
الثورة التشيكية
وتجربة التحول
العربي
للنشر والتوزيع



وأهمية هذا الكتاب الآن ترجع إلى حاجتنا لقراءة تجربة الثورة المخملية التشيكية نظرا لتشابه الكثير من الظروف والمواقف التي واجهتها الثورة التشيكية بأحداث وظروف الثورة المصرية المجيدة وكما قال أحد قيادات الثورة المخملية بيتر بيتهارت «إننا نحاول تعميم أسباب نجاحنا، ولكن أيضاً أسباب فشلنا، ونحاول في نفس الوقت أن نضع أنفسنا مكان هؤلاء الذين سيتمكنون غداً أو بعد غد من استلام السلطة في مكان قريب منا أو في الجزء الآخر من العالم، ومعها المسؤولية عن مستقبل البلاد التي ستنطلق للسير على الطريق الوعرة للحرية. هذه الدول ستجد نفسها على ما يشبه المسرح، مكشوفة ومراقبة تحت إضاءة كبيرة من الأنوار الساطعة. أود بإلحاح أن أقول لهؤلاء بأنهم لن يكونوا أول ولا آخر الدول، بالرغم من أن ذلك قد يبدو لهم. ولكن كما يقال، فأن الناس لا يتعلمون من تجارب الماضي أبداً.. هذا ليس صحيح. إنه عذر مفهوم لهؤلاء الذين رفضوا الاستفادة من تلك التجارب، بسبب تأثرهم بشكل مبالغ به بأضواء اللحظة الساطعة جداً».

هذا الكتاب ليس مجرد مجموعة من المقالات التي كتبها رجال ونساء شاركوا في صنع الثورة المخملية التشيكية ولكنه خلاصة تجربة من أهم التجارب الثورية التي شهدها القرن الماضي.

تصميم الغلاف: محمد سيد







60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
Email: [illegible]

الثورة التشيكية

وتجربة التحول

مجموعة مؤلفين

2012

60 شارع القصر العيني 11451 - - القاهرة

ت: 27954529 - 27921943 / فاكس: 27947566

sherifbakr@yahoo.com

الثورة التشيكية

مجموعة مؤلفين

الطبعة الأولى 2012

رقم الإيداع 2050/2012

ISBN : 978-80-86961-30-9

"This book has originally been published by the Czech non-governmental organization "**People in Need**" in collaboration with the **Ministry of Foreign Affairs** of the **Czech Republic**. The Arabic version of the book has been published in collaboration with the **Embassy of the Czech Republic in Cairo**"

مقدمة الناشر

بعد قيام الثورة المصرية سعدنا جميعًا بالنتيجة واعتبرنا أن المرحلة الصعبة قد مرت وأن ما تبقى -وهو الإصلاح- يُعد المرحلة السهلة. ولكن ثبت بالتجربة أن مرحلة ما بعد سقوط النظام هي المحك الحقيقي لنجاح الثورة. فكما حدث في ثورات قبلنا، تحدث مشكلات تزيد من صعوبة المرحلة الإنتقالية وبالتالي تعيق تسليم السلطة للشعب الذي ثار وطالب بالتغيير.

كان السبب الرئيسي لإختيار هذا الكتاب هو محاولة لإثراء النقاش حول عملية التحول الديمقراطي ومدها بخبرات الدول المختلفة التي مرت بهذه المراحل من قبل.

كما دفعنا أيضاً التشابه الشديد بين التجربة التشيكية والتجربة المصرية من حيث الظروف والنتائج. ففى ربيع 1989 هبت رياح التغير على أوروبا الشرقية بما يعرف باسم "الثورة المخملية" حيث تميزت هذه الثورة بأنها ثورة بيضاء لم يسقط لها ضحايا بالمعنى المعروف، وهو أمر يصح لنا أن نطلقه على المرحلة الأولى من الثورة المصرية بصورة نسبية خاصة عند مقارنتها بالثورات في ليبيا وسوريا واليمن.

يتكون هذا الكتاب من عدة فصول، يتناول كل فصل ملمحًا من ملامح التغيير التي مرت بها البلاد في هذه الفترة مثل عمليات إعادة هيكلة القضاء والشرطة والجيش والمخابرات والاعلام والبنوك والصحة والمحليات.

هدف هذا الكتاب الأساسي أن يلقي ضوءًا على التجربة التشيكية وما واجهته من مشاكل وكيف واجه النظام الجديد هذه المشاكل وذلك حتى نتمكن من الاستفادة من خبرات السابقين.

وهذا ما نود أن نعتبره اسهامًا رمزيًا منا كدار نشر يعنيها الصالح في الظروف التى تمر بها بلادنا العربية.

عودة تشيكوسلوفاكيا إلى الديمقراطية

ييرجي سوك

"العام السحري **1989**"

في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين مرّت الإمبراطورية الشيوعية السوفييتية - التي كان من المفترض أن "تبقى إلى الأبد" - بتغييرات أدّت لانهيارها وإعادة توزيع القوى والقيم في العالم. كانت تشيكوسلوفاكيا السابقة في تلك الفترة جزءا من التغييرات ولعبت دوراً سلبيا في غالب الأحيان، لكنها ساهمت خلال الوقت القصير الذي امتد من نهاية العام 1989 حتى مطلع العام 1990 بتحديد شكل تلك التغييرات بشكل جوهري. لم تكن ترغب البيريسترويكا السوفييتية - المرتبطة باسم ميخائيل غورباتشوف والتي شكّلت محاولة لإجراء عملية إصلاح أعمق للنظام الفاسد والبيروقراطي، بأن تكون محركاً لمثل هذا التحول، ولكنها خلقت الظروف المناسبة له - فقد ساهمت بحلحلة العقد الحديدية التي كانت تربط الإمبراطورية السوفييتية من "الداخل" و"الخارج" ومكّنت الشعوب والدول من التحرر من معايير الوصاية القاسية. في الأعوام الأولى "للبيريسترويكا" حدث كل شيء ضمن إطار الأحزاب الشيوعية التي تطابقت إلى حد ما مع رياح التغيير التي هبّت من موسكو - في جمهوريات الاتحاد السوفييتي، المجر، بولندا، تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا. أما رومانيا وألمانيا الشرقية فاتخذتا من "البيريسترويكا" موقفاً متحفظاً. لكن الأحداث تخطت منذ الأعوام 1987 -1988 إمكانيات ومحاولات التنوير (أو تلك التي كانت تدّعي التنوير) التي كانت تقوم بها المراكز والتي فقدت السيطرة على الأمور. فالمشاكل السياسية والاقتصادية والقومية التي كانت تعتبر لفترة طويلة من المحرّمات طفت على السطح، وتراكمت الأحداث ذات الطابع الجذري والثوري وأثرت على عملية تسريع التطور السياسي.

السبب الرئيسي وراء هذا التحرك الهادف للتخلي عن المركز، تجسد في

المخططات الإصلاحية للقيادة السوفييتية التي روّجت لحرية الكلمة أو ما يعرف باللغة الروسية بـ "غلاسنوست"، وفي رغبتها بتحقيق الديمقراطية داخل الحزب الشيوعي السوفييتي بطريقة جدية، واستبدال الطريقة البيروقراطية لإدارة الاقتصاد بأسلوب إداري حقيقي، وإعادة ترتيب العلاقات بين الشرق والغرب (التفكير الجديد). وقد تم البحث عن طرق حول كيفية **ملائمة** المبادئ الديمقراطية والجماعية ومبادئ السوق مع واقع الدولة التي يديرها الحزب الشيوعي والتي تم تأسيسها أصلاً وفق الإيديولوجية الماركسية - اللينينية. لكن التوجهات الهادفة **للتحرر** والديمقراطية لم تؤد في غالب الأحيان إلى النتائج المرجوة، بل على العكس، ساهمت في تعميق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والقومية. بدأ غورباتشوف وأعوانه يفقدون شعبيتهم، وتناقضت الآراء بشكل حاد داخل القيادة الحزبية، وتعثرت الإصلاحات بسبب الخلافات الهيكلية المختلفة. وتعاظم داخل التكتل السوفييتي دور القوى المطالبة بالانفصال عن المركز وإحداث التغيير، وهو ما أجبر قادة التكتل على الترويج لحرية الشعوب التي كان يحكمها، وتخلى عن لعب دور الشرطي الصارم. في العام 1989 انهارت الإمبراطورية الخارجية التي تضم دول وسط وشرق أوروبا.

بولندا

"ربيع الشعوب" الجديد بدأ في بولندا. فمنذ ديسمبر من العام 1988 عملت المنظمة النقابية المستقلة والقوية "سوليداريتا" على تأسيس مجلس مدني مؤلف من 119 ممثلاً للهيئات المعارضة. وكانت سوليداريتا تحظى في تلك الفترة باعتراف السلطة الحاكمة كشريك سياسي، لأن السلطة كانت تعتقد بقدرتها على الطعن بمصداقية هذه المنظمة النقابية عندما تعطى حصته من المسؤولية المشتركة. وقد تم تقسيم المجلس إلى خمسة عشر مجموعة يقودها رؤساء مسؤولين عن تحضير سوليداريتا بشكل كامل لخوض المحادثات الشاقة على "الطاولة المستديرة"، والتي كان من المفترض أن تركز

على قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة. وقد اعتمدت في مطالبها التي كانت ترغب بطرحها على سلسلة المطالب الأصلية التي كانت تتبناها في الأعوام 1980 – 1981 (إلغاء الرقابة، حرية الصحافة، السماح للمعارضة بالعمل في وسائل الإعلام، إزالة عملية احتكار السلطة والتنظيم، حرية التجمع، إدارة محلية مستقلة، إصلاح اقتصادي إلخ...). وأرادت منظمة سوليداريتا أن تتصرف حول "الطاولة المستديرة" كمجموعة ضغط قوية قادرة على إجبار النظام على إحداث حلحلة في الوضع القائم وتنظيم انتخابات حرة في المستقبل القريب. "الطاولة المستديرة" انطلقت في السادس من فبراير 1989، وركزت خلالها المحادثات على ثلاثة قطاعات رئيسية هي – السياسة الاقتصادية والاجتماعية، الإصلاحات السياسية والتوافق الاجتماعي الاقتصادي. وقد انتهت هذه المحادثات في الخامس من أبريل بناء على اتفاق حول **التحرر** التدريجي وإحلال الديمقراطية في النظام. وانطلاقا من إيمانها بضرورة تنظيم الانتخابات الحرة في المستقبل، وافقت سوليداريتا على نموذج تنظيم الانتخابات الانتقالية الذي لم يكن يمكّنها من الفوز إلا بحوالي 35% من المقاعد في المجلس النيابي البولندي (الغرفة السفلى للبرلمان) كحد أقصى، في حين سُمح بإجراء الانتخابات إلى مجلس الشيوخ (الغرفة العليا للبرلمان) دون أي تحديد. وقررت سوليداريتا بأنها لن تسعى بعد الانتخابات لاستلام السلطة، ولن تساهم فيها بأي شكل بسبب "تعمّق الأزمة الاقتصادية، دور القوى الواقعية الممثلة بالجيش والمؤسسة العسكرية، وكذلك بسبب حالة عدم الاستقرار جرّاء موقف موسكو". وتوقعت بأنها ستعمل خلال الفترة التحولية كمعارضة برلمانية، وستبادر إلى طرح التغييرات التشريعية وستراقب حزب العمال البولندي الموحد الحاكم أثناء ممارسته للحكم. وقد جسّدت نتائج الانتخابات التي جرت في 4 و18 من شهر يونيو ضربة حاسمة للحزب الحاكم، حيث تمكنت سوليداريتا بزعامة ليخ فاليسا من احتلال جميع المقاعد التي كانت قد أجّلتها للانتخابات الحرة - ففازت في المجلس النيابي بـ 260 مقعدا من أصل 560 (أي من أصل 260 مقعدا كان بإمكانها الفوز بها)، وفازت في مجلس

الشيوخ بـ 99 مقعدا من أصل 100. هذا الانتصار الحاسم أجبر سوليداريتا على تغيير استراتيجيتها – فقد أعلنت بأن المعارضة ستطالب برئاسة الوزراء في حال حصل الحزب الحاكم على رئاسة الجمهورية. وبالفعل، ففي التاسع عشر من أغسطس أوكل رئيس الجمهورية فويتييخ ياروزيلسكي مهمة تشكيل الحكومة الجديدة إلى الناشط الكاثوليكي تادوش مازوفييتسكي، وبدأت الحكومة عملها بشكل رسمي في الثاني عشر من سبتمبر 1989، بحيث ضمّت أربع وعشرين وزيرا نصفهم من منظمة سوليداريتا.

المجر

في المجر أيضا أخذت الأمور تتحرك بشكل سريع وحاد جداً. الإشارات الحاسمة صدرت عن الحزب العمالي الاشتراكي المجري الحاكم (MSDS) الذي اعترف بالتعددية السياسية وتخلى عن احتكاره للسلطة بسبب الضغط الشعبي القوي. وكان البرلمان الذي يسيطر عليه الشيوعيون قد صادق منذ شهر يناير على قانون خاص بحق التظاهر وتشكيل التجمعات، الذي ساعد على إنشاء الأحزاب السياسية بشكل رسمي. وفي الثاني والعشرين من مارس نظّمت الأحزاب التي نشأت حديثاً "طاولة مستديرة معارضة" كان الهدف منها توحيد المعارضة وإعدادها للتفاوض مع الحزب الحاكم حول الانتقال إلى النظام الديمقراطي. وبعد مناوشات محدودة انطلقت المحادثات السياسية في الثالث عشر من شهر يونيو حول طاولة ثلاثية الأضلاع بحيث ضمّت الحزب الحاكم (MSDS) وأحزاب الطاولة المستديرة المعارضة، وطرف ثالث مشكّل من قبل المنظمات الاجتماعية الرسمية. وقد تعرض الشيوعيون الحاكمون لأول هزيمة ملموسة في السادس عشر من يونيو أثناء مراسم إعادة دفن رفاة رئيس الحكومة المجرية السابقة إيمري ناغي ورفاقه، الذين أُعدموا بسبب دعمهم للانتفاضة المناهضة للسوفييت خلال العام 1956. فقد تحولت مراسم الدفن إلى حركة سلمية وطنية شاملة وإلى مظاهرة تدعو للحرية والديمقراطية. المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم (6- 10 يونيو) أنهى مرحلة التحرير بشكل

كامل - حيث ألغى حزب العمال الاشتراكي المجري وأعلن تأسيس خلفه الحزب الاشتراكي المجري الذي أعلن عن تخليه عن احتكار السلطة وتأييده للنظام البرلماني الديمقراطي المتعدد، والملكية المختلطة، واقتصاد السوق الاجتماعي والإدارة المدنية. في السابع عشر والعشرون من شهر أكتوبر صادق التجمع الوطني على تعديلات دستورية وقانونية أخرى تم الاتفاق عليها حول "الطاولة الثلاثية" بخصوص نشاط الأحزاب السياسية، إلغاء المجلس الرئاسي، انتخاب النواب ورئيس الجمهورية وإعادة تقييم وإصلاح الأحكام القضائية الصادرة ارتباطاً بانتفاضة العام 1956. وتم شطب كلمة "شعبية" من اسم الدولة وتم إعلان جمهورية المجر كدولة قانونية ومستقلة. في نهاية شهر مارس وبداية شهر أبريل من العام 1990 نُظّمت انتخابات برلمانية حرة فاز فيها المنتدى الديمقراطي المجري اليميني المعارض بنسبة 43%، في حين حصل الحزب الاشتراكي المجري على نسبة 8,5% فقط لكنها كانت كافية لتأمين عدم سقوطه كليا.

ألمانيا الشرقية

التطور في جمهورية ألمانيا الديمقراطية لم يكن يتسم بحلول الوسط، فالنظام الشيوعي الحاكم في تلك الفترة - الذي كان يقوده سياسيون ستالينيون جدد من أمثال إيريك هونيكر - لم يعترف بأية تغييرات وأصر على واقعية دولتين ألمانيتين تتبنّيان نظامي إدارة متناقضين كلياً. وقد أدت حالة الامتعاض التي كانت سائدة لدى مواطني ألمانيا الشرقية من النظام البوليسي المتواجد في كل مكان ومن انخفاض مستوى المعيشة - الذي كان متخلفاً كثيراً عن مثيله في ألمانيا الغربية - إلى تأجيج مشاعر الإحباط الشامل. ولم ير كثيرون حلاً للخروج من هذا الوضع سوى الهروب إلى جمهورية ألمانيا الفدرالية الرأسمالية. وفي مايو من عام 1989 أزالت المجر كافة الحواجز التي كانت قائمة على حدودها مع النمسا، فاسحة المجال بذلك لكثيرين من ألمانيا الشرقية للهرب

باتجاه الغرب.

ولم يعد عبور الحدود محفوفاً بالمخاطر مثلما كان عليها سابقاً، وهو ما حفّز المزيد من الغاضبين على الهجرة - ارتفع عد اللاجئين وبدأ يأخذ شكل الهجرة الجماعية. في سبتمبر تم تأسيس شكل جديد من المعارضة ضمن إطار المنتدى الجديد الذي دعا السلطة الحاكمة إلى "الحوار الديمقراطي حول مهمات الدولة القانونيـة، والاقتصـادية والثقافيـة". وفـي الخـريف فقدت النخبـة الحاكمـة السيطرة على الأمور فأثرت الأحداث اللاحقة بشكل حاسم على الجماهير التي خرجت إلى الشوارع والساحات. وفي بداية شهر أكتوبر تظاهر في لايبزيخ عشرون ألف شخص، وبعد ثلاثة أسابيع وصل العدد إلى ثلاثمائة ألف. ولم تتجرأ الشرطة على التدخل ضد المتظاهرين، فانتقلت المظاهرات إلى مدن أخرى وأخذ الناس يطالبون بانتخابات حرة وبالحرية المدنية. وفي التاسع من نوفمبـر أجبـر المتظـاهرون السـلطة علـى فتـح المعـابر الحـدودية بيـن بـرلين الشرقية وبرلين الغربية، وسقط "جدار برلين" كرمز لتقسيم ألمانيا وأوروبا. بعد ذلك تطورت المطالب الأصلية للمعارضة الخاصة بفرض التحرير والديمقراطية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى أبعد من ذلك بكثير فباتت تدعو بشكل واضح لتحقيق الوحدة مجدداً بين الدولتين الألمانيتين. في شهر مارس من عام 1990 نُظّمت في جمهورية ألمانيا الديمقراطية انتخابات فاز فيها بشكل واضـح الاتحـاد المسيحي الـديمقراطي الذي كان يترأسه المستشار الألماني الغـربي هـيلموت كـول - أي برنـامج توحيـد جمهورية ألمـانيا الـديمقراطية وجمهورية ألمـانيا الفدرالية، وفشـل فـي هـذه الانتخـابات مرشحو المنتـدى الجديد. وابتداءً من الأول من يوليو دخل حيز التنفيذ الفعلي الاتحاد النقدي والاقتصادي والاجتماعي للدولتين، ومن ثم قرر البرلمان في ألمانيا الشرقية وبأغلبية أعضائه الموافقة على انضمام البلاد إلى جمهورية ألمانيا الفدرالية. وقـد انتهـت جمهورية ألمـانيا الـديمقراطية فعليـا فـي الثالث من أكتوبر بعد حوالي 41 عاما من تأسيسها.

هذه التغييرات حدثت في الدول المتبقية للإمبراطورية السوفييتية الخارجية، وبرز منها "الانقلاب القصري" البلغاري في شهر نوفمبر و"الثورة الدموية" الرومانية في ديسمبر من العام 1989 كإمكانيتين متطرفتين – فإما سيدور كل شيء ضمن إطار الأحزاب الحاكمة فقط، أو أن التقاتل على السلطة سيدور في الشوارع. تشيكوسلوفاكيا لم تختار أي من هذين الطريقين. في المرحلة الأولى بدت "الثورة المخملية "كنموذج ألماني على الأرجح – الساحات المليئة تطالب بإنهاء السيطرة الشيوعية وتنظيم الانتخابات الحرة، لكي تنتقل بعد ذلك إلى التأثير المجري – البولندي، المتمثل في حل الوسط التاريخي بين المعارضة والسلطة الحاكمة من خلال التفاوض حول "الطاولة المستديرة ".

"الثورة المخملية" في تشيكوسلوفاكيا

تحوّلت المظاهرة الطلابية السلمية في السابع عشر من نوفمبر من عام 1989 في براغ – والتي تم قمعها بشكل قاسي من قبل وحدات الشرطة– إلى ما يشبه الزناد الذي أطلق الأحداث الثورية. فبعد تدخل الشرطة قام طلاب الجامعات بالاتصال بالمثقفين والفنانين وممثلي المسرح والسينما ومن ثم عملوا في خضَم حالة الغضب التي اعترتهم على تشكيل أول بؤرة نشطة لحركة الشعب المدني. وولدت حركة الإضراب بعد ذلك بيومين أن نشأ المنتدى المدني في براغ كحركة سياسية تضم المجموعات المعارضة، والذي ضم جميع المواطنين الغاضبين وغير المسرورين، بمن فيهم حتى بعض الشيوعيين وأعضاء أحزاب الجبهة الوطنية. وكان فاتسلاف هافل أشهر شخصية معارضة في وسط أوروبا وقائداً يحظى باحترام واسع داخل المنتدى المدني. وفي نفس الوقت نشأت في براتيسلافا عاصمة سلوفاكيا حركة مدنية مشابهة أطلق عليها اسم (الشعب ضد العنف) – كان أبرز ممثليها في تلك الفترة الناشط الثقافي المعارض يان بوداي والممثل المشهور ميلان كنياجكو. أما هدف المنتدى المدني و(الشعب ضد العنف) فكان إقامة الحوار مع السلطة الحاكمة

حـول فـرض عمليتي التحـرير والـديمقراطية فـي تشيكوسلوفاكيا. وبالفعل، فتحت تأثير الضغط القوي للشوارع والساحات الممتلئة – والتي بلغت ذروتها في الإضراب العام الـذي تـم إعلانـه فـي السـابع والعشرين من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) - أطلقت السلطة الشيوعية ممثلة برئيس الحكومة الفدرالية لاديســلاف أداميـتس فــي بـداية أول أسبوع ثـوري، جولـة المحـادثات مـع المعارضة.

النتيجة الأولى للمحادثات كانت الموافقة على تنفيذ أول خطوات ليبرالية – إطلاق سراح الأسرى السياسيين، إزالة الفقرات من الدستور الوطني التي تنص على منح الحزب الشيوعي الدور القيادي في المجتمع، وعلى حصر النشاط السياسي ضمن إطـار الجبهة الوطنيـة، تشريع نشاط الحركات والمجموعـات المعارضة، والسماح لها بالعمل في وسائل الإعلام ألخ.... وطالب المنتدى المدني و(الشعب ضد العنف) بإجراء تعديلات جذرية في هيكلية وبرنامج الحكومة، لكنهما لم يكونا راغبين بالمشاركة في هذا المشروع. ولم يكونا راغبين باستلام السلطة أو على الأقل المساهمة فيها أخذاً بعين الاعتبار أن الحركة المدنية في البـلاد نشأت بشكل مفاجئ وسريع، أي مباشرة بعد السابع عشر من نوفمبر 1989، وكـانت بحاجـة لـوقت لكـي تتمكـن مـن تشكيل برامجـها وهيئاتـها التنظيميـة والسياسية. رئيس الـوزراء أداميـتس استغل المجال الممنوح له وشكل في الثالث من ديسمبر الحكومة التي ظلّ الشيوعيون يسيطرون عليها بـاعتبار أنـهم حصلـوا علـى 15 حقيبـة مـن أصـل 20. لكـن العـامل الأهـم بقي متجسداً في الشعوب الغاضبة التي لم تُظهر بعد كامل طاقتها المتراكمة والتي رفضت هذه الحكومة الفدرالية. وتميّزت أعمال الاحتجاج بالطابع الغاضب لكن المنظّم وبالتالي لم تؤد إلى أي عنف. وأدركت الحركة المعارضة خلال الأيام التاليـة أنـه– إذا لـم تكـن تـرغب بالسقوط كلياً - يجب عليها أن تسعى للفوز بالسـلطة. أمـا رئـيس الـوزراء أداميـتس، الـذي لـم يطالبـه المنتـدى المـدني بالاستقالة أبداً، فقد خسر مجال المناورة واضطر للاستقالة رضوخاً للضغط القوي الذي كان يمارس ضده من قبل القاعدة الشعبية. بعد ذلك فرض المنتدى

المدني سبعة وزراء في "حكومة الوئام الوطني" التي ترأسها الشيوعي الإصلاحي والمتعاون ماريان تشالفا، أوكلت إليهم حقائب مفصلية في مجال الاقتصاد والتشريع، لكنه لم يتمكن من استلام وزارتي الداخلية والدفاع. إضافة لذلك فإنه لم يكن لحركة الشعب ضد العنف أي ممثل في هذه الحكومة.

من سيكون الرئيس الجديد؟

في العاشر من ديسمبر أي في يوم تعيين الحكومة الفدرالية واستقالة الرئيس الشيوعي غوستاف هوساك، أعلن المنتدى المدني و(الشعب ضد العنف) بأن مرشحهما المشترك لرئاسة الجمهورية هو فاتسلاف هافل. إلا أن الشيوعيين اعترضوا على هذا الترشيح. وكان البرلمان الفدرالي بصفته أعلى هيئة تشريعية لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الفدرالية يضم في حقيقة الأمر أغلبية ساحقة من النواب الشيوعيين، الذين قرروا المطالبة بفرض عملية انتخاب مباشرة لرئيس الجمهورية، لأنهم توقعوا أن يفوز فيها مرشحهم - رئيس الوزراء المستقيل لاديسلاف أداميتس. إضافة لذلك فقد رفضت الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية السلوفاكية ترشيح فاتسلاف هافل وكانت تطالب برمز العام 1968 ألكسندر دوبتشيك بدلا عنه. ساد وضع فريد من نوعه. فالمنتدى المدني بصفته حركة ثورية أراد أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية استنادا للدستور الشيوعي من قبل برلمان فدرالي يسيطر عليه الشيوعيون، في حين أن الحزب الشيوعي كان يستعد لإجراء تعديلات دستورية جذرية على نظام الانتخابات الرئاسية. هذا الأمر الذي أراد المنتدى المدني منعه، لكنه لم يدرك كيفية تحقيق ذلك. وبرغم ادّعائه أنه حريص على كيان الدولة وتمتعه بإرادة حقيقية لاستلام جميع الهيئات الرسمية والدستورية، إلا أنه لم يكن قادراً على السيطرة على البرلمان بهدوء وإقناع، خصوصاً وأنه لم يكن يملك فيه أي مندوب يمثله. إضافة لذلك فأنه لم يكن يملك أية أدوات شكلية، اللهم قدرته على تعبئة الجماهير. لكنه تردد بتحريكها مرة أخرى لأنها قد تتسبب

بانهيار البرلمان الفدرالي وإعادة المجتمع إلى الطريق الثوري، وهذا ما كان لا يرغب بحدوثه المنتدى المدني.

رئيس الوزراء تشالفا قدّم للديمقراطيين المترددين حلاً معيناً للخروج من الوضع المتأزم. ففي اجتماع خاص عُقد بناء على دعوة منه في مكتب رئاسة الحكومة في الخامس عشر من ديسمبر، اتفق تشالفا مع فاتسلاف هافل على الحل. أما هدف هذا الحل المشترك فكان بأن يقوم البرلمان الفدرالي بتشكيلته الحالية بانتخاب فاتسلاف هافل خلال العام 1989 رئيسا لتشيكوسلوفاكيا. وقد أدى تدخل تشالفا الحاسم والسريع لدى البرلمان بأن تخلى النواب الشيوعيون في الاجتماع الذي عقد في التاسع عشر من ديسمبر عن خططهم الأساسية الخاصة بتنظيم انتخابات رئاسية مباشرة ورضخوا دون أي تلكؤ لإرادة الحركة الديمقراطية. ولكي لا يحدث شرخ في العلاقات التشيكية - السلوفاكية خلال عملية انتخاب الرئيس، كان من المفترض إيجاد تسوية ترضي الجانبين وإزالة التوتر بين المتنافسين على المنصب الرئاسي - هافل ودوبتشيك، اللذين اجتمعا مرات عديدة بصفتهما مرشحين رئيسيين لتحقيق هذا الهدف. نتيجة هذه المحادثات المعقّدة المترافقة مع محادثات بين الأحزاب السياسية المختلفة حول "الطاولة المستديرة"، كان تقسيم المناصب الدستورية العليا - انتُخب ألكسندر دوبتشيك في الثامن والعشرين من ديسمبر رئيساً للبرلمان الفدرالي، وفاتسلاف هافل في اليوم التالي رئيساً لتشيكوسلوفاكيا. وقد انتُخب كلاهما بالإجماع. بعد انتهاء المراسم الاحتفالية المرتبطة بعمليات الانتخاب هذه، أنهى طلاب الجامعات - الذين شكّلوا منذ السابع عشر من نوفمبر القوة المحركة ورمز الحركة الاحتجاجية - إضرابهم، لإدراكهم بأن التطور اللاحق قد أصبح حتمياً.

الستة أشهر الأولى

لقد انهارت سلطة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بصفته الطرف المهيمن

سياسياً بسبب إزالة فقرات الدستور الخاصة بالدور القيادي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي – في المجتمع والدولة، وبسبب السيطرة على المواقع الهامة والمفصلية في الوزارات والبرلمان الفدرالي، وانتخاب فاتسلاف هافل رئيساً للدولة. وفي نهاية شهر يناير وبداية شهر فبراير من عام 1990 توقف الحزب الشيوعي عن لعب دوره كقوة مسيطرة حتى في الهيئات التشريعية العليا، لكنه حافظ حتى موعد تنظيم الانتخابات البرلمانية الحرة على موقع سياسي استراتيجي وقوي جداً. وتقدم الأرقام الأساسية المدرجة أدناه صورة محددة حول نتائج الانتخابات أو التعيين المتفق عليه في الهيئات التشريعية الأعلى. فقد وافق ما يعرف (بالقوى السياسية الرئيسية) المجتمعة حول "الطاولة المستديرة" منذ الثامن من ديسمبر 1989 على حجم وطريقة هذه التعيينات. هذه "القوى السياسية الرئيسية "تشكلت بطريقة غير متجانسة وبطريقة ارتجالية وضمّت الأحزاب السياسية، الحركات والمنظمات ذات المكانة الكبيرة والصغيرة وحتى الهامشية. وفي واقع الأمر فأنها تكوّنت من الأحزاب التي كانت تنضوي تحت لواء المنتدى المدني و(الشعب ضد العنف) في مرحلة ما قبل شهر نوفمبر.

التغيير الأساسي في تركيبة ***البرلمان الفدرالي التشيكوسلوفاكي*** الذي كان يضم ثلاثمائة وخمسون عضوا تمّت في شهر يناير 1990. فمن نواب الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي البالغ عددهم 242 عضو استقال أو تمت إقالة 122 عضواً. احتل المنتدى المدني والشعب ضد العنف 114 مقعداً (ظلت ستة منها شاغرة)، وبقي للنواب المستقلين 41 مقعداً من أصل 64. وحافظت الأحزاب التشيكية والسلوفاكية التي كانت أعضاء في الجبهة الوطنية السابقة على عدد مقاعدها الأصلي – فحصل حزب الشعب التشيكوسلوفاكي والحزب الاشتراكي التشيكوسلوفاكي على 18 مقعداً لكل منهما، والحزب الديمقراطي التشيكي وحزب الديمقراطية السلوفاكي على 4 مقاعد لكل منهما. في بداية شهر فبراير 1990 تمت إعادة هيكلة ***المجلس الوطني التشيكي*** البالغ عدد أعضائه مئتي شخص. الحزب الشيوعي أقال 51 نائباً من أعضائه البالغ عددهم 133، وعُيّن

مكانهم نواب من المنتدى المدني وحافظ المستقلون على 33 مقعداً وحزبي الشعب والاشتراكي التشيكوسلوفاكيين على 17 مقعداً لكل منهما. وبعد بضعة أيام جرى تعديل مماثل ورئيسي في تركيبة المجلس الوطني السلوفاكي البالغ عدد أعضائه مائة وخمسون شخصاً، فمن أصل 106 نواب شيوعيين استقال 21 نائباً من تلقاء أنفسهم وأقال الحزب 20 آخرين. ومن ثم تقاسمت الأحزاب الأخرى المقاعد المتبقية البالغ عددها 85 بمعدل النصف بين الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية التي انتدبت نواباً لا ينتمون لأي طرف سياسي.

في فبراير من العام 1990 انتقل القرار السياسي من "الطاولة المستديرة" إلى الهيئات التشريعية، وهو ما كان يعني إعادة العمل شكلياً ***بالديمقراطية البرلمانية*** في تشيكوسلوفاكيا. وبقيت صلاحيات الدستور وهيكلية هيئات الدولة فاعلة. وفي شهر يناير لم يتمكن المنتدى المدني – بسبب عدم وحدة صفوفه وكذلك بسبب عدم موافقة (الشعب ضد العنف) – من فرض عملية إعادة هيكلة الترتيب الفدرالي للدولة. وقد كان الهدف من ذلك تأمين تواصل أكبر وأكثر فاعلية وتحسين عمل أجهزة الدولة في الظروف الحالية التي اتسمت بالحرية والتعددية السياسية. وقد انتصر خيار الاستمرار بالعمل الدستوري الحالي على محاولة تحقيق تغيير جذري، وهو الخيار الذي كان يدافع عنه كوادر البرلمان الفدرالي والسياسيين السلوفاكيين، الذين اعتبروا الترتيب الفدرالي للدولة القائم منذ العام 1968 بمثابة أكبر ربح سياسي يمكن تحقيقه ولم يرغبوا بالموافقة على أية تغييرات.

وقد سادت علاقات فريدة من نوعها في الحكومات المؤهلة بشكل جزئي وفي البرلمانات المشكلة من نواب يتمتعون بخبرات وتوجهات واهتمامات مختلفة. وقد تأثرت السياسة التي من المفترض أن تتسم بها المرحلة الانتقالية بسياسيين ذوي طابع خاص ومميّز. فقد سيطر السياسيون والذين كانوا مرتبطين بشكل أو بآخر بالحزب الشيوعي وأحياناً حتى بالإيديولوجية الشيوعية أو الاشتراكية: أ) ***الشيوعيون السابقون*** (الشيوعيون الإصلاحيون

السابقون)، الذين عادوا إلى الحياة العامة بعد انقطاع قسري دام عشرين عاماً (رئيس البرلمان الفدرالي ألكسندر دوبتشيك، نائب رئيس البرلمان الفدرالي زدينييك ييتشينسكي وغيرهما). ب) ***الشيوعيون الجدد*** بصفتهم ممثلين للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي "الجديد" الذي نشأ في مرحلة ما بعد أحداث شهر نوفمبر. ت) ***الشيوعيون القدامى***، الذين حافظوا على قناعاتهم وأسلوبهم السياسي، وقد غادروا في السابق مواقعهم القيادية أو أجبروا على مغادرتها. ث) ***ما بعد الشيوعيين*** - أي السياسيون البراغماتيون الذين تخلوا عن الحزب الشيوعي وتعاليمه لمصلحة تعاليم حزبية أخرى في غالب الأحيان (رئيس الحكومة الفدرالية ماريان تشالفا، نائب رئيس الحكومة الفدرالية فلاديمير دلوهي، رئيس المجلس الوطني السلوفاكي رودولف شوستر، رئيس الحكومة السلوفاكية ميلان تشيتش وغيرهم). وكشكل متوازن لهذه التيارات الأربعة كان هناك نوعان رئيسيان آخران يمثلان ***السياسة الاجتماعية***: ج) المواطنون الناشطون غير الشيوعيين الذين خرجوا من رحم ***حركة المعارضة والمنطقة الرمادية*** (الرئيس فاتسلاف هافل، رئيس الحكومة التشيكية بيتر بيتهارت، النائب الأول لوزير الداخلية الفدرالي يان رومل وغيرهم). ح) ***الناشطون البراغماتيون*** الذين دخلوا المعترك السياسي في لحظة الثورة. وقد عمل في السياسة أيضاً عدد من الكوادر المؤثرة والتي تنتمي لأربعة أحزاب سياسية سابقة كانت تنضوي تحت لواء الجبهة الوطنية التي كان يسيطر عليها الشيوعيون.

القوانين الإصلاحية الأساسية

في ظل هذا التوزيع السلطوي بدأت عملية التحرير وإحلال الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ففي الثالث والعشرين من يناير 1990 صادق البرلمان الفدرالي على "قانون صغير حول الأحزاب السياسية" يساعد على نشوء النظام السياسي التعددي. منافع هذا القانون استفادت منها جميع الأحزاب التي كانت تعمل قبل الثورة ضمن إطار الجبهة الوطنية (بما

فيها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي)، في حين شكّل المنتدى المدني و(الشعب ضد العنف) عنصراً جديداً في هذا النظام الجديد. وإلى جانب هذه التشكيلات البرلمانية نشأت العديد من الأحزاب السياسية التي كانت تطمح للفوز ببعض المقاعد البرلمانية خلال عملية توزيع القوى داخل البرلمان والتي جرت خلال شهري يناير وفبراير أو خلال الانتخابات الحرة التي ستجري خلال شهر يونيو. وقد نص القانون الجديد الذي تمت المصادقة عليه في السابع والعشرين من فبراير على أن يتم الانتخاب استناداً لنظام التمثيل النسبي في 12 دائرة وبحد أدنى من الأصوات قوامه 5% (في جمهورية سلوفاكيا 3%) للتمثل في المجلس النيابي. وحددت الفترة الانتخابية بعامين والمهمة الرئيسية للنواب والسياسيين بصياغة دستور جديد والمصادقة عليه. وقد صادق البرلمان في الفترة 27 – 29 من مارس 1990 على قوانين هامة ترسي دعائم الحرية المدنية الأساسية – حول حرية التجمع ضمن أطر وأحزاب وهيئات مختلفة، حرية التظاهر، حرية تنظيم العرائض، مشروع تعديل قانون الصحافة والمطبوعات، والقانون المدني. وكان من المفترض أن تشكل بعض القوانين التي تمت المصادقة عليها في النصف الثاني من شهر أبريل شرطاً أساسياً لتحقيق التغييرات المقبلة في القطاع الاقتصادي، وخصوصاً ما يتعلق منها بتسوية جميع أشكال الملكية، وبالشركات المساهمة، وحرية التجارة الفردية، ومؤسسات الدولة. وصادقت البرلمانات على الأسماء الرسمية الجديدة للدولة ورموزها – فتم شطب كلمة "الاشتراكية" من اسم الدولة -، فأصبحت هناك الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية في حين أصبح اسم الدولة المشتركة الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية. وفي بداية شهر مايو ألغى البرلمان حكم الإعدام، وصادق على مشروع قانون خاص بالمدارس الابتدائية والثانوية، وعلى قانون خاص بالجامعات يمنح الدوائر الأكاديمية الحرية والاستقلالية.

وقد شهدت التغييرات في التوجه السياسي الخارجي للبلاد بُعداً ديناميكيا والتي كان مطلوب منها أن تشير إلى أن تشيكوسلوفاكيا تتخلى عن "عالم

الأمس" وتسلك درباً جديداً. هذا التوجه الجديد حددته بشكل رمزي زيارتان أجنبيتان غير معهودتين – ففي الثاني من فبراير جاء إلى براغ الدلايلاما الرابع عشر "تندزين غيامتشو" الحاصل لتوه على جائزة نوبل للسلام، وفي الفترة 21 – 22 من أبريل زار المناطق التشيكية والمورافية وجمهورية سلوفاكيا البابا يوحنا بولس الثاني. الرئيس هافل – الذي كان يحظى بترحيب وتكريم في العالم بصفته رمزاً لانتقال السلطة بشكل هادئ وسريع - قام في الثاني من يناير بزيارة إلى الجمهوريتين الألمانيّتين، وعبر عن تأييده لجهود التوحيد كما أبدى أسفه لعملية الإبعاد الوحشية التي تعرض لها الألمان المبعدين من المناطق الحدودية في تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الثانية. الاستقبال الاحتفالي الحاشد الذي حظي به الوفد التشيكي – السلوفاكي برئاسة فاتسلاف هافل في الكونغرس الأمريكي شكّل ذروة الزيارة التي قام بها الوفد إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 19 – 23 فبراير. بعد ثلاثة أيام تم في موسكو التوقيع على اتفاقية بين حكومتي الاتحاد السوفييتي وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تقضي بانسحاب كامل للجيش السوفييتي من الأراضي التشيكوسلوفاكية (انسحب آخر جندي سوفييتي في السابع والعشرين من شهر يونيو 1991). وفي السادس من نفس الشهر خلال اجتماع عقد في موسكو توافقت الدول الأعضاء في حلف وارسو على حل الحلف مقابل التعهد بالعمل لبناء أمن جماعي جديد. في تلك الفترة أبدت تشيكوسلوفاكيا رغبة بالتعاون مع المؤسسات الأوروبية الغربية، فمُنحت من قبل المجلس الأوروبي في السابع من مايو صفة الضيف المميز، وفي نفس الوقت تم في بروكسل التوقيع على اتفاقية حول التعاون التجاري والاقتصادي مع المجتمع الأوروبي.

المشروع السياسي كان أكثر تعقيداً مما قد يبدو عليه من عملية السرد العادية للقوانين المصادق عليها، ومن الزيارات الخارجية التي كان يتم استقبالها استقبال الأبطال، ومن الخطابات الفردية والاقتراحات المفاجئة. ففي جميع أماكن ومستويات الدولة نشأت تحالفات سلطوية ومصلحية تعاونت خلالها أو

تنوّعت، الأشكال السياسية المختلفة. ويمكن القول بشكل عام أنه في الجمهورية التشيكية نشأت هذه التناقضات الأساسية : بين الشيوعيين السابقين والشيوعيين الجدد، وبين السياسيين المدنيين وكلا المذكورين سابقا. نشأت العديد من الأماكن التي شهدت الصراع السلطوي - عملية الإصلاح الاقتصادي (النزاع بين مناصري طريقة العلاج الراديكالية عن طريق "الصدمة" وبين مناصري التدرّج في تحقيق العلاج)، الإيديولوجية السياسية (اليسار ضد اليمين، الليبرالية الجديدة ضد نقيضها ETATIZMUS) ألخ.

وفي الجمهورية التشيكية قفزت عملية الإصلاح الاقتصادي ومسألة تصفية الحسابات مع الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وجرائمه إلى دائرة الاهتمام. أما في سلوفاكيا فقد تحالف الشيوعيون الجدد مع الشيوعيون القدامى في مقاومتهم للسياسيين المدنيين وذلك لشعورهم بتهديد سيطالهم لا محالة بسبب استلام السياسيين المدنيين المتوقع للسلطة. المكان الجديد للصراع السلطوي تمحور في النزاع الخاص بالمصالح الوطنية السلوفاكية (القوميين السلوفاكيين المعتدلين وحتى الراديكاليين ضد أنصار القيم المدنية والديمقراطية بشكل عام). وقد شكّل النقاش السياسي الخاص بموقع سلوفاكيا ضمن جمهورية تشيكوسلوفاكيا ومن ثم حول استقلالها الكامل كدولة، موضوعاً سياسياً مفصلياً.

لقد تسببت العزلة السياسية خلال نصف قرن تقريباً بإبعاد المجتمعين التشيكي والسلوفاكي عن تجارب السياسة الحرة. وساهمت ثورة نوفمبر بإيقاظ الكثير من المشاكل وإحياء الأسئلة التي لم تحل طوال الأعوام الماضية، وكشفت ضغائن قديمة وأثارت التوقعات والآمال والنزاعات الجديدة. وأظهر التصور القائل بأن الاستمرارية الدستورية ستضمن انتقالاً هادئاً ومنظماً نحو الانتخابات البرلمانية بأنه غير واقعي. فالاستمرارية التي تم التحدث عنها بعمومية كبيرة بالإضافة لغياب استرتيجية محكمة ومتكاملة مكّنا بلعب لعبة المصالح المتناقضة، ولذلك فأنه ما كان من المفترض أن يشكل ضمانة

للاستقرار، أصبح بشكل غير متوقع مصدرا للشلل والتفكيك السلطوي. لم تسيطر على السياسة أية فكرة شاملة، ولم يسد فيها أي إطار تقليدي أو شرعي جديد (مثل سيادة الشعب وما شابه). أن التفسير الذي تقدم به بعض العلماء الاجتماعيين من ذوي النزعة الحداثية بأن ما جرى قد ساهم في الإحياء المثمر للفوضى وشكّل بداية الطريق نحو التعددية السياسية، هو أمر مثير للخلاف.

أولى المشاكل مع الماضي

إن البرلمان المشكل في الغالب من نواب شيوعيين انتخب في نهاية العام 1989 فاتسلاف هافل رئيسا للبلاد والمنتدى المدني احترم الحزب الشيوعي كجزء كامل الحقوق في إطار التعددية السياسية الناشئة حديثاً. ولكن برغم ذلك أصبحت ظاهرة ***العداء للشيوعية*** واحدة من المشاكل الرئيسية التي اتسمت بها الفترة المقبلة. وقد استيقظت هذه الظاهرة في أشهر يناير وفبراير ومارس من العام 1990 في مدينة برنو، ثاني أكبر المدن التشيكية. المنتدى المدني في المدينة الذي كان يقوده الشيوعي السابق الذي وقّع لاحقا على ميثاق 77 ياروسلاف شاباتا، كان قد تخلى عن منصب عمدة المدينة المهم من الناحية التمثيلية لمصلحة الشيوعي يوزف بيرنيتس. وقد أثار ذلك موجة من الاحتجاجات التي نظمها قسم من مواطني مدينة برنو والمنتديات المحلية التي كان يرأسها السجين السياسي الأسبق بيتر تسيبولكا. وبالرغم من القدرة على إخماد هذا العنف إلا أن ظاهرة العداء للشيوعية اخترقت سياسة المنتدى المدني وأصبحت تشكل واحداً من معالمها. وقد تبنّى "ثوار الساعات الأخيرة "هذه الظاهرة باعتبار أنها أداة ملائمة للصراع على السلطة. كما أن المنتديات المدنية في الأقاليم والمقاطعات وجدت في ذلك أداء سهل ومؤثر للصراع ضد "المافيا الشيوعية" المحلية وضد التحالفات المرافقة لها والتي كانت تنقل رأسمالها السياسي والاجتماعي إلى قطاع الاستثمار الخاص.

في منتصف أبريل من العام 1990 تقدم المدعي العام في براغ توماش سوكول (من المنتدى المدني) باقتراح يقضي بجعل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي

حزباً غير شرعي. هذا الاقتراح رفع آخر الحواجز التي كانت قائمة وأثار حالة من التوتر بين قيادة المنتدى المدني التي كانت تفضل الحل الوسط وبين فروع المنتدى المدني التي بدأت تتبنى منحاً راديكالياً. ومع اقتراب موعد الانتخابات اشتدت وتيرة ظاهرة العداء للشيوعية وباتت حتى الأحزاب السياسية التي تقاسمت السلطة لعشرات الأعوام مع الحزب الشيوعي ضمن إطار الجبهة الوطنية، تطالب بوضعه خارج القانون. كان هناك أيضاً بالطبع هؤلاء الذين يحق لهم التحدث بصوت عالٍ جداً، والذين لا يمكن الطعن بشرعية مطالبتهم بضرورة تصفية الحسابات مع الماضي الشيوعي- السجناء السياسيون من فترة الخمسينات-. ولكن الصوت الضعيف لهؤلاء أخذ يغرق في بحر اضطرابات تلك الفترة، ولم يسمعه إلا القليل. ولكن البرلمان الفدرالي صادق في الرابع والعشرين من أبريل وبناء على مبادرة منهم على قانون حول التعويض القانوني، الذي نسخ لحد ما القانون المماثل الصادر في العام 1968، وهو ما ساهم بتحديد صلاحياته – فقد ألغى القانون المذكور جميع الأحكام الظالمة وسمح بتعويض ضحايا القمع الشيوعي، لكن من دون أن يصف النظام الشيوعي بالنظام المجرم وغير القانوني. هذا الموضوع بالتحديد شكّل المادة الرئيسية للنقاش العاصف الذي شهدته الأعوام اللاحقة.

لقد هزّ موضوع أمن الدولة الحياة السياسية طوال المرحلة الانتقالية، فوزارة الداخلية أصبحت على الفور مركز اهتمام الفرق المختلفة التي أصبح ممثلوها إما عن طريق الصدفة أو عن قصد جزءاً من دائرة تأثيرها. فقد اجتمعت هنا الكثير من النوايا والأهداف المختلفة في وقت لم يكن يملك (المنتدى المدني) ولا (الشعب ضد العنف) أي تأثير على سير وطريقة عمل هذه الوزارة حتى تاريخ تنظيم الانتخابات الحرة في شهر يونيو. وقد تخلى المنتصرون في الثورة عن مسألة السيطرة على مؤسسات السلطة الرئيسية في حين حافظت كوادر ما قبل الثورة على تأثير قوي فيها. وقد كان الهدف الرئيسي من النشاطات السرية ونصف السرية التي كانت تتم في وزارة الداخلية هو السيطرة على الرأسمال القوي المختبئ في أرشيف الوزارة، فوراء أبواب قسم

الأرشيف والسكرتارية بدأت أولى عمليات "الشفافية" غير الرسمية (التدقيق في اتصالات وروابط السياسة مع هيئات وزارة الداخلية وبالتحديد مع جهاز أمن الدولة)، ولكن هذه العمليات لم تكن مرتبطة فقط مع فكرة تنظيف الحياة العامة من عملاء المخابرات الشيوعية، ولكن أيضاً للعمل من أجل فبركة بعض الملفات وإساءة استخدام البعض الآخر بهدف تشويه سمعة بعض الشخصيات الرسمية وحتى من داخل الحركة الديمقراطية. وقد تسبب المشروع المطعون به والذي لم يخضع للمراقبة (تم خلاله إتلاف أو نقل حوالي 15 ألف ملف عميل مهم) إلى عملية تدقيق أمني شفافة ورسمية لجميع مرشحي الأحزاب والحركات السياسية خلال الحملة الانتخابية. في سلوفاكيا توحد الشيوعيون الجدد والقدامى الذين اجتمعوا معاً حول ظاهرة القومية ضد السياسيين المدنيين الذين يمثلون الأفكار الفدرالية والليبرالية. أما في تشيكيا، فقد حدثت مواجهة عنيفة بين السياسيين المناصرين لتوجه "ما بعد الشيوعية" و" الشيوعيين السابقين "حول تصور كل منهما لأداء وطريقة عمل وزارة الداخلية.

وقد أصبح موضوع التحول الاقتصادي أيضاً محوراً للنقاش (الخفي حتى هذه الفترة). فمباشرة بعد مرحلة تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية" كان من الممكن أن يبدو الخلاف بأنه مجرد خلاف أكاديمي، لكن الأشهر الأولى من العام الجديد أظهرت بأن الاقتصاد سيصبح موضوعاً سياسياً بامتياز. وبمبادرة من المنتدى المدني تم إطلاق مسابقة شكلية حول "سيناريو الإصلاحات الاقتصادية"، وقد حاولت من خلالها مجموعات ضغط ومدارس مختلفة أن تبرز. وكان من الطبيعي أن تبدو التصورات التي صاغها خبراء اقتصاديون من قبل حكومات مختلفة بأنها الأكثر تأثيراً. وفيما يتعلق ببرنامج الإصلاحات المشكل من قبل فريق خبراء الحكومة التشيكية، فقد تطابق على الأقل جزئياً مع البديل الذي قدمه الخبراء الاقتصاديون للحكومة الفدرالية، وهو ما ساعد على فوزه في المسابقة غير الرسمية.

وبرغم المشاكل الأخرى والصعوبات (ارتفعت على سبيل المثال نسبة الجريمة

في البلاد بشكل كبير بسبب العفو الذي أصدره رئيس الجمهورية) فقد تمتعت الحكومة بشعبية ملحوظة. وكان كثير من الناس يرون في بعض الرموز السياسية البارزة أملا لتحقيق تطلعاتهم وآمالهم. وجسد فاتسلاف هافل سياسة "مختلفة" تتميّز بالمبادئ الأخلاقية، وبوادر حسن النية ذات المعاني الكثيرة، وخطاب سياسي منمّق. وارتبط اسم المعارض السياسي السابق وأول وزير للخارجية بعد الثورة ييرجي دينسبير بالتوجه السياسي الجديد لتشيكوسلوفاكيا نحو الغرب. وزير المالية فاتسلاف كلاوس (هو رئيس الجمهورية التشيكية منذ العام 2003) فأصبح منذ الفترة الانتقالية يجسد عملية الإصلاحات السريعة والراديكالية الواعدة. وفي سلوفاكيا برز من سياسييها المحبوبين رئيس الوزراء ميلان تشيتش ورئيس المجلس الوطني رودولف شوستر، والغرابة أن ارتباط الأخير بالمؤسسة الرسمية التي كانت قائمة قبل الثورة لم يؤثر على شعبيته. ربما لأن أشخاصاً مثله كانوا قادرين من خلال المبادرات والمناورات المختلفة على إقناع المواطنين بأنهم قادرون على الدفاع عن المصالح السلوفاكية داخل الفدرالية.

الشعبية والثقة التي كان تتمتع بها الرموز السياسية الجديدة كانت مرتبطة بشكل وثيق مع ثلاثة قضايا خيالية تم التسويق لها في مرحلة ما بعد ثورة نوفمبر. القضية الأولى مرتبطة بـ"شد الأحزمة" والتي أشاعت الثقة بين المواطنين بأن التقشف المؤقت سيؤدي لرفع المستوى المعيشي بشكل بارز ولازدهار اجتماعي شامل. هذا الأمر ساعد السياسيين على إطلاق الإجراءات غير الشعبية. القضية الثانية حملت عنوان "العودة إلى أوروبا" وأشاعت تصوراً بأن تشيكوسلوفاكيا ستنضم بسرعة إلى أوروبا الغربية المتطورة اقتصادياً. أما القضية الثالثة فبإمكاننا أن نطلق عليها وصف "تحقيق السيادة السلوفاكية بسرعة" في شروط ملائمة من الحرية السياسية.

الانتخابات البرلمانية الأولى

في الانتخابات البرلمانية المنتظرة بشوق بالغ والتي جرت بعد نصف عام من

ثورة نوفمبر (8 و9 يونيو 1990) بمشاركة حوالي 90% من الناخبين، كان بإمكان المواطنين التشيك والسلوفاك أن يختاروا بحرية وبعد أربعة وأربعين عاما من بين عشرات الأحزاب السياسية والحركات. لكن "العيد الديمقراطي" هذا شهد فضيحتين مرتبطتين بإسمي رئيس حزب الشعب التشيكوسلوفاكي يوزف بارتونتشيك وقائد حركة (الشعب ضد العنف) يان بوداي، اللذين تم وصفهما بأنهما كانا عميلين لمخابرات الدولة الشيوعية. ووجد بوداي نفسه على لائحة أسماء المرشحين الذين تبيّن بأنهم كانوا عملاء فانسحب من لوائح مرشحي حركة (الشعب ضد العنف) لكنه نفى بشكل قاطع أن يكون قد تعاون مع تلك المخابرات. وقد عبّرت الحركة عن تأييدها له وشكّكت بمشروع الشفافية والتدقيق الأمني برمّته، والذي تم إعداده على جناح السرعة بالترافق مع ممارسات غريبة داخل وزارات الداخلية التي كانت تدار بشكل غير منظّم تماماً. ولم يكن بارتونتشيك في حقيقة الأمر بين المرشحين الذين تعاملوا في السابق مع جهاز المخابرات الشيوعي، لكن نائب وزير الداخلية الفدرالي والمعارض السابق يان رومل (من المنتدى المدني) اتهمه بذلك استناداً لشهادة كان قد تقدم بها عميل سابق لمخابرات الدولة الشيوعية ووضعت في سجل الملفات. وقد اعتبر حزب الشعب التشيكوسلوفاكي ذلك الاتهام بأنه غير قانوني وبأنه هجوم ذو أبعاد سياسية يتم تنفيذه في فترة الهدوء التي سادت قبل الانتخابات.

وكان فوز المنتدى المدني في الأراضي التشيكية متوقعاً. فقد حصل على حوالي 50% من المقاعد في المجلس الوطني التشيكي الذي يضم مئتي مقعد، ونفس العدد في مجلس الشعب الفدرالي الذي كان يضم 150 مقعداً. أما انتصار حركة (الشعب ضد العنف) في سلوفاكيا فلم يكن حاسماً لكنه كان مقنعاً وهو ما كان متوقعاً، حيث حصلت الحركة على 1/3 المقاعد. إن الحركات السياسية الديمقراطية التي نشأت تباعاً في نوفمبر من عام 1989 في ساحات المدن التشيكية والسلوفاكية، حققت نصراً ساحقاً في الانتخابات. وبالرغم من أنه لم ينتخب الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي سوى 13 – 14% من المواطنين،

اعتُبر ذلك نجاحاً معيناً له نظراً لتنامي حالة الكره للشيوعية في تلك الفترة، لكن هذه النتيجة عنت من جهة أخرى فقدان الشيوعيين لكثير من المقاعد البرلمانية. هذه النتيجة وغيرها من المعطيات دعت ببعض المعلّقين للاعتقاد بأن الحزب قد بدأ يسير على طريق الزوال التدريجي، لكن الأعوام اللاحقة أكدت بأن هذه التصورات كانت خاطئة تماماً.

إن نتائج الانتخابات حددت طبيعة المحادثات الائتلافية الخاصة بتشكيل الحكومات الجديدة والتي بدأت تظهر نهاية شهر يونيو. وبرغم معارضة المنتدى المدني أصبح ماريان تشالفا مجدداً رئيساً للحكومة الفدرالية (ممثلاً للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وحركة الشعب ضد العنف) بتأييد قوي من رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل. وكانت الحكومة تضم بالإضافة لرئيسها 16 عضواً (9 منهم كانوا من المنتدى المدني، 5 من حركة الشعب ضد العنف، 1 من دون انتماء سياسي، 1 من الحزب الشيوعي).

وانتُخب ألكسندر دوبتشيك مرة أخرى رئيسا للبرلمان الفدرالي (ممثلاً لحركة الشعب ضد العنف)، وزدينييك ييتشينسكي نائباً أولاً له (عن المنتدى المدني). وأصبحت داغمار بوريشوفا (المنتدى المدني) رئيسة للمجلس الوطّني التشيكي وفرانتيشيك ميكلوشكو (حركة الشعب ضد العنف) رئيساً للمجلس الوطني السلوفاكي. وبلغت المحادثات السياسية ذروتها بانتخاب رئيس جديد للجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية في الخامس من يونيو 1990. ففي عملية اقتراع سرية انتخب البرلمان الفدرالي فاتسلاف هافل مجدداً رئيساً للبلاد بصفته المرشح الوحيد في تلك الفترة (كان 234 نائباً معه و50 ضده). هذه التطورات شكلت بطبيعة الحال عملية استلام السلطة من قبل الحركات الديمقراطية والتي لم تتم إلا بعد نصف عام من انهيار النظام الشيوعي.

وقد جرت أول انتخابات محلية حرّة في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من نوفمبر 1990 وفاز فيها المنتدى المدني بنسبة 36% وحل الحزب الشيوعي التشيكي – المورافي ثانياً بنسبة 17% وحزب الشعب التشيكوسلوفاكي ثالثاً

بنسبة 11.5%. وشارك في هذه الانتخابات حوالي 75% من المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب.

إعادة تشكيل القوى السياسية

الجانب المظلم لانتصار العملية الانتخابية تجسد بحالة عدم الاستقرار الشديدة داخل الحركات السياسية والتي لم تكن تملك في تلك الفترة قيادة منتخبة. كما أن ممثليها في الأراضي التشيكية والسلوفاكية لم يكونوا من الشخصيات التي تتمتع باحترام واسع، بل شخصيات ذات آراء وأفكار فضفاضة (هذا إن لم نقل متناقضة). ولم توضح بالشكل المطلوب الهيكلية والآليات الديمقراطية التي تؤمّن عمل واستمرارية هذه الحركات. والسياسيين الذين أصبحوا في نهاية العام 1989 قادة لها حاولوا تمديد حياة ما يعرف بـ "سياسة الإجماع "، التي كانت في جوهرها فوضوية (لم يكن ممكناً في حقيقة الأمر الحفاظ على الإجماع إلا لأن المجموعات الكثيرة والمختلفة التفكير كانت مضطرة لقمع مصالحها الذاتية لكي تتمكن من تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات). والدعوات التي كانت تطالب بتحقيق سياسة حزبية وسطية وغير محددة تحظى بمباركة الرئيس فاتسلاف هافل، فقدت بعد الانتخابات مفعولها، ولم توجد أية قوة داخلية أو خارجية قادرة على الحفاظ على تماسك المنتدى المدني الذي كان يعاني من التوتر الداخلي، فحلّ عصر الانشقاق. هذا التباين الفكري عنى بطبيعة الحال تقسيم المنتدى المدني و(حركة الشعب ضد العنف) إلى مجموعة من النوادي السياسية المحددة بوضوح. وتمحورت الخلافات بالدرجة الرئيسية حول قضايا النزاع التشيكي - السلوفاكي، الإصلاحات الاقتصادية والموقف من الماضي الشيوعي.

الصدام الأول حدث مباشرة بعد الانتخابات - فتعيين بعض الشيوعيين في مناصب برلمانية أصبح مادة للانتقاد الحاد من قبل نواب المنتدى المدني اليمينيين. وانهالت الانتقادات على قيادة المنتدى المدني - التي تعززت لديها القناعة بسبب نتائج الانتخابات بأنه لا يجب تغيير أي شيء جوهري في

طريقة عمل المنتدى المذكور - ولكن الانتقادات هذه المرة لم تأت من الخارج فقط بل من الداخل أيضاً، أي من الصفوف الذاتية. الانشقاق بدأ في البرلمانات. ففي شهر سبتمبر وبسبب النزاعات المرتبطة بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية، نشأ التكتل النيابي المتعدد الأطراف لليمين الديمقراطي، والذي ضم تكتل النواب اليمينيين الأعضاء في المنتدى المدني والمنتخبين في المجلس الوطني التشيكي بقيادة النائب يان كالفودا (التحالف المدني الديمقراطي)، والتكتل المماثل في البرلمان الفدرالي برئاسة دانييل كروبا (التحالف المدني الديمقراطي). وكرد فعل على تأسيس هذه المجموعة النيابية أسس النواب الذين لم يرغبوا بتقسيم المنتدى المدني التكتل الليبرالي (في 13 ديسمبر 1990)، والذي انضم إليه معظم وزراء الحكومتين التشيكية والفدرالية.

عملية التغيير الأساسي للمنتدى المدني التي لم يكن ممكناً العودة عنها باتت تقترب. ففي المؤتمر الشامل الذي عقد في الثالث عشر من أكتوبر 1990 هُزم هؤلاء الذين كانوا يطالبون بأن يستمر المنتدى بتبنّي السياسة الوسطية غير المحددة حتى تاريخ الانتخابات البرلمانية في 1992. وبتوافق أغلبية المنتديات المدنية في الفروع والمقاطعات تم انتخاب وزير المالية فاتسلاف كلاوس الذي كان يتمتع بكاريزما واضحة، والذي لم يخف رغبته بتحويل المنتدى المدني إلى حزب سياسي يميني ذو برنامج محدد وعضوية ثابتة يعتمد عليها لفرض تصوره الخاص بالإصلاحات السياسية الراديكالية. وبرغم معارضة الرئيس فاتسلاف هافل الذي كان مؤسس هذه الحركة وأكثر شخصياتها السياسية تأثيراً، وافق المؤتمر على الأفكار والنوايا التي طرحها فاتسلاف كلاوس .

دعا الرئيس هافل ممثلي المنتدى المدني لكي يتفقوا على مستقبل المنتدى وبالدرجة الرئيسية على طريقة عمله حتى تاريخ الانتخابات المقبلة. وقد هدف هذا التحرك للعمل من أجل الحفاظ على الأغلبية الحكومية في القسم التشيكي من البرلمان الفدرالي والمجلس الوطني التشيكي، ولكي لا تحدث تغييرات

جذرية في تشكيلة الحكومتين التشيكية والفدرالية. توافق الحزبان اللذان كان من المتوقع أن يخلفا المنتدى المدني على تقاسم المقاعد في رئاسة البرلمانين وفي اللجان المختلفة والحكومتين. وفي الثالث والعشرين من فبراير عقد في براغ آخر مؤتمر شامل للمنتدى المدني أُعلن خلاله تقسيم الأخير بين الحزب المدني الديمقراطي بزعامة فاتسلاف كلاوس، والحركة المدنية التي ترأسها بشكل غير رسمي وزير الخارجية ييرجي دينسبير. الحزب المدني الديمقراطي الذي انضم إليه معظم فروع المنتدى المدني السابق أصبح فعلياً أكبر حزب سياسي في البلاد وكتلة برلمانية مؤثرة، في حين أعلن معظم وزراء الحكومتين التشيكية والفدرالية انتماءهم إلى الحركة المدنية، بمن فيهم رئيس الوزراء بيتر بيتهارت ورئيسة المجلس الوطني التشيكي داغمار بوريشوفا. بهذا التقسيم تحوّلت الحكومة التشيكية بطبيعة الحال إلى حكومة أقلية، وهو ما شكل إضافة جديدة لسلسلة التناقضات الغريبة التي شهدتها سياسة ما يعرف بـ الإجماع الدستوري.

ملاحظات ختامية

بانهيار تشيكوسلوفاكيا وتقسيمها إلى جمهوريتي تشيكيا وسلوفاكيا المستقلّتين انتهت دولة استمرّت 74 عاماً في ظروف عاصفة من التطورات في وسط أوروبا. انتهت لأنها لم تتمكن أبداً من إيجاد حل مرضي لموضوع وجودها الرئيسي. ولأن النخبة السياسية الديمقراطية كانت تعتبر مسألة الحفاظ على هذه الدولة من ضمن أولوياتها نظراً لاعتبارها تراثاً تاريخياً، فإن الانهيار أعتبر بمثابة الفشل الأبرز لعملية التحول. من جهة أخرى، فأن عملية التقسيم بحد ذاتها تمت بهدوء وسرعة وتنظيم، وهذا – مقارنة بالتصفية الدموية للحسابات في دول الاتحاد السوفييتي الأسبق ويوغوسلافيا – هو أمر يجب تقييمه بإيجابية. الانتخابات الحرة الثانية في العام 1992 أنجزت عملية العودة إلى النظام البرلماني الديمقراطي والذي سيطر فيه دور الأحزاب السياسية. من هذا المنطلق اقتربت جمهوريتي تشيكيا وسلوفاكيا من معايير

النظام الأوروبي الغربي وعادت إلى المُثُل التي نشأت أصلاً من خلالها كدولة حديثة في 1918. لكن ممارسة الأحزاب السياسية تميّزت بظاهرة الوصولية والمحسوبية، وكذلك بالدرجة الأساسية، في ظاهرة الترابط الوثيق بين القطاعات الإعلامية والتجارية والسياسية.أما الفضائح والقضايا الكبيرة فكانت ستأتي لاحقاً، وكذلك نتائج عملية التحول الاقتصادي - بالأحرى نتائج مشروع "العلاج عبر الصدمة" الذي فاز كخيار - والتي جاءت مثيرة للخلاف تماماً. وبدا بأن ثمة حدود معينة لمسألة لإيمان بالقدرة الهائلة "ليد السوق الخفية" وللقيم التقليدية القائمة بين التشيك والسلوفاك، حيث انقلب كل ذلك في السعي لتحقيق الربح السهل والسريع على حساب عامة الشعب وعلى النقيض من القوانين أو القيم العامة المشتركة. وما كان ذات يوم سبباً في انهيار الشيوعية - عدم توفر البضائع الاستهلاكية اليومية وانخفاض مستوى الخدمات، شهد تحسناً ونمواً ملحوظين. وفيما يتعلق بعملية الخصخصة الكبرى - أي نقل الممتلكات الكبيرة إلى الملكية الخاصة - فإن الآمال التي وضعها البعض في طريقة الخصخصة عبر "القسائم" تعرضت لخيبة أمل، بحيث أن هذه العملية لم تساهم في خلق بيئة رأسمالية مستقرة ولا بتحقيق النمو الاقتصادي. وحدث بشكل مستمر أن تم تبني قرارات سياسية ذات هدف ذاتي، وغابت بالدرجة الرئيسية الإرادة السياسية لإطلاق آليات المراقبة في مشروع الخصخصة، بسبب الخوف من المماطلات البيروقراطية مثلما أشيع، ولكن تبين بأن ذلك كان في الغالب يتم لأسباب خاصة أو بهدف المماطلة.

وفيما يتعلق بقضية "ماذا نفعل بالماضي الشيوعي" ساد في النصف الأول من عام 1990 وضع يتسم بانفصام في الشخصية. فالحل الوسط التاريخي الذي تم التوصل إليه بين المنتدى المدني والحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في نهاية العام 1989 لم يمكّن عملية تصفية الحساب مع الحزب الشيوعي أو تراثه من الحكم المتواصل وغير المحدود طوال أربعين عاماً. وبهذا فقد ساد من جهة تصور واضح حول الفشل التاريخي للحزب الشيوعي وطابعه الإجرامي، لكن النخبة الديمقراطية اعترفت من جهة أخرى في يناير من العام 1990

بالحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي كجزء كامل الحقوق في الحياة السياسية ودون أي تمييز. ومن هنا تحديداً بدأت لاحقاً مظاهر الفوضى ارتباطاً بكثير من القضايا وأبرزها مسألة استعادة ممتلكات الحزب الشيوعي التي بلغت قيمتها مليارات الكرونات ونقلها إلى ملكية الدولة، ومعاقبة الجرائم والخيانات الحقيقية التي تم ارتكابها إبان العهد الشيوعي. هذا التناقض تم تكريسه في العام 1993 من خلال المصادقة على قانون خاص بالطابع الإجرامي وعدم قانونية النظام الشيوعي السابق - ففي مجتمع يدين الشيوعية لا يزال يوجد حزب شيوعي ممثل في البرلمان، تصفه الأحزاب الأخرى بالمتطرف فقط للحفاظ على سمعتها الجيدة لكنها تتعاون معه على الصعيد المحلي وعلى المستوى الرسمي. المجتمع التشيكي لن يتمكن من الهرب - مثلما حدث في ألمانيا - من مسألة تناقض الأجيال المتوقعة وما سينتج عنها من نقاش حاد حول عدم القدرة على التعامل مع الماضي. لقد سيطرت في التوجه السياسي الخارجي إرادة الانضمام إلى الحضارة الغربية اليوروأطلسية، والتي تم شكلياً التوصل إليها مطلع القرن الحالي عبر انضمام الجمهورية التشيكية إلى حلف شمالي الأطلسي ولاحقاً إلى الاتحاد الأوروبي.

تجارب عملية التحول التشيكية

الأيام الأولى

بيتر بيتهارت

في الأيام والأسابيع والأشهر الأولى بعد السابع عشر من نوفمبر عام 1989 كنا في "المركز التنسيقي للمنتدى المدني" وسط براغ في أقصى درجات التركيز، ولكن في نفس الوقت وإلى حد ما - فاقدين للبصر. كنا مركّزين على تطور الوضع في البلاد، وفاقدين للبصر فيما يتعلق بما يحدث خلف الحدود، كيف كان العالم ينظر إلينا، كيف كان يقيّم ما كنا نفعله وكيف كنا نقوم بذلك.

فريق عمل "المركز" كان يعمل في بداية الأمر تحت الأرض بكل ما للكلمة من معنى. فمسرح "لاتيرنا ماجيكا" كان برغم ممراته الطويلة المؤدية إلى المخازن وغرف التمرين المسرحي وقاعات تعليق المعاطف الدافئة جدا، نموذجا للقلعة. قلعة محصنة ضد العدو الخارجي المتمثل بعالم السلطة، ولكن أيضا قلعة معزولة عن الدوافع الخارجية.

بتنا نعلم بعد خمسة عشر عاما بأننا قد ارتكبنا أيضا في تلك المرحلة الأولى أكثر من خطأ. وبالطبع فإنه لم يكن من السهولة الاتفاق على ماهية أو طبيعة تلك الأخطاء. ما يمكن أن نتوافق حوله على الأرجح، هو أننا قد بالغنا في تقييم وضعنا المميّز (إنه غير قابل للتكرار أو أنه أصلي). إن فرق عمل الانقلابات أو الثورات تظهر في حقيقة الأمر أحيانا كمركز للكون، أو إذا نظرنا إلى ذلك بشكل أكثر تواضعا وبالطريقة التشيكية، كمركز للعالم. وتتصرف بالتالي -استنادا لذلك –بشكل غير متّزن. إن الظهور هكذا هو أمر مثير لدرجة أنه أيضا أمر غير مسؤول.

عندما تتطور أحداث الثورة أو الانقلاب ويتم احتلال مسرح ما، يكون الأوان

قد فات عادة. فالمجتمع الناضج لتحمل التغييرات الجذرية نحو الديمقراطية يجب أن يطلب من قادته المستقبليين الاستفادة من تجارب الذين سبقوهم. بعض التجارب قد تعمم. فالمجتمعات الحرة تكون عادة أكثر تنوعا من المجتمعات غير الحرة - أي المجتمعات التي ترزح تحت هيمنة الأنظمة الشمولية. والمفاجئ في الأمر أن هذه المجتمعات هي في نهاية الأمر متشابهة وبالتالي فإن ردة فعلها حيال أية حركة داخل المجتمع لا تخضع لمراقبتها هي أيضا متشابهة. ولكن دعونا لا نُخدع بالخصائص المختلفة والمواصفات الغريبة لكل دكتاتور، خصوصاً "دكتاتوريينا" نحن.

إننا نحاول اليوم، بعد خمسة عشر عاماً، تعميم أسباب نجاحنا، وأيضاً أسباب فشلنا. ونحاول في نفس الوقت أن نضع أنفسنا مكان هؤلاء الذين سيتمكنون غداً أو بعد غد من استلام السلطة في مكان قريب منا أو في الجزء الآخر من العالم، ومعها المسؤولية عن مستقبل البلاد التي ستنطلق للسير على الطريق الوعرة للحرية. هذه الدول ستجد نفسها على ما يشبه المسرح، مكشوفة ومراقبة تحت إضاءة كبيرة من الأنوار الساطعة.

أود بإلحاح أن أقول لهؤلاء بأنهم لن يكونوا أول ولا آخر الدول، بالرغم من أن ذلك قد يبدو لهم. ولكن كما يقال، فأن الناس لا يتعلّمون من تجارب الماضي أبداً... هذا ليس صحيح. إنه عذر مفهوم لهؤلاء الذين رفضوا الاستفادة من تلك التجارب، بسبب تأثرهم بشكل مبالغ به بأضواء اللحظة الساطعة جداً.

بعد هذه اللحظة المميزة تحل الأعوام الطويلة الخمسة عشر، الثلاثين وربما الخمسين عاماً. نحن بتنا نعي ذلك تماماً. فالأضواء الساطعة لا تضاء من اليوم فصاعداً علينا، ولكن على نتائج كل ما كان من الممكن أن نقوم به بشكل أفضل ولم نفعل - لأننا كنا منبهرين بشعور مفاده أننا الأوائل، وأنه لا مجال للاستفادة من تجارب الآخرين.

بيتر بيتهارت

(ساهم قبل العام 1989 في كثير من نشاطات المعارضة التشيكية، وقد شغل منذ شهر فبراير 1990 وحتى يوليو من عام 1992 منصب رئيس حكومة الجمهورية التشيكية. منذ خريف العام 1992 عمل ولمدة عامين في جامعة وسط أوروبا في براغ، ومنذ العام 1994 حاضر في كلية القانون التابعة لجامعة كارل الرابع.انتُخب في العام 1996 عضوا في مجلس الشيوخ التشيكي، وفي العام 2000 انتُخب مجدداً في نفس المؤسسة التشريعية وأصبح رئيسها. بعد انتهاء ولاية الرئيس التشيكي الأسبق فاتسلاف هافل في العام 2003 رشّح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية لكنه لم ينجح. بعد انتخابات مجلس الشيوخ في العام 2004 انتخب نائباً أول لرئيس مجلس الشيوخ(.

سقوط الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا

يان تشارنوغورسكي

حدثت عملية سقوط الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا بشكل سريع تماماً على غرار ما جرى في دول وسط أوروبا الأخرى، لكن كان من الممكن ملاحظة ظواهر ذلك السقوط منذ عدة أعوام سبقتها. فقد بدا ضعف النظام الشيوعي حتى في انخفاض قدرته على ممارسة الاضطهاد ضد معارضيه. وبرغم استمرار المحاكمات ضد أعضاء المعارضة، إلا أن القضاء أصدر أحكاماً أخف وبدت القوى الأمنية وكأنها تنفذ عملية الملاحقة القانونية بشهية أقل. وببساطة فإن القضاة والمدّعين العامين وحتى أفراد الشرطة كانوا يعلمون بشكل أو بآخر ما كان يجري في العالم، ولم يكونوا مستعدّين للتضحية بأنفسهم مقابل نظام فقد قدرته شيئاً فشيئاً على التنافس مع دول تتمتع بترتيب سياسي مختلف.

في تشيكوسلوفاكيا السابقة بدا ذلك على سبيل المثال من خلال ازدياد أعداد المواطنين الذين كانوا يأتون للمشاركة بشكل علني في عمليات محاكمة مناهضي النظام، والذين كانوا يعبّرون بأشكال مختلفة عن تعاطفهم مع المتهمين الماثلين أمام المحكمة. وفي نهاية الثمانينات ساهمت وسائل الاتصال وبالتحديد الهاتف بين المدن، بمساعدة إذاعات خارجية مثل إذاعة أوروبا الحرة وصوت أميركا وهيئة الإذاعة البريطانية لبث تقارير عن سير المحاكمات في ذات اليوم الذي كانت تتم فيه، مع كشف الأسماء الكاملة للقضاة والمدّعين العامين وأفراد الشرطة. وقد شعر هؤلاء بتوتر كبير نتيجة لذلك، لأنه لم يعد باستطاعتهم القيام بخدماتهم لصالح النظام الشمولي بشكل سري كما كان الأمر سابقا. وكانت مسألة تعميم الأسماء الكاملة للقضاة والمدّعين العامين وأفراد الشرطة وغيرهم من خدم النظام، أمراً مهماً للغاية.

مسؤولية الأقلية

إن المقاومة ضد النظام الشمولي تقودها عادة الأقلية في المجتمع. لكن هذه الأقلية تكون قادرة على جذب واستقطاب المزيد من الناس خلال مشروع إضعاف الدكتاتورية. هذا الأمر ظهر في تشيكوسلوفاكيا عندما ارتفع خلال الثمانينات عدد الأشخاص الذين كانوا مستعدين للتوقيع على أية عريضة أو دعوة أو احتجاج ضد عمليات المحاكمات وما شابه ذلك. وكذلك ارتفع عدد الأشخاص المستعدين للمشاركة في المظاهرات بشكل مباشر. وتتجسد مسؤولية الأقلية الفاعلة بأن لا تقوم بدفع الجماهير إلى مظاهرات ضد النظام والذي قد يعرّض المشاركين فيها إلى خطر كبير جداً يتجاوز المستوى الآني لوعي ومقاومة المجتمع لهذا النظام الحاكم وما شابه.

في نهاية عهد النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا كان من الممكن ملاحظة هذا الارتفاع في عدد المشاركين وحتى عملية التشدد في رفع المطالب خلال مظاهرة للشموع أقيمت في براتيسلافا في مارس من عام 1988، وفي مظاهرة أقيمت في براغ في أكتوبر من عام 1988 بمناسبة ذكرى تأسيس تشيكوسلوفاكيا، وفي المظاهرات التي نُظمت في يناير من 1989 بمناسبة الذكرى العشرين لانتحار يان بالاخ حرقاً، وفي نهاية الأمر في مظاهرات شهر نوفمبر من عام 1989 والتي انطلقت في كافة أرجاء الجمهورية. إن التقدير الصحيح لأشكال ودرجة شدة الأعمال الاحتجاجية المختلفة ضد النظام هو أمر مهم في إطار تصعيد الضغط على النظام. ففي حال عدم تمكن قادة المقاومة ضد النظام الدكتاتوري من تقدير الوضع الاجتماعي بشكل صحيح في بلدهم، ومضيهم بالتالي في عملياتهم الاحتجاجية إلى ما هو أبعد من الدعم المحدد الذي يمكن أن تقدمه مجموعة كبيرة من المواطنين، فإنهم سيتعرضون بالتالي للهزيمة. وفشل مثل هذا سيساهم بتقوية النظام الدكتاتوري القائم بدلاً من أن يساهم في إضعافه.

إن للأعمال الاحتجاجية ضد النظام أمل أكبر بالنجاح في حال اعتمدت على

الأحداث المحلية أو التقاليد المحلية، وليس على الرموز المجرّدة الغير معروفة إلا لدائرة صغيرة من الناس كفئة المثقفين. فعلى سبيل المثال أرادت حركة ميثاق 77 تنظيم مظاهرة بمناسبة يوم حقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر 1987 في براغ، لكن هذه المناسبة لم تعن شيئاً لمعظم مواطني تشيكوسلوفاكيا ولذلك لم يأت منهم إلا عدد ضئيل للمشاركة في المظاهرة برغم الدعوات الكثيرة التي وزعتها الحركة عبر مطبوعاتها السرية والإذاعات الأجنبية. مقابل ذلك شارك عشرات الآلاف من المواطنين في المظاهرة التي نُظّمت في براغ خلال شهر أكتوبر من عام 1988 بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس تشيكوسلوفاكيا. ومن المهم خلال تنظيم الأعمال الاحتجاجية الكبيرة إتاحة المجال الكبير لتحرك المشاركين بشكل حر وغير مقيّد، وبالتالي لا يجب على منظّمي الفعاليات الاحتجاجية أن يعملوا على التدقيق كثيرا في التفاصيل الكبيرة لعملية سير هذه الفعالية.

عزل الأقلية

إن قادة المقاومة ضد النظام الشمولي يعملون عادة في ظروف من العزلة الاجتماعية النسبية. وهذا أمر مفهوم نظراً لأن ضغط النظام القائم وخطر قيامه بأعمال قمعية يمنعان معظم المجتمعات من المشاركة في التغيرات الاجتماعية. ويقوى هذا المفهوم في حال كانت غالبية المجتمع تعيش في ظروف لا تسمح لها بمجرد تصور أي نظام سياسي آخر في بلدها. وتساهم شروط العزل الاجتماعي عادة بحثّ المشاركين في عملية المقاومة الفاعلة ضد النظام على اختراع مشاريع مختلفة للمستقبل، كانت تظهر في نهاية المطاف بأنها غير قابلة للتطبيق.

وفي تشيكوسلوفاكيا عملت منذ الأعوام 1988 – 1989 تقريباً مجموعة من المحامين الذين كلفوا بصياغة الدستور التشيكوسلوفاكي في ظروف ما بعد انهيار الشيوعية. وكان ذلك دستوراً تمكّن من الإجابة على جميع المطالب

العادية للدولة الديمقراطية. إلا أن مشروع الدستور المستقبلي هذا لم يأخذ بعين الاعتبار الضغوط السياسية الحقيقية التي حدثت مباشرة بعد سقوط الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا، والتي يجب على كل دستور أن يحترمها بهذه النسبة أو تلك. ولذلك فبعد سقوط الشيوعية مباشرة لم يتحقق أي شيء تقريباً من مشروع دستور تشيكوسلوفاكيا، والذي عمل عليه محامون من البيئة المقربة من حركة ميثاق 77.

من السجن إلى الحكومة

لقد اكتسبتُ تدريجيا تجاربي الشخصية المرتبطة بمعارضة الشيوعية. ففي العام 1981 تم طردي من العمل القانوني بعدما كنتُ قد مارستُ هذه المهمة لأكثر من عشرة أعوام من خلال الدفاع عن معارضي النظام. وقد انزعج الحزب الشيوعي من حقيقة أنني كنتُ أمارس عملية الدفاع بشكل جدّي وليس بطريقة شكلية فقط. وفي الوثيقة الصادرة عن سكرتارية اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي والتي أصدرت الأمر لعملية طردي من المحاماة، كُتب بأنني لم أدافع فقط عن المتهمين ولكن أيضاً عن نشاطهم المخل بالقانون. وأفيد هنا، بأن النشاط المخل بالقانون تجسّد في نقل أعمال الكتّاب التشيك والسلوفاكيين الذين طُردوا من اتحاد الكتاب بسبب تأييدهم لسياسة ألكسندر دوبتشيك في العام 1968. وبعد طردي من عمل المحاماة عملتُ كسائق، وعامل، ومحام، وفي الختام أصبحت عاطلاً عن العمل.

اندلعت الثورة المخملية في نوفمبر من عام 1989 وأنا في سجن مدينة براتيسلافا، وقد أُطلق سراحي نهاية نوفمبر من نفس العام. في اليوم التالي تحدّثتُ أمام الجموع في الساحة الرئيسية في براتيسلافا، وبعد ثلاثة أيام من ذلك أصبحتُ عضوا في وفد المعارضين الذي خاض بقيادة فاتسلاف هافل محادثات في براغ مع رئيس الحكومة التشيكوسلوفاكية آنذاك بهدف استلام السلطة. وبعد أسبوعين من إطلاق سراحي كنتُ في القصر الجمهوري في براغ أُقسم يمين تعييني كنائب لرئيس حكومة تشيكوسلوفاكيا. وكنتُ مسؤولاً عن

التشريع، أي عن صياغة القوانين التي نظّمت عملية تحويل الدولة الشيوعية إلى دولة ديمقراطية. وخلال الأسابيع الثلاثة الأولى للحكومة الجديدة، أي حتى تاريخ انتخاب فاتسلاف هافل رئيساً للجمهورية، تحمّلت مع أشخاص آخرين مسؤولية وزارة الداخلية الفدرالية، أي مسؤولية الشرطة.

وانعقدت أول جلسة لحكومة التفاهم الوطني في العاشر من ديسمبر 1989، أي في يوم حقوق الإنسان. وقد ذهبنا إلى مبنى مقر الحكومة مباشرة من القصر الجمهوري بعد تأدية قسم اليمين. وكان رئيس الحكومة ماريان تشالفا آخر عضو وزاري من حكومة تشيكوسلوفاكيا الشيوعية السابقة، ولم يكن على جدول أعمال الجلسة سوى بند وحيد هو المصادقة على إعلان بشأن يوم حقوق الإنسان. وقد تم ذلك دون أي تحفظ وبالإجماع، بالرغم من أن نصف أعضاء الحكومة تقريباً كانوا معيّنين من قبل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. وكنّا مع فالتر كوماريك (المستشار الاقتصادي السابق لتشي غيفارا) أول نائبين يتم تعيينهما لرئيس الحكومة، وكان كوماريك يتمتع بتجربة حكومية منذ العام 1968، لكن تلك التجربة كانت بالنسبة لي شيئاً جديداً كلياً. وحتى تاريخ انعقاد جلسة الحكومة كانت الأحداث تمر بشكل متسارع للغاية. ولم أُدرك إلا خلال اجتماع الحكومة بأن فصلاً جديداً من حياتي قد بدأ وبأنني أشارك في تحمل المسؤولية عن مصير بلدي. بعد انتهاء اجتماع الحكومة قال لي فالتر كوماريك: "يان، أنت شاحب اللون بعض الشيء".

لقد انهارت الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا بسرعة وهدوء. وشكّلت التغييرات التي جرت في الدول المجاورة شرطاً مهما للمساهمة في ذلك. ففي برلين انهار الجدار، وفي بولندا تحققت قائمة حكومة تاديوش مازوفييتسكي غير الشيوعية، وفي المجر أزالوا الستارة الحديدية القائمة على الحدود مع النمسا. وساهم الانهيار السريع والهادئ للشيوعية في تشيكوسلوفاكيا بأن أصبحت التغييرات القانونية أداة مهمة لتغيير المجتمع خلال المرحلة القادمة.

التغييرات في الدستور

بدأت التغييرات في الدستور بأن أزيلت منه الفقرة الخاصة بالدور القيادي للحزب الشيوعي في المجتمع. وقد تم ذلك من قبل البرلمان المنتخب خلال الانتخابات الشيوعية الشكلية. التغييرات التالية ساعدت في عملية تغيير نواب البرلمان الفدرالي وكذلك البرلمانات الوطنية في سلوفاكيا والجمهورية التشيكية بناءاً على توافق القوى السياسية. وقد تم ذلك لكي تتوافق تركيبة البرلمانات مع حجم القوى السياسية في الدولة خلال تلك الفترة، خصوصاً وأنه تم التخطيط لأول انتخابات ديمقراطية في منتصف العام 1990. ومنذ شهر ديسمبر 1989 وحتى شهر مارس من العام 1990 تقريباً تم تغيير أكثر من نصف النواب في البرلمانات الثلاثة، وهذا يعني بأن الأغلبية فيها كانت لغير الشيوعيين.

وقد بلغ عدد التغييرات في دستور تشيكوسلوفاكيا حوالي العشرة حتى موعد تنظيم أول انتخابات حرة في يونيو 1990. هذه التغييرات جرت بشكل تدريجي بحيث كان مطلوباً تبنّي قوانين جديدة ذات طابع ديمقراطي واقتصادي وحتى تنظيمي. فعلى سبيل المثال كان مطلوباً أن تساهم التغييرات الدستورية في التمكين من عملية خصخصة الاقتصاد، وفي التسهيل من المصادقة على القوانين التي ترسي دعائم الحقوق الديمقراطية للمواطنين والنظام السياسي الديمقراطي. وكانت من ضمن أهم التغييرات في الدستور تلك التي ساهمت لاحقاً بالتأسيس للموقع القانوني الجديد للجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية ضمن تشيكوسلوفاكيا. أثناء استلام الحكومة الفدرالية التشيكوسلوفاكية الجديدة لمهامها في ديسمبر من عام 1989 والتي كان للمعارضين السابقين أغلبية فيها، لم يكن أحد قادراً على التنبؤ بالمسار التالي للتطور السياسي، ولذلك فإنه لم يكن ممكناً تحضير تصور محدد للتغييرات الدستورية القادمة. وقد استمرت عملية تنفيذ التغييرات في الدستور حتى انهيار تشيكوسلوفاكيا في الأول من يناير 1993، ولم يكن بالتالي ممكناً بعد ذلك المصادقة على دستور جديد لتشيكوسلوفاكيا.

العفو الواسع جداً

في نهاية العام 1989 وبعد انتخاب فاتسلاف هافل رئيسا للجمهورية طُلب منا في الحكومة تقييم مشروع قرار رئيس البلاد حول العفو العام، تمت صياغته من قبل مكتب رئيس الجمهورية. الاقتراح حمل في طيّاته ملاحظات واضحة لتصور قانوني مفاده، أن التشريع الشيوعي بأكمله كان حتى تلك اللحظة يُصنف المجرمين بشكل اعتباطي، وبالتالي فإنه من المفترض إطلاق أكبر عدد منهم من السجون. لقد اعتبرتُ هذا الاقتراح المبسّط للعفو بأنه فضفاض جداً، وكنتُ أعتمد بذلك على تجربتي العملية كمحامي ترافع في تلك الفترة حتى في القضايا الجنائية، بالإضافة لتجربتي الشخصية والحديثة كسجين. وكنتُ أعلم بأن الغالبية العظمى من الأشخاص المسجونين حتى قبل العام 1989 كانوا من المجرمين الحقيقيين. وأقصد هنا الأشخاص المسجونين في الثمانينات على الأقل، لا هؤلاء الذين تم سجنهم في الخمسينات.

كانت لي كنائب رئيس حكومة مسؤول عن التشريع ملاحظات على مشروع العفو. وبعد نقاش طويل حول المشروع قررت الحكومة أن تتم مراجعته مجدداً من قبلي كممثل عن الحكومة ومن ألكسندر فوندرا كممثل عن مكتب رئيس الجمهورية، على أن يتم ذلك خارج إطار اجتماع الحكومة. وخلال لقاء خاص توصلنا بالفعل لحل وسط. فقد تم تضييق مشروع العفو لكن ليس بالحجم الذي اقترحتُه، حيث أعلن رئيس الجمهورية العفو مباشرة في بداية شهر يناير من عام 1990 فخرج آلاف السجناء من السجون. لكن ما لبث عدد كبير منهم أن عاد بسرعة إلى السجون، لأنهم تسببوا بمشاكل كثيرة في كافة أرجاء البلاد. إضافة لذلك، فإن حجم العفو العام الصادر أثار في حقيقة الأمر ردة فعل سلبية لدى المواطنين.

حكومة جديدة وقوانين جديدة

من بين القوانين الأولى التي تمت المصادقة عليها لأول مرة كانت القوانين

الخاصة بالنظام السياسي والاجتماعي الجديد لتشيكوسلوفاكيا. ولقد اعتمدت عملية المصادقة على القوانين الخاصة بالانتخابات والأحزاب السياسية والقوانين المدنية على التقاليد التشريعية التي كانت قائمة في تشيكوسلوفاكيا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، والتي تمت المحافظة عليها إلى حد ما. فقد تمت المصادقة على قانون خاص بحق المواطنين بالتظاهر، وقانون خاص بحق المواطنين بالتجمّع، وقانون خاص بالأحزاب السياسية وقانون حول الانتخابات إلى الهيئات التشريعية. ولم تمثل عملية الصياغة والمصادقة على هذه القوانين أية مشاكل سياسية خاصة. وخلال الأسابيع الأولى بعد سقوط الشيوعية تشكلت أولى الهيئات السياسية في البلاد، حيث نشأ في الجمهورية التشيكية المنتدى المدني بصفته حركة اجتماعية حرة في بداية الأمر، لكنه تحول بعد ذلك بفترة وجيزة إلى حزب سياسي يضم القوى الرئيسية المناهضة للشيوعية. وقد سيطر المنتدى المدني على الساحة السياسية التشيكية منذ نوفمبر 1989 وحتى زواله بعد الانتخابات في العام 1990.

وأعيد في الجمهورية التشيكية أيضاً إحياء نشاط حزبين كانا موجودين بشكل شكلي حتى خلال العهد الشيوعي، وهما حزب الشعب التشيكوسلوفاكي والحزب الاشتراكي التشيكوسلوفاكي، في حين كان الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي لا يزال موجوداً. وقد قامت هذه الأحزاب الأربعة الموجودة على الساحة السياسية التشيكية بتقاسم المقاعد في البرلمان والحكومة ومؤسسات الدولة الأخرى بناءً على اتفاقيات تعكس التغييرات السياسية في البلاد. وفي سلوفاكيا أصبحت حركة "الشعب ضد العنف" المنظمة السياسية الرئيسية، تأتي بعدها "الحركة المسيحية – الديمقراطية"، وأعيد إحياء الحزب الديمقراطي، وتم تشكيل أحزاب عديدة تمثل الأقلية المجرية، وبقي الحزب الشيوعي السلوفاكي قائماً. هذه الأحزاب شكّلت من خلال اتفاقيات خاصة فيما بينها النظام السياسي في سلوفاكيا.

الحكومة الجديدة التي استلمت زمام الحكم في ديسمبر من عام 1989 كانت

منهمكة كثيراً بتشكيل النظام السياسي والاقتصادي. فمؤسسات الدولة التي كانت تعاني من مشاكل كثيرة إبان العهد الشيوعي، بدأت ببساطة تنهار في ظل الظروف الجديدة. وأخذ موظفو كثير من مؤسسات الدولة يطالبون بانتخابات جديدة يتم من خلالها تغيير مجلس إدارة هذه المؤسسات الذي تم فرضه من قبل الحكم الشيوعي. وقد كان تطوراً مثل هذا مفهوماً. لكن من جهة أخرى كان واضحاً بأن تعيين المواقع القيادية لا يمكن أن يتم عن طريق الانتخابات، وذلك لأن أية قيادة ستنشأ في ظل هكذا ظروف، على الأقل في المدى المتوسط، لن تحظى برضا غالبية الموظفين. ولذلك كان مطلوباً من جهة تغيير القانون الخاص بمؤسسات الدولة بطريقة تجعل مسألة تغيير القيادة أمراً ممكناً، ومن جهة أخرى كان مطلوباً تحقيق الاستقرار في مؤسسات الدولة بهدف منعها من الزوال سريعاً. وكانت كثير من مؤسسات الدولة قد بدأت بكل بساطة تنهار في ظل الظروف الاقتصادية الجديدة. أما ظاهرة البطالة التي لم تكن موجودة في ظل الظروف الشيوعية السابقة – على حساب أمور سلبية كثيرة وضخمة بالطبع، فقد أخذ معناها الاجتماعي ينمو بسرعة فائقة. وكان مطلوباً المصادقة بسرعة على قوانين خاصة بتقديم الدعم أثناء البطالة ودمجها بشكل ملائم مع القوانين الاجتماعية الأخرى.

كما كان مطلوباً بنفس السرعة تغيير التشريع الجزائي. وقد بدت عملية التغيير الكلي للتشريع الجزائي بأنها قضية طويلة الأمد، لكن خلال المرحلة الأولى كان كافياً شطب بعض الفقرات من قانون العقوبات والتي كانت تسمح للنظام بمعاقبة الأفعال السياسية كجرائم. وبدت عملية تغيير القانون المدني بأنها أكثر تعقيداً. فمن جهة تطلبت المعايير الاجتماعية والاقتصادية في الدولة تسريع عملية ملاءمة القانون المدني، ومن جهة أخرى فإن كل تغيير للقانون المدني يجسّد مشكلة معقدة تتطلب إعداداً مسؤولاً ومتأنياً. وفي غضون عامين تقريباً تم إعداد مشروع تعديل القانون المدني الذي ساهم بحل المشاكل الأكثر آنية، لكن لم يتسنّ حتى اليوم إعداد قانون مدني جديد لا في الجمهورية التشيكية ولا في الجمهورية السلوفاكية. وقد أثرت عملية تعديل القانون

المدني حتى على عملية تحويل القانون الاقتصادي إلى قانون تجاري جديد.

أمن الدولة والمحاكم

التغـيير الأول فـي مؤسـسات الـدولة كـان مـن المفتـرض أن يطـال الشـرطة السياسية في تشيكوسلوفكيا، والتي كانت تعرف باسم أمن الدولة. وقد تم إلغاء قسم من أمن الدولة في ديسمبر من عام 1989، في حين لم يتم إلغاء أمن الـدولة ككـل إلا فـي العـام 1990. وقـد اضطر أعضـائها لمغـادرة صفوف الشرطة في سلوفاكيا والجمهورية التشيكية تدريجياً، لكن تبيّن بأن المشروع أعقد ممـا ظهر عليـه في البداية. فبعض أقسام أمن الدولة كانت تنفذ مهام الشرطة التي تتطلب إلماماً فنّياً عالياً مثل التنصت ومكافحة التجسس وما شابه. وهذه نشاطات لا يمكن حتى للدولة الديمقراطية أن تتخلى عنها، في حين أن تدريب الأخصائيين الجدد يتطلب وقتاً طويلاً.

وكان مطلوباً إجراء عملية تنظيف حتى في المحاكم، فتمّت المصادقة على قانون خفّض فترة عمل القضاة إلى عام تقريباً، لكن هؤلاء استمروا بممارسة نشاطهم بشكل عادي. في غضون عام تم إخضاع بعض القضاة لعملية تطهير وتدقيق، خصوصاً هؤلاء الذين كانت توجد ضدهم ملاحظات بسبب إصدارهم أحكاماً سياسية أبان العهد الشيوعي. وفي حال كان يتبين من خلال عمليات التـدقيق بأن القاضي المذكور قد أصدر أحكاماً تتنافى مع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، لم يتم السماح له بالعمل مجدداً كقاضي بعد انقضاء فترة العام المنصوص عليها. لكن يجب الإشارة في هذا السياق بأن عدد القضاة الذين اضطروا لمغادرة عملهم كان محدوداً.

بشكل عام يمكن الإفادة بأن عملية تحويل النظام القانوني في تشيكوسلوفاكيا قد تمت في البداية بشكل مرن نسبياً بعد انهيار الشيوعية، وذلك بناءاً على تقـديرات منطقيـة حـول أي الحلول قد يكون أكثر ملائمة. ومع مرور الوقت وقيـام مشـاكل اقتصـادية وسياسية واجتماعيـة جديدة في البلاد، أصبحت

عمليـة المصادقة علـى القوانين أكثـر تعقيـداً وباتت القوانين تتأثر تدريجياً نتيجة الصراع القائم بين الأحزاب السياسية.

يان تشارنوغورسكي

تخرج يان تشارنوغورسكي من كلية القانون في جامعة كارل الرابع في براغ. عمل في الفترة 1970 – 1981 محاميًا متدرباً ومن ثم محامياً في براتيسلافا. في العام 1981 طُرد من عمله القانوني لأسباب سياسية، لكنه استمر بتقديم الاستشارات في المجال القانوني وخصوصاً للناشطين السياسيين والدينيين المعارضين للنظام. في الأعوام 1982 – 1986 عمل كسائق ومن ثم كمحامي مؤسسة. في الأعوام 1987 – 1989 كان عاطلاً عن العمل ويشرف على إصدار بعض النشرات الصحفية السرية التي كانت تحمل اسم أوراق براتيسلافا "براتيسلافسكي ليستي". شارك في الهيئات المعارضة حيث كان يمثل فيها التيار المسيحي الديمقراطي. شغل ابتداء من العاشر من ديسمبر 1989 ولغاية أبريل 1990 منصب النائب الأول لرئيس الوزراء ومن أبريل ولغاية يونيو 1990 منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة التشيكوسلوفاكية الفدرالية. ترأس منذ فبراير 1990 الحركة المسيحية الديمقراطية في سلوفاكيا، وتولى منذ يونيو 1990 ولغاية أبريل 1991 منصب النائب الأول لرئيس الحكومة ومنذ أبريل 1991 ولغاية يونيو 1992 رئاسة الحكومة السلوفاكية .

التغييرات في القضاء

ياروسلاف ماريك

كانت التغييرات الدستورية التي ساهمت بأن تصبح الجمهورية التشيكية دولة قانونية ديمقراطية فاعلة، من أهم التغييرات التي كان من المفترض القيام بها في النظام القانوني للجمهورية التشيكية بعد العام 1989. وكان الأمر متعلقاً بمسألة تطبيق مبادئ السلطة الجماعية وما يعرف بالنظام الكابح والتوازن المضاد على وجه الخصوص، وفي هذا السياق كان بناء قطاع قضائي مستقل وفعّال أمراً ملحّاً وضرورياً للغاية.

المحكمة الدستورية

كان مطلوباً بشكل أوّلي استكمال التشكيلة القضائية بإضافة محكمة دستورية وأخرى إدارية. وكان القضاء الدستوري قد أُدرج ضمن النظام القانوني للجمهورية التشيكية منذ العام 1968 ضمن إطار عمليات الإصلاحات التي تمت خلال تلك الفترة، وذلك عندما أشار إليه القانون الجديد الخاص بالفدرالية التشيكوسلوفاكية والمصادق عليه مؤخراً. إلا أنه لم تتم المصادقة أبداً على القانون التنفيذي الخاص بعمل وتنظيم هذه المحاكم، وحتى العام 1989 لم تكن المحكمة

الدستورية قد أُسّست بشكل حقيقي وبقيت مجرد حبر على ورق. إضافة لذلك فقد كان مطلوباً منها إيجاد حلول للنزاعات التشريعية بين الفدرالية وكل جمهورية على حدة، كما كان مطلوباً تحديد صلاحياتها بشكل مختلف لكي تتلاءم مع الوضع الجديد الناشئ بعد العام 1989. وبعد نقاش طويل تم تأسيس المحكمة الدستورية في يناير من عام 1992 ولكن لم تمارس صلاحياتها إلا لعام واحد وذلك حتى فترة انهيار الفدرالية التشيكوسلوفاكية.
حيث كان يتم تعيين قضاة المحكمة الدستورية من قبل رئيس الجمهورية

الفدرالية التشيكية والسلوفاكية الذي كان يختارهم من بين مرشحين يقترحهم البرلمان لفترة تمتد حتى سبعة أعوام. وتألفت المحكمة الدستورية من اثني عشر قاضياً. وكان يحق لمن يشاء ممّن بلغ الخامسة والثلاثين من العمر وممن يمكن انتخابه في البرلمان الفدرالي أن يرشح نفسه لهذا المنصب، بشرط أن يتمتع بسجل عدلي نظيف، وأن يكون حائزاً على ثقافة قانونية جامعية، وحاصلاً على خبرة في الحقل القانوني لفترة عشرة أعوام كحد أدنى.

بعد انهيار الفدرالية انتقلت صلاحيات المحكمة الدستورية لفترة مؤقتة إلى المحكمة العليا في الجمهورية التشيكية، وخلال العام 1993 نشأت في البلاد محكمة دستورية جديدة بناءاً على قانون خاص بالقضاء الدستوري. ومنذ تلك الفترة يتولى رئيس الجمهورية مسألة تعيين قضاة المحكمة الدستورية بموافقة مجلس الشيوخ. وتتألف المحكمة الدستورية الحالية من 15 قاضياً يتم تعيينهم لمدة عشرة أعوام. ويمكن أن يعيّن قاضياً في المحكمة الدستورية كل مواطن يتمتع بسجل عدلي نظيف ويمكن انتخابه في مجلس الشيوخ (أي يجب أن يبلغ الأربعين من العمر)، وأن يكون حائزاً على تعليم قانوني جامعي وعاملاً في المجال القانوني لمدة عشرة أعوام كحد أدنى.

أهمية المحكمة الدستورية

تتجسد المهمة الرئيسية للمحكمة الدستورية بمراقبة دستورية القوانين والأحكام القانونية الأخرى. وتعتبر عملية مراقبة دستورية القوانين والأحكام القانونية الأخرى جزءاً مما يعرف بالنظام الكابح والتوازن المضاد للسلطة التشريعية. وهي توكل عادة إما إلى المؤسسات والأجهزة غير القضائية (مثل البرلمان أو لجنة خاصة) أو إلى الأجهزة ذات الطابع القضائي حيث تتولى المحاكم العامة في الدول التي تتبنى النظام القانوني البريطاني - الأمريكي مسألة المراقبة، في حين أن المتعارف عليه لمراقبة دستورية القوانين في أوروبا هو استخدام محاكم متخصصة ليست جزءاً من مجموعة المحاكم العامة. وقد أُوكلت إلى المحكمة الدستورية في الجمهورية التشيكية إجراءات

أخرى. فعلى سبيل المثال يمكن للأفراد أو المؤسسات رفع الشكاوى الدستورية في حال توصلت لقناعة مفادها أن القرار الصادر عن المحكمة أو الإجراء الإداري المرتبط بقضية خاصة بها يشكّل خرقاً لحقوقها أو حريتها.

والإجراء الآخر الذي يتم أمام المحكمة الدستورية هو ذلك المتعلق بالأمور الانتخابية. وهو بمثابة إجراء تصحيحي أو تعبير عن الطعن بقرار انتخاب نائب أو سيناتور بشكل غير شرعي، وكذلك الإجراء الخاص بالطعن في الخسارة خلال الانتخابات، وفي عدم ملاءمة الشخص المعني لشغل منصب النائب أو السيناتور (لا يمكن للنائب أو السيناتور أن يقوم بمهامه النيابية إذا كان يشغل في نفس الوقت بعض المناصب مثل رئيس الجمهورية أو القضاء أو غيرها من المناصب التي يحددها القانون).

وتتبنى المحكمة الدستورية أيضاً قراراتها الخاصة بمسألة الخيانة العظمى التي قد يرتكبها رئيس الجمهورية، وذلك استناداً لشكوى صادرة عن مجلس الشيوخ. ويُعتبر خيانة الكبرى كل تصرف من قبل رئيس الجمهورية قد يؤدي لفقدان سيادة البلاد ووحدة أراضيها، أو ذلك الذي قد يستهدف نظامها الديمقراطي. ومن بين الإجراءات الهامة الأخرى هناك أيضاً الإجراء المرتبط بالخلافات الخاصة بحجم صلاحيات مؤسسات الدولة ومؤسسات الإدارة الذاتية. ومن خلال الإجراءات المذكورة أعلاه والماثلة أمام المحكمة الدستورية فإنه يتم بشكل خاص العمل لإلغاء الإجراء القانوني المناقض للدستور وتسوية الشكاوى الدستورية. وبالقرار الصادر عنها تساهم المحكمة الدستورية في توجيه عمليات اتخاذ القرارات في المحاكم العامة كما تساهم من خلال المراقبة الدائمة بالحفاظ على ثبات واستمرارية السلطة التشريعية.

القضاء الإداري

القضاء الإداري يختص بالدرجة الأولى في مراقبة شرعية القرارات الإدارية، أي القرارات الصادرة عن أجهزة السلطة التنفيذية. من هذا المنطلق فإن القضاء

الإداري يشكّل ما يسمّى بالنظام الكابح والتوازن المضاد للسلطة التنفيذية. إضافة لذلك فإن القضاء الإداري يراقب الأعمال الإجرائية لمؤسسات الدولة (مثل القرارات الصادرة عن الحكومة أو الإعلانات الصادرة عن البلديات، أو غير ذلك من الأحكام القانونية والقرارات المتناقضة مع القانون). ولم يكن القضاء الإداري موجوداً في البلاد حتى العام 1989 والأصح أنه كان محصوراً في مراقبة قطاع ضيق نسبياً من القرارات، تحديداً تلك التي وصفها القانون خاص بأنها قابلة للتدقيق مجدداً من قبل المحكمة (مثل الإجراءات في قطاع التأمين الاجتماعي). ومنذ العام 1990 تم في تشيكوسلوفاكيا تدريجياً توسيع دائرة القرارات الإدارية القابلة لإعادة التقييم من قبل المحكمة.

وكان دستور العام 1992 قد تضمّن في الفقرة المتعلقة بسلطة المؤسسات القضائية إشارة للمحكمة الإدارية العليا. لكن لم تتم المصادقة على المرسوم القانوني المرافق والذي ينظم إجراءات ما قبل المحكمة الإدارية العليا ولاحقاً الإجراءات المتعلقة بتقييم شرعية وقانونية القرارات الإدارية، إلا بعد عشرة أعوام. حتى ذلك التاريخ كانت مشروعية القضاء الإداري تقتصر على إضافة التعديل على القانون الخاص بإجراءات المشروع المدني، وفي ما يعرف بالفقرة العامة التي تنص على إمكانية البحث والتدقيق في كافة القرارات الإدارية باستثناء تلك القرارات التي ينص عليها القانون بشكل واضح. ويكمن السبب الرئيسي وراء عدم المصادقة على القانون الخاص بالقضاء الإداري إلا بعد عشرة أعوام، في عدم وجود إرادة سياسية كافية لدى الأحزاب الحاكمة. وبالرغم من أن التشريع الإداري لدى المحكمة الإدارية العليا كان جزءاً من الترتيب الدستوري للجمهورية التشيكية، إلا أنه لم يتم تأسيس المحكمة الإدارية العليا إلا في عام 2003.

أما في الوقت الحاضر فقد تمكن التشريع الإداري من إرساء دعائمه في النظام القانوني للجمهورية التشيكية بصفته مجموعة قضائية خاصة تلتزم المحاكم العامة بتنفيذ جزء منها، وتعتبر المحكمة الإدارية العليا المستقلة والمتخصصة

بمثابة ذروة نشاط هذه المجموعة. إن جميع القرارات الإدارية هي من حيث المبدأ قابلة لإعادة التدقيق، ولا يمكن تصور دولة ديمقراطية فاعلة من دون القيام بأعمال المراقبة القضائية على نشاط السلطة التنفيذية. فإذا تمت إحالة مسألة مراقبة شرعية هذه القرارات إلى الأجهزة العليا التابعة للسلطة التنفيذية، فإنه لن يكون ممكناً بهذه الحالة الحفاظ على موضوعية وعدالة القرار. ولذلك فإنه من الضروري إجراء مثل هذه المراقبة من قبل جهاز مستقل عن أجهزة الدولة، كالمحكمة التي قد تكون عادة الأفضل في هذا السياق.

استقلالية القضاة

إن استقلالية وعدم انحياز القضاة يشكّلان شرطاً مهماً آخر في تصور كيفية عمل القضاء بشكل منظم، وهذا أمر لم يكن محترماً أبداً في تشيكوسلوفاكيا الشيوعية. فقد كان القضاة يُنتخبون في مناصبهم لفترات زمنية مختلفة ويتم إعلان استقلاليتهم بطريقة شكلية. وحتى العام 1964 كان القضاة يُنتخبون من قبل المجالس الوطنية لمدة ثلاثة أعوام، أما بعد العام 1964 فكان ذلك يتم لمدة عشرة أعوام من قبل المجالس الوطنية أيضاً. ولم يكن ممكناً إقالتهم إلا من قبل نفس الجهاز الذي انتخبهم، حيث كانت تنحصر أسباب إقالتهم ببلوغهم سن الخامسة والستين، أو نتيجة لوضعهم الصحي السيئ، أو في المحصّلة النهائية، نتيجة لخرقهم الواجبات القضائية.

ويبدو من الوهلة الأولى بأن موقع القاضي كان غير محدد تماماً في حين أن الإطار القانوني الذي كان قائماً لم يضمن استقلاليته وعدم انحيازه. وكان القاضي يعتمد بشكل أساسي على الجهاز الذي انتخبه، أي المجلس الوطني، والذي كان في تلك الفترة جهازاً تابعاً للسلطة التنفيذية. ولأنه كان يتم انتخاب القضاة لمدة محددة فقط، فإن ذلك كان يعني اعتمادهم على إعادة انتخابهم بشكل مستمر، وهو ما ساهم في تعزيز ضمان عدم استقلاليتهم وانحيازهم. وبعد العام 1989 تغيّر وضع القضاة في الجمهورية التشيكية بحيث لم تستأنف

عملية انتخابهم بل بوشر العمل بمسألة تعيينهم من قبل ممثل للسلطة التنفيذية أيضاً، أي رئيس الجمهورية هذه المرة، لكن دون أي تحديد زمني. ولم تبق صلاحية معاقبة القاضي ضمن إطار الجهاز الذي يعيّنه، بل أصبحت بيد مجلس قضاة تأديبي مؤلف حصرياً من القضاة.

إن التصور الآخر للاستقلالية هو تأكيد ظاهرة عدم الانتقال إلى محكمة أخرى. فالقوانين التي كانت سائدة قبل العام 1989 سمحت بنقل القاضي ولو لفترة مؤقتة فقط. وبعد العام 1989 سمحت القوانين القائمة بنقل القاضي، مؤقتاً لممارسة مهام في محكمة أخرى لكن بعد موافقته الشخصية فقط، أو بناء على طلب منه. ولا يمكن نقل القاضي دون موافقة منه إلا بناء على قرار عقابي صادر عن مجلس القضاة التأديبي. إن عاملاً آخر من العوامل المؤدية لتحقيق الاستقلالية وعدم الانحياز أثناء اتخاذ القاضي لقراراته، هو منع ممارسة وظيفة أخرى أو القيام بأية نشاطات تهدف لتحصيل دخل مالي إضافي، باستثناء النشاطات ذات الطابع العلمي، التربوي، الثقافي و الفنّي. ولا تحتسب ضمن النشاطات المؤدية لمردود مالي عملية تحصيل الأموال من ممتلكات القاضي، في حال لم يرتبط ذلك بالممارسة للتجارة (على سبيل المثال تأجير الممتلكات الخاصة).

في الخمسينات من القرن الماضي مُنحت الأجهزة الإدارية (المجالس الوطنية) صلاحيات عقابية واسعة. فكانت مخولة بفرض جزاء مالي مرتفع وعقاب قاسي في السجن بالرغم من أن قراراتها لم تكن تخضع لأي تدقيق من قبل القاضي. وقد ساهم هذا الترتيب القانوني بطبيعة الحال في فرض إرادة المجالس الوطنية فرضاً. أما في الوقت الحاضر فلا يمكن إلا للمحاكم المستقلّة فرض عقوبة السجن، وتتم بالطبع معاقبة الأعمال الأقل خطراً لكن لا يتم ذلك من خلال فرض عقوبة السجن أبداً. وفي غالب الأحيان فإنه يتم فرض غرامات مالية، أو منع ممارسة نشاطات محددة (مثال واضح على ذلك هو منع قيادة السيارة كعقوبة لمن يقود وهو ثمل). ويمكن لأجهزة السلطة التنفيذية (الأجهزة

الإدارية) فرض هذه العقوبات، لكن قرارات مثل هذه تخضع لمراقبة المحكمة ضمن إطار القضاء الإداري.

مبدأ الحقيقة الموضوعية

كانت الإدارة المدنية تُحكم قبل العام 1989 بواسطة ما يعرف بمبدأ الحقيقة الموضوعية. وقد كان ذلك يعني من الناحية العملية السعي الدائم لتأمين ما يعرف بالحقيقة الموضوعية، بالرغم من أن ذلك لم يكن ضرورياً. ومن خلال ذلك كان طرفي النزاع يتمتعان بمساحة محدودة نسبياً للمناورة في مشروع الإجراء القانوني نفسه. لكن يجب الإشارة في هذا المجال إلى حقيقة أنه في فترة ما قبل العام 1989 لم يكن اقتصاد السوق فاعلاً في الجمهورية التشيكية، ولذلك فإن عدد النزاعات كان أقل. إضافة لذلك فقد شكّلت النزاعات المرتبطة بـالتعايش المـدني (مثـل الخلافـات بين الجيران) المـادة الرئيسية للغالبيـة الساحقة من الخلافات القانونية في تلك الفترة.

ولتنفيـذ مبدأ الحقيقة الموضوعية تم الاعتمـاد حتـى على دور المدعي العام الـذي كـان يعمـل فـي تلـك الفتـرة كجـهاز للمراقبـة العامـة للتشـريع. وبفضـل الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها، كان يحق له التدخل عملياً في جميع القضايا المعروضة أمام القضاء، أي بما فيها القضايا المدنية. أما في الوقت الحاضر فقد تم تضييق هامش نشاط المدعي العام ليُحصر في القضايا العقابية فقط، خصـوصاً الاتـهامات المرتبطـة بـارتكاب عمـل جنائي مخل بالقانون أو بتمثيل الدولة أو المجتمع بأكمله في قضية ضد الشخص المتهم بها. وقد تم بعد العـام 1989 إعـادة تسمية منصب المدعي العام فأصبح اسمه بالترجمة الحرفية من اللغة التشيكية "ممثل الدولة ".

بعد العام 1989 وبالتزامن مع تطور العلاقات التجارية ضمن مرحلة اقتصاد السوق تطور كل من مفهوم ونوعية الخلافات القضائية الجديدة، وتبيّن بأن

مسألة تطبيق مبدأ الحقيقة الموضوعية، التي تفترض دائما التأكد من الوضع الحقيقي للأمور، بأنها مشروع فائض وطويل. ففي كثير من القضايا لا يمكن عملياً معرفة الحقيقة الموضوعية الكاملة من خلال الوسائل المتاحة، وبالتالي فإنه ليس في قدرة المحكمة تأمين هذه الحقيقة الموضوعية. لذلك تبنّت المحكمة أثناء الإجراء المدني في القضايا الخلافية ما يعرف بمبدأ الحقيقة الشكلية، والتي تعتمد المحكمة خلالها بشكل خاص على الأمور التي قُدّمت إليها من طرفي النزاع، وتراقب بالدرجة الأولى مسألة التقيد بأشكال محددة من الإجراء، وتعمل بشكل ذاتي على إيجاد الحق بالاستناد إلى المزاعم المقدمة من كلا الطرفين. وبهذا فإن الطرفين يسهمان في النزاع القائم ويحددان وحدهما ما سيقدمانه للمحكمة وما يفترض على الأخيرة أن تبحث فيه.

لا يسمح للمحكمة نهائياً قبول أي اقتراح وضع مسبقاً من قبل الأطراف. وبفضل تطبيق مبدأ الحقيقة الشكلية بات ممكناً أيضاً على سبيل المثال تطبيق الحكم ارتباطاً بأي إخلال في موعد المحاكمة أو بشكل معين من آليتها (مثل عدم الحضور إلى المحكمة برغم الدعوات الرسمية المتكررة)، بحيث تُفرض العقوبة من خلال الإعلان عن خسارة النزاع. وتعتبر هذه الطريقة من الأساليب الفعّالة لمواجهة عمليات المماطلة المتعمّدة في التشريع القانوني. فقد تبين بعد العام 1989 بأنه مع تطور العلاقات التجارية ضمن إطار اقتصاد السوق باتت مسألة تحقيق العدل بشكل سريع من المشاكل الأكبر في البلاد. وازداد نتيجة لذلك عدد النزاعات القضائية في وقت لم يتمتع فيه القضاة بالتجربة الكافية المرتبطة بنمو وتطور العلاقات التجارية، وتبين بأن الأحكام القانونية القديمة كانت تشكّل فائدة لأطراف النزاع الذين كانوا يرغبون بتجنب القرار القضائي أو المماطلة به قدر الإمكان. وفي جميع الأحوال فإن تطبيق الحكم الناتج عن الإخلال بموعد أو بشكل المحاكمة كان واحداً من الأساليب التي تم إتباعها لإزالة عمليات المماطلة في الحكم القانوني.

المدعي العام (ممثل الدولة)

قبل العام 1989 كانت مهمة مؤسسة الإدعاء العام تنحصر في مراقبة التنفيذ والمحافظة على القوانين والأحكام القانونية للوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى مثل المجالس الوطنية، المحاكم، المنظمات الاقتصادية وغيرها، وحتى المواطنين. وقد ترأس هذه المؤسسة المدعي العام لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية. وكان الإدعاء العام في تلك الفترة بمثابة جهاز عام لمراقبة تطبيق القوانين وكان من ضمن صلاحياته التدخل عملياً وبشكل فعال في كافة القضايا القانونية الماثلة أمام أجهزة الدولة.

لقد ألغى القانون الخاص بتمثيل الدولة والذي دخل حيز التنفيذ في الأول من يناير 1994 مؤسسة الإدعاء العام واستبدلها بمؤسسة مشابهة تحمل اسم "ممثلية الدولة ". لكن هذه المؤسسة الجديدة ليست جهازاً عاماً لمراقبة تطبيق القوانين مثلما كان يفعل الإدعاء العام، بل هي جهاز مخصص لتمثيل الدولة أثناء عملية حماية المصلحة العامة في القضايا التي ينص عليها القانون. وهو بمثابة جهاز الإدعاء العام في المشروع العقابي وينفذ مهاماً أخرى نابعة عن القانون الجنائي، ويقوم بالرقابة على عملية تطبيق الأحكام القانونية في الأماكن التي يتم فيها تطبيق حكم السجن، العلاج الوقائي، التربية الوقائية أو تلك التي تنفذ في معاهد خاصة، أي في الأماكن التي يتم فيها استناداً للقانون الحد من الحرية الشخصية. ويعمل أيضاً في مشاريع أخرى غير جنائية وينفذ مهاماً أخرى في حال نص على ذلك قانون خاص. أما تنفيذ المهام الأخرى التي كان يضطلع بها الإدعاء العام والتي تجسدت بشكل خاص في مراقبة نشاطات أجهزة الدولة الأخرى، فقد تم إيكالها بشكل دائم إلى أجهزة الدولة المعنية ضمن إطار النشاطات الرقابية الذاتية .

وقد تم بشكل جزئي نقل بعض المهام إلى مديرية المراقبة العليا، في حين لا يقوم أي جهاز ببعض المهام الأخرى مثل التدخل في المشروع القضائي المدني والذي تم استبعاده كلياً بالاستناد إلى مبادئ المشروع القضائي. مقابل ذلك فإن

المهمة الرئيسية لمؤسسة هي تمثيل الدولة في القضايا القانونية الجنائية ضد طرف متهم بارتكاب عمل جنائي يعاقب عليه القانون. وتقوم الشرطة بالتحقيق في هذا العمل الجنائي وتقوم بعد إعداد الملف بشكل كامل بتسليمه إلى ممثل الدولة الذي يُعدّ بناءاً على ما توفر لديه من معطيات الشكوى القضائية التي يرفعها أمام المحكمة المختصة.

ياروسلاف ماريك

تخرّج ياروسلاف ماريك من كلية القانون التابعة لجامعة كارل الرابع. عمل في المجلس المحلي البلدي التابع لمنطقة براغ 4. يعمل حالياً كمحامي متدرّج لدى شركة ريختسكي و هلافاتشيك للمحاماة.

إضاءات ذاتية حول تحويل قطاع القضاء

أوتاكار موتيل

أخشى أن أقول، بأن قليل من المعنيّين كانوا يُدركون بوضوح قبل ديسمبر من العام 1989 عمّا إذا كان قطاع القضاء سيخضع خلال المرحلة الجديدة التي بدأت تفتح لنا أبوابها، إلى عملية إعادة هيكلة أو عملية إصلاح شاملة. فحتى تاريخ الأول من يناير 1990، كان القطاع القضائي في الجمهورية التشيكية الاشتراكية يعاني من أزمة عميقة ومتكاملة طالت كافة جذوره. فقد كان غير مجهّز بالوسائل التقنية المطلوبة، ويعتمد على دعم مالي سيء، يضاف إلى ذلك مشكلة رواتب القضاة التي كانت متدنّية بشكل غير عادي. وكان القضاة قد جُذبوا إيديولوجيا إلى النظام التنفيذي التابع للقضاء السياسي الطبقي، وبالتالي فإنهم كانوا جميعاً متأثرين بشكل أو بآخر، أو بالأحرى ملوّثين بسبب اتصالاتهم اليومية مع ممثلي النظام الشمولي.

لقد جلب لنا العام 1990 الضربة تلو الأخرى. وقد تم فعلياً إطلاق مشروع "الخروج الكبير للقضاة" بعد الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية بمناسبة عيد رأس السنة الميلادية الجديدة، وهو الخطاب الذي حلّل فيه الرئيس وضع القضاء الذي كنّا نعدّ العدة لتوديعه، ووصفه بأنه قضاء هابط. وخلال بضعة أشهر غادر بالفعل ثلث القضاة من الحياة العملية بشكل كامل. بعضهم بسبب عذاب الضمير الذي كان يرافقهم، ولكن السبب الرئيسي في غالب الأحيان وبالدرجة الأولى كان لأن تلك الفترة شهدت انفتاحاً ديناميكياً على إمكانيات حل المشاكل الوجودية، من خلال الانتقال إلى عالم محاماة جديد خاضع لعملية تحرير سريعة وليبرالية جداً و تساعد في تحسين ظروفهم المعيشية.

وقد بدأ تصور بناء الدولة القانونية يقوّي ويعزّز في التشريعات الجديدة مهام ومعنى القضاء، وإن كان ذلك يتم أحياناً بشكل مبالغ به نظراً إلى طبيعة الوضع القائم. فقد حدثت صدامات يومية كثيرة مرتبطة بحجم تأثير القضاء وأهدافه

المحددة. فعلى سبيل المثال كان من المفترض على القضاء المنهار والفاسد حقاً إيجاد حل سريع جداً لمشكلة الجريمة العامة الآخذة بالنمو، بالإضافة للحلول المرتبطة بمشاكل إعادة التأهيل. وكان مفروضاً على القضاء المدني بصفته كان ولا يزال في تلك الفترة حارساً لسجل المؤسسات المنهار عملياً، وأن يبني في ظروف متخلّفة للغاية سجلاً تجارياً جديداً يؤمّن الوجود القانوني لعشرات الآلاف من المؤسسات الجديدة.

في هذا السياق اكتسبت عملية بناء القضاء التجاري من يوم لآخر أبعاداً جديدة، خصوصاً أن ذلك القضاء كان منذ البداية مثقلاً ببرنامج تافه من الإجراءات الاقتصادية البيروقراطية المرافقة عادة للاقتصاد الاشتراكي. وفي الأعوام الأولى لمرحلة ما بعد الثورة شهدت جميع البرامج باستثناء ذلك المتعلق بالقانون العائلي، ارتفاعاً هائلاً في عدد القضايا المطلوب النظر فيها. وجرى كل ذلك في جو من الانتقادات والمآخذ المحقة أحياناً وغير المحقة أحياناً أخرى حيال مسألة العلاقة مع الماضي القريب وما ينجم عنها من حالة شكوك عامة، بما في ذلك المواقف السياسية من الحلول القانونية الخاصة بالمهام المفترض تنفيذها آنياً خلال عملية التحول الاقتصادي وعملية الخصخصة التي كانت قد انطلقت .

وكان واضحاً بأن المهمة الأولى لم تكن باستبدال القضاة الخارجين من الخدمة فقط، ولكن برفع عددهم أيضا بالحجم الذي يتناسب مع مستوى الفترة الزمنية القائمة. وكان هذا التفكير موجوداً بالرغم من أنه لم يكن متوفراً من المصادر التقليدية والكلاسيكية سوى عدد قليل جداً، أي المتخرجين حديثاً من كليّتي القانون في تلك الفترة. ولم يتمكن جميع المحامين الجدد، وخصوصاً المجموعة الكبيرة منهم ممّن كانوا يتمتعون بتجارب خاصة في المؤسسات أن ينجحوا دائما بالتوافق- حتى من الناحية الأخلاقية أحياناً- مع موقعهم الجديد كقضاة. وأضيفت إلى ذلك المشاكل التقنية المتخلّفة التي كانت قائمة في مكان العمل، والتي كانت تتجسّد في الوضع المزري للمكاتب والمباني، وعدم القدرة

على الحصول على التكنولوجيا الجديدة.

في الأعوام 1990 – 1991 اعتُبرت حقيقة عدم نقل بعض الصلاحيات أو عدم إعادة بعض الصلاحيات إلى القطاع القضائي، بأنها بمثابة نجاح لهذا القطاع. ومن هذا المنطلق فقط يمكننا فهم أسباب استبعاد الإجراءات القضائية التي جرت والخاصة بإعادة التدقيق في ما يعرف بعملية إعادة التأهيل خارج إطار المحاكم، وإعادة التدقيق القضائي في عملية الخصخصة، وعدم تجديد البرنامج القضائي الخاص بسجلاّت الأراضي. وبنفس السياق، حاول القضاء ولأسباب براغماتية في الغالب إعاقة عملية تطوير القضاء الإداري بالدرجة الأساسية. وإذا سمحنا لأنفسنا بالتحدث في هذه الخصائص المختصرة عن وجود أزمة قضاء، فإنه من العدالة التأكيد بأن ما كان يجري كان بمثابة أزمة شاملة للقانون بصفته حالة قائمة. وقد ظهر ذلك على سبيل المثال في أمور عديدة منها النشاط السياسي الصغير نسبياً للمحامين، وانطبق أيضاً حتى على تشكيلة الهيئات التشريعية من جهة، وعلى الحكومات من جهة أخرى.

وكان واضحاً في هذه الظروف الواقعية بأنه لن يكون ممكناً موافاة المطالب المطروحة بشكل إنفرادي بهدف تطبيق مبدأ عدم الاستمرارية القانونية. ولذلك تم اختيار الحل عن طريق الإصلاحات الجزئية في قطاع تشكيل النظام القانوني من جهة، وفي قطاع تطبيقه من جهة أخرى. وفي القطاع التشريعي تم سلوك طريق "اجتثاث المعايير الاشتراكية" المعمول بها وذلك من خلال تعديلات جزئية في مجموعة المبادئ والقوانين بالدرجة الرئيسية. وتولّى عملية تحضير وإعداد هذه المعايير والأحكام القانونية الجديدة المتعلقة بعملية إعادة التأهيل واسترجاع الممتلكات، محامون فاعلون وقضاة بالدرجة الرئيسية.

لقد تبيّن في سياق آخر بأن عملية بناء الاشتراكية التي استغرقت أربعين عاماً قد أنتجت أيضا تشويهاً في الثقافة القانونية حتى في القطاع الأكاديمي. فالجبهة العلمية المتمثّلة آنذاك في كليّتي القانون ومعهد أكاديمية العلوم، لم

تكن قادرة ولا مستعدة للدخول بفعالية في المشروع التشريعي وتقديم تصورات جديدة، أو على الأقل تحليلات متخصصة ونوعية للوضع الحالي. وحتى نهاية العام 1992 ساهم الوضع التالي بنشوء المشاكل وأحياناً عمليات ارتباك واضحة: فقد كانت مسألة تشكيل وخلق المعايير الأساسية في إطار الترتيب الفدرالي القائم في تشيكوسلوفاكيا السابقة هي ضمن صلاحيات البرلمان الفدرالي، لكن لم توجد في نفس الوقت أية وزارة فدرالية للعدل يمكن اعتبارها خلال مرحلة التحضير تحديداً بمثابة الشريك المتخصص. أما وزارتي العدل في كلا الجمهوريّتين (التشيكية والسلوفاكية) فكانتا تتمتعان منذ العام 1968 بصلاحيات محددة ذات طابع إداري في غالب الأحيان.

ولم يكن يتمتع بطابع فدرالي في هذا القطاع بأكمله إلا المحكمة العليا والإدعاء العام. برغم ذلك فقد تم خلال العام 1990 وبداية العام التالي التركيز على هاتين المؤسستين وبالتالي تحضير تعديلات واسعة في أحكامهما الجنائية والمدنية الرئيسية، بما في ذلك القانون التجاري الجديد.

وفي اللحظة التي كان مطلوباً فيها بدء عملية تصفية الحسابات مع الماضي وإعداد الظروف المناسبة للمستقبل، أُطلقت عملية البحث عن حلول لإعادة هيكلة القضاء بشكل ذاتي من خلال التحديد الجديد لموقع القضاة والمحاكم. وحتى في هذا الاتجاه لم يكن الطريق سهلاً. فلا يمكن من وجهة النظر التاريخية أن ينسى المرء أنه بعد الثورة المخملية بدأت أزمة الترتيب الفدرالي للدولة بالظهور، وإن بشكل متحفظ نسبياً، وأن كل ما تم إعداده وفرضه في العامين الأوّلين فيما يتعلق بالنظام ومجموعته، قد انهار في العام 1992 بانهيار الفدرالية وزوال أجهزتها. لكن برغم ذلك تمت المصادقة في العام 1991 على قانون جديد خاص بالمحاكم والقضاة ومسئوليتهم التأديبية، وشرّع القانون المذكور عملية تعيين القضاة في مناصبهم وطبيعة حياتهم، وحدد شروط استقلاليتهم، وفي نفس الوقت تم تشكيل الظروف الأولى التي ساهمت بتعديل رواتبهم وظروفهم المالية. وشكلّت هذه القوانين منطلقاً وفي نفس

الوقت ختاماً لعملية اختيار القضاة الذين كانوا يعملون إبان العهد الشيوعي لكن قراراتهم أو تصرفاتهم لم تتأثر بتعاليمه بأي شكل من الأشكال.

لقد ساهم انهيار الفيدرالية بإنهاء المرحلة الأولى. وفي الظروف الجديدة للجمهورية التشيكية بُذلت أولى المحاولات لإجراء عمليات تدقيق شاملة للنظام القانوني من خلال مشاريع جديدة لعملية إصدار القوانين الجديدة. لكن غياب العدد الكافي من الأخصائيين أدى بطبيعة الحال، عن قصد أو غير قصد، لرجوع هذه القوانين والتصورات إلى النظام القانوني الذي كان سائداً قبل العام 1948. ولم تتوفر الإرادة الكافية لقلب هذا التوجه بالرغم من أن النظام القانوني قد عاد عبر هذه الطريقة إلى المبادئ التي كان معمولاً بها في نهاية القرن التاسع عشر.

ولأسباب سياسية واقتصادية استمر العمل في مشروع مراجعة وتعديل المعايير القانونية التي تمت المصادقة عليها خلال الستينات من القرن الماضي، بالاعتماد على أهداف مختلفة ومحددة في غالب الأحيان. وفي نهاية التسعينات تبيّن بأن هذه الطريقة هي بدورها غير ملائمة ولا تعد بتطور مستقبلي، بحيث كان مطلوباً البدء بعملية تشكيل التشريعات والقضاء بشكل جديد، أخذاً بعين الاعتبار الشروط المرافقة لانضمام الجمهورية التشيكية إلى الاتحاد الأوروبي. ولقد حُدّدت جدية وصعوبة هذا المشروع الذي بلغ ذروته بالموافقة على ضم الجمهورية التشيكية إلى المجتمع الأوروبي في مايو من عام 2004، بتحديد سمات المرحلة الثالثة للتطور، والتي ظهرت مجدداً من خلال تعديلات إضافية على أحكام سبق تعديلها مراراً. وبهذا فإن الشيء الوحيد الذي تم الحفاظ عليه عملياً منذ بداية التسعينات وخضع لعملية تطوير متكاملة، كان موقع القضاة وبعض المواصفات الهيكلية أو تلك المرتبطة بالصلاحيات، والتي تم تشكيلها أصلاً في العام 1991.

لقد تبيّن بأن الشخص الذي يطبّق المعيار القانوني هو أهم بالنسبة لوجود الدولة الدستورية من المعيار نفسه. والحكمة التي تمت الاستفادة منها في هذا

الإطار هو أنه مهما كان القانون جيداً ومتكاملاً، فإنه لن يخدم بشكل جيد إذا وقع في أيدي قاضي سيء. أما القاضي الجيد فبإمكانه إتخاذ القرارات بشكل جيد حتى في ظل وجود قانون غير متكامل.

أوتاكار موتيل

عمل أوتاكار موتيل كمحامي بعد الانتهاء من دراسة القانون في جامعة كارل الرابع في براغ. وفي سبتمبر من العام 1968 انتُخب قاضياً في المحكمة العليا، لكنه غادر هذا المنصب في العالم 1970. ساهم بالدفاع عن بعض معارضي النظام الشيوعي ومناصري ما يعرف بالثقافة غير الرسمية. انتُخب في ديسمبر من العام 1989 عضواً في لجنة البرلمان الفدرالي الخاصة بمراقبة التحقيق في أحداث السابع عشر من نوفمبر، ومن شهر يناير ولغاية انهيار الدولة الفدرالية كان رئيساً للمحكمة العليا للجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية، ومن فبراير 1993 ولغاية أغسطس 1998 رئيساً للمحكمة العليا للجمهورية التشيكية، وبعد ذلك وحتى شهر أكتوبر من عام 2000 عيّن وزيرا للعدل. في ديسمبر من عام 2000 انتخبه المجلس النيابي للجمهورية التشيكية في منصب المدافع عن حقوق الإنسان أو ما يعرف بـ "أمبودسمان".

تحويل وزارة الداخلية والقوى الأمنية

يان فروليك

كانت الشرطة التشيكوسلوفاكية قبل 1989 مكونة من ما كان يعرف بفيلق الأمن الوطني (SNB) والذي كان ينقسم رسمياً إلى وحدتين متخصصتين: وحدة الأمن العام (VB) التي كانت تضم التحرّيين والأمن الداخلي بشكل خاص، ووحدة أمن الدولة (STB)، وهي الشرطة السياسية السرية. وفي حقيقة الأمر كانت هناك أيضاً وحدة ثالثة تضم أفراد فوج الأمن الوطني المطلوبون للخدمة في الوزارة. وفي بداية السبعينات تحديداً، أصبحت عملية انتقال الموظفين المدنيين إلى "الخدمة بالبزة العسكرية" ظاهرة شاملة، فقد كان ذلك أمراً مفيداً من الناحية المالية والمادية. ولهذا فقد أصبح من المعتاد أن نرى في الوزارة كتّاباً وعمال سكرتارية ومندوبين حاصلين على رتب عسكرية تتراوح بين صف ضابط وضابط فعلي. وكان ممكناً الحديث في هذا السياق عمّا يمكن وصفه بـ "الفائض في الرتب"، كما نما فوج الأمن الوطني بطابعه الإداري في كيان شامل موحد. ويجب لفت النظر إلى خصوصية تشيكوسلوفاكية فريدة من نوعها: فأمن الدولة لم يكن أبداً مستقلاً كمؤسسة (بعكس ما كان سائداً على سبيل المثال في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ورومانيا أو الاتحاد السوفييتي)، بل كان جزءاً من فوج الأمن الوطني وبالتالي من وزارة الداخلية أيضاً.

وبالإضافة لفوج الأمن الوطني كان يوجد هنا أيضاً حرس الحدود الذي يضم اثني عشر لواءاً أوكلت إليها مسألة حماية الحدود مع الدول الديمقراطية – أي تلك الحدود القائمة مع ألمانيا الغربية والنمسا. وكانت هناك أيضاً الجيوش التابعة لوزارة الداخلية على شكل أفواج مستقلة من الدفاع المدني، والتي كان ممكناً عند الحاجة إعادة تنظيمها على شكل ألوية واستخدامها بالتالي كاحتياطي من القوى القمعية. وقد خضع هذين الفوجين بشكل خاص إلى إمرة

وزارة الداخلية الفدرالية. وفي وقت تشكّل فيه حرس الحدود ووحدات وزارة الداخلية من جنود الخدمة الإلزامية في الغالب، فإن الضباط وصف الضباط كانوا الوحيدين المتطوعين في صفوف هذه القوات. لكن جنود الخدمة الإلزامية كانوا يأملون في العام 1990 بتحقيق هدف وحيد : خفض مدة الخدمة الإلزامية (التي كانت تمتد حتى عامين في تلك الفترة) والعودة مجدداً إلى منازلهم في أسرع وقت ممكن. وبالتالي فإن "أصدقاء فرض النظام على الطريقة القديمة" لم يتمكنوا من الاعتماد عليهم كثيراً.

لقد تشكّل الجهاز القمعي الشيوعي من ثلاثة دعائم رئيسية. أبرزها كانت القوى المسلحة (أي الشرطة والشرطة السياسية السرية، والجيش والميليشيا الشعبية أيضاً)، ومن ثم القضاء وكذلك النظام التشريعي الذي كان يصنع الأنظمة. فقد شكل الشيوعيون خلال عشرات الأعوام إطاراً قانونياً محكماً وفعالاً ينظم عمل القوى القمعية (أي ما يعرف بقوة المحافظة على النظام) وهو الإطار الذي قلّلنا من قيمة تعقيداته خلال العام 1989. أما نتيجة ذلك فكانت أننا لا زلنا حتى يومنا هذا نواجه بعض "القنابل الموقوتة" : مثل الخلافات القائمة بشأن القانون الخاص بالعلاقات داخل الخدمة. وفي حقيقة الأمر فأننا ركّزنا على عملية تحويل وإصلاح القوى الأمنية، لكننا تركنا النظام التشريعي (لأسباب عديدة قد يكون بينها حتى اختلاف التراتبية بين المؤسسات والوزارات) بعيداً عن دائرة الاهتمام. وكان بالتأكيد من الأجدى لو تم تشكيل شيء شبيه بلجنة التنسيق بين المؤسسات لكي تجد حلاًّ لعملية تحويل الشرطة من جهة والعدل من جهة أخرى، وكذلك للنظام التشريعي ككل، أخذاً بعين الاعتبار التفاصيل المشتركة القائمة بين هؤلاء جميعهم وروابطهم العملية.

وتعتبر عملية إصلاح العدل والنظام التشريعي بشكل خاص أمراً في غاية التعقيد. في جميع الدول فإن التجمع الذي يضم القانونيين يمثل مجموعة مغلقة نسبياً (في تشيكوسلوفاكيا السابقة تشكل هذا التجمع الفريد من خرّيجي أربع كليات)، مترابطة في غالب الأحيان في ما بينهما من خلال

علاقات القرابة، وهو ما أدى لتميّز هذه المجموعة بطريقة نخبوية عن غيرها من "باقي" أفراد المجتمع. إضافة لذلك فإنه لا يمكن في هذا السياق توقع الحصول على مساعدة من الخارج. فإذا كان ممكناً إرسال رجال الشرطة لتعليمهم في دول العالم الديمقراطي وتدريبهم هناك على التكنولوجيا المتطورة المرافقة لعمل الشرطة، فإن ثقافتهم القانونية كانت مشكّلة من حيث المبدأ من خلال النظام القانوني الذي ينشأ في الوطن الأصلي، وينبع من مصادر محلية ويكون بالتالي عملاً من إنتاج مؤلفين محليين.

قضية أكاديمية الشرطة

لقد خسرنا بالكامل وإن بشكل غير واضح تماماً الصراع الذي كان قائماً حول مؤسسة التعليم، أي أكاديمية الشرطة. وكان كافياً لتحقيق ذلك الشيء القليل - العرض البارع من قبل رجل متخصص بالمؤامرات الذي تمكّن من خلف ظهورنا التأثير على صياغة قانون التعليم الجديد والصادر بداية العام 1990. وكانت النتيجة بأن فقدت القيادة الجديدة لوزارة الداخلية أي شكل من أشكال المراقبة على الأنظمة والتوجّه العام لأكاديمية الشرطة. مقابل ذلك لم يبق لهذه الوزارة سوى التزام وحيد هو تمويل نفقات الأكاديمية، بالرغم من أنها لم تكن تملك أي تأثير على طريقة عملها. وقد اختبأ كل شيء وبطريقة فريدة في الصيغ الخاصة بالإدارة الذاتية للكليات والجامعات، وهي نفس الصيغ التي رحّبنا بها كثيراً بعد أعوام من عملية الإصلاح الصارمة للجامعات. وكانت الخطوة الأولى تتجسد بتقييم أهمية قطاع التعليم وفيما إذا كان ضرورياً أم لا، فإذا كان الجواب بنعم يجب عندئذ "الحرص "للحفاظ على كافة آليات الرقابة والإدارة الفعالة خلال عملية تشكيل الإطار القانوني المعني.

ولم نتمكن من منع عملية تسييس عمل الشرطة. فنتيجة للعفو العام المعلن في الأول من يناير 1990 وبشكل غير مدروس، ارتفعت بشكل حاد نسبة الجريمة في الشوارع، ليس فقط الجريمة الصغيرة ولكن أيضاً الجريمة الخطيرة، وأعمال السطو على اختلافها بما فيها سرقة المنازل. وكما هو معروف فإن

الشعب ينظر إلى ظواهر مثل هذه بشكل سلبي جداً، في حين حصل الشيوعيون من خلالها وبشكل "مجاني" على تبرير ثمين، لأنه كان بإمكانهم الزعم أمام المواطنين وبطريقة سامة بما يلي: "أرأيتم، لقد ارتكبنا الكثير من الأخطاء حقاً، لكن الشوارع كانت على الأقل آمنة خلال عهدنا". وكذلك أدرك أفراد الشرطة بسرعة وخصوصاً هؤلاء المهدّدون بعمليات تدقيق، بأنه في المجتمع الذي توجد فيه صحافة حرة (أي حتى الصحافة الصفراء)، فإن الإحصائيات المرتبطة بالجرائم تعتبر بالنسبة للسياسيين من المعلومات التي يتم تصنيفها في المرتبة الأولى أو ذات الطابع الخاص.

وفي جو من التخبط وعدم الوضوح والذي ساد مرحلة ما قبل أول انتخابات حرة، لجأت نخبة القوى المعارضة التي كانت تشعر بالقلق من نتائج الانتخابات إلى مجموعة من الإصلاحيين في القوى الأمنية بطلب بسيط لكن متناقض. فقد طلبت منهم تنفيذ عملية تطهير راديكالية في النظام البوليسي لكن دون أن يؤثر ذلك بأي شكل من الأشكال على فعالية ذلك النظام. لكن هذين الأمرين كانا يناقضان بعضهما البعض. ولذلك تم عملياً وقف تحويل وتطهير قوى الأمن المعنية بالتحقيق في الجرائم أو تلك المعنية بحفظ النظام، بشرط أن يتم وبشكل تدريجي استبدال الأعضاء القدامى المعروفين بفسادهم أو الذين لا يمكن الاعتماد عليهم، برجال أمن جدد. لكن هذا التصور تعرض لنكسة واضحة بسبب هزيمتنا في قضية أكاديمية الشرطة، حيث خسرنا القضية قبل أن نعي أصلاً بأن الصراع الهام جداً قد بدأ. ففي أكاديمية الشرطة بالتحديد تتم صياغة العادات المرتبطة بالوظائف والمهن، إضافة إلى طريقة التعاطي مع الخدمة والطابع الأخلاقي الذي يجب أن يتمتع به رجال الشرطة المستقبليون.

وكان من الأفضل بالطبع عدم إعلان العفو الشامل، وتجنب النمو الحاد لنسبة الإجرام، وبكل بساطة الأخذ بعين الاعتبار بأنه يوجد في المجتمع دائما وسيبقى، أشخاص يجب أن يكونوا في السجون مهما كانت طبيعة النظام الحاكم. بهذه الطريقة لن يتم فتح المجال أمام رفع التأثير غير المباشر (لكن

القوي) للشرطة على النشاط اليومي للنخبة السياسية، أو على عملية تشكيل ما تعتبره هذه النخبة من الأولويات. وكان من الممكن إجراء عملية تنظيف قوى الأمن المعنية بالتحقيق في الجرائم أو تلك المعنية بحفظ النظام بطريقة أكثر صرامة، وحتى في جو هادئ لا هستيري أو محموم مثل ذلك الذي كان سائداً.

لكن الأمر كان يتعلق أحياناً بمشاكل غير قابلة للحلّ. وأتذكّر في هذا السياق حالة اليأس التي عانى منها بعض هؤلاء من "الأشخاص الجدد" والذين جاؤوا لتنفيذ عملية إصلاح في قسم إصدار جوازات السفر. فبعد سقوط الستارة الحديدية تحول السفر إلى العالم الحر بين ليلة وضحاها إلى مسألة جماهيرية شاملة. وكان قسم إصدار جوازات السفر بالتحديد مركزاً مليئاً بكل ما للكلمة من معنى بالخدّام المخلصين للنظام الشيوعي. ولذلك لم يكن ممكناً وقف عملهم لأنه سيكون لذلك نتائج سياسية كبيرة .وحتى يومنا هذا لم أجد وصفة ناجحة لهذه المشكلة تحديداً. فالنقل الفوري لأجندة هذه الأقسام إلى المؤسسات "المدنية" ذات الإدارة الذاتية قد يتسبب بالفوضى، كما أن الوضع الوظائفي في تلك المؤسسات لم يكن على أفضل حال. المهم هو أن رجال الشرطة كانوا معتادين على تنفيذ الأوامر، ومعتادين أيضاً على احترام مسؤوليهم بشكل كبير، بغض النظر عن شعورهم الحقيقي تجاههم.

الروابط العائلية

الظاهرة السلبية الأخرى التي اصطدمنا بها خلال محاولتنا التعرف على الحياة اليومية وطريقة عمل وزارة الداخلية، تمثلت في حقيقة أن فيلق الشرطة كان منظماً بشكل غير رسمي لكن بطريقة فعالة استناداً للروابط العائلية، إضافة لطريقة تنظيمه الرسمية على شكل هيكلية تراتبية. فمنذ النصف الثاني للسبعينات تقريباً بدأ ينضم إلى صفوف الشرطة أعضاء جدد وذلك ارتباطاً بالمشروع العام الذي كان يهدف لتحويلها واستبدال أجهزتها. وفي هذا الإطار كانت الإحصائيات الرسمية نفسها تفيد بأن خُمس هؤلاء كانوا من الرجال الشباب الذين ينتمون لعائلات كان أفرادها في السابق أعضاء في الشرطة.

وبعد الزواج أصبح من الأمور العادية أن تجد زوجات رجال الشرطة "عملاً في الداخلية". ومع حدوث حالات الطلاق (كانت نسبة الطلاق تصل إلى الثلث تقريباً في تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية) ومن ثم الزواج مجدداً (والذي كان يتم عادة مع الزميلة المطلّقة من الداخلية)، بدأت تنشأ شبكة من العلاقات والروابط العائلية المختلفة: الزوجة السابقة مع زوجها الجديد (من الداخلية أيضاً)، الزوجة الجديدة وأقاربها، بمن فيهم زوجها السابق. وقد تمكّنت هذه العشائر العائلية من احتلال الكثير من المواقع الهامشية، لكن الهامة جداً فيما يتعلق بمسألة الحصول على المعلومات والوصول إليها.

وتمكنت هذه العشائر العائلية أيضاً من معرفة جميع الخطوات التي كانت القيادة الجديدة لوزارة الداخلية تنوي تنفيذها، واستخلاص النتائج المعنية في وقت مسبق عادة. وعندما تم تعييني في سبتمبر من العام 1991 في منصب مدير قسم الأرشيف، كنتُ أعرف بشكل مسبق أي من الموظفين سيبقون في الخدمة وأي منهم سيضطر للمغادرة. لكن مفاجأة غير متوقعة كانت بانتظاري : لم أجد أي شخص لطرده، لأن الذين كان من المفترض أن يخرجوا حسب وجهة نظري، قدّموا استقالاتهم بأنفسهم. فقد حصل هؤلاء من "عشيرتهم" وفي الوقت المناسب على المعلومات المرتبطة بخطتي، وخرجوا بأنفسهم لكي لا يفقدوا التعويض المالي المرتبط بذلك. وكان من الصعب جداً كشف هذه الشبكة، وفي حال كان ذلك ممكناً في بعض الأحيان، ففي حالات فردية فقط. وكان من الممكن لدى الأفراد اكتشاف روابطهم العائلية والعشائرية، لكن لم يوجد آنذاك الأسلوب الناجع لإجراء تحليل أفقي في وقت مقبول، وبالتالي العمل من أجل كسر هذه الهيكلية العشائرية. إضافة لذلك فإن الروابط العشائرية لم تكن تتدخل في صلب النظام الأمني وحده، ولكن أيضاً في القضاء والمحاماة أو في إدارة الدولة عموماً. لقد تمكن "أقارب الأقارب" و"أصدقاء الأصدقاء" من تعقيد الجهود الإصلاحية بشكل كبير. والحق يقال، فإن هؤلاء مازالوا يقومون بهذا الأمر حتى يومنا هذا.

الشرطة السياسية السرية

تمّت عملية تحويل الشرطة السياسية السرية إلى مخابرات عادية بشكل كامل. وتعتبر هذه التجربة صعبة للتطبيق في ظروف أخرى. ففي النصف الأول من العام 1990 كنّا بطبيعة الحال في وضع ملائم للغاية (بعكس المجريين والبولنديين)، حيث غادر الجنود التابعون لمجموعات الوسط في الجيش السوفييتي الأراضي التشيكوسلوفاكية السابقة بفوضى وسرعة كبيرتين، يشبهان إلى حد كبير عملية انسحاب الجيش الأحمر في صيف العام 1941. وبالتالي فإننا لم نكن مضطرّين للاهتمام بشكل أوّلي في مهمة مراقبة أية محاولات سوفييتية لتشكيل بنية تحتية مخابراتية فوق أراضينا. وقد أكّدت جميع المعلومات التي حصلنا عليها في هذا السياق أمراً واحداً، وهو أن المخابرات السرية السوفييتية لم تكن قادرة بسبب الفوضى السائدة وانهيار الهيئات القيادية إلا على تنفيذ عملية التغطية المخابراتية لانسحاب الجيش السوفييتي، ولم يساعدها الوقت القصير المتبقي ولا الوسائل أو الإرادة أو الإمكانيات المتوفرة للقيام بأي شيء آخر. وكان من الممكن حلّ جهاز أمن الدولة والبدء بعملية بنائه مجدداً من قبل أشخاص جدد. ولأسباب يمكن فهمها بسهولة تامة، فإن عملية التطهير الراديكالي لم تشمل في الحد الأدنى إلا الإدارة الغربية.

وكانت المشاكل التي كنّا مضطرّين لحلّها من صنف مختلف كلياً : كيفية تجنب أعداد المتحمّسين الجدد الذين أغراهم الطابع السري المحيط بالمخابرات بالأحرى، بدلاً من أن تكون لديهم الرغبة بخدمة الحكومات المنتَخبة بشكل ديمقراطي وفي نفس الوقت مواجهة أية محاولات لممارسة الضغط السياسي الذي قد يمارس ضدهم. وهذا بطبيعة الحال أمر قد يبدو سهل جداً، لكنه يعتبر أيضاً بمثابة الطريق المضمون إلى الجحيم. ومن خبرتنا يتبيّن بأنه من المطلوب التحديد بشكل واضح تراتبية عمل أجهزة المخابرات، وتحديد مسؤول دستوري معيّن لكي يتحمل مسؤولية نشاطها، لا فريق عام وغير

محدد مثل الحكومة ككل.

السياسة الشخصية

لم نتمكن خلال المحاولات التي جرت لتحويل وزارة الدفاع للأسف من إزالة نظام "نواب الوزير" الخاص بإدارة الوزارة، واستبداله بالنموذج الذي يطلق عليه عادة وصف النظام الرئاسي. ولم يتم إلغاء منصب نائب الوزير إلا في وزارة الداخلية الفدرالية خلال المرحلة الأخيرة من وجودها كمؤسسة. فقد تم تقسيم الوزارة آنذاك إلى ثلاثة أقسام تنظيمية كبيرة، ترأسها موظفون من الدولة يتبعون الوزير مباشرة. ولم يتم الحفاظ إلا على منصب النائب الأول للوزير والذي كان نائباً تنفيذياً : فبالإضافة لقيامه بتمثيل الوزير أثناء غيابه، كان مكلفاً حتى بتولي منصب مدير فوج الشرطة الفدرالية. وبالتالي فإنه لم يكن مجرد نائب للوزير، بل نائباً للوزارة. وبعد انهيار الفدرالية تم إحياء العمل مجدداً بمنصب نائب الوزير، لكن أصبح الأمر مرتبطاً هذه المرة بنواب تابعين للتحالف الحاكم. وبالتالي تحول منصب نائب الوزير إلى منصب سياسي، وكان مفروضاً على أي وزير أن يراعي وجهات النظر السياسية كلّما أراد أن يقيّم عمل نوابه. هذا يعني بأنه كان مطلوباً منه أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة الحفاظ على التضامن داخل الائتلاف الحاكم. وقد كان ذلك بمثابة تطور غير حميد على الإطلاق .

التجربة التالية مرتبطة بتنظيم عملية دمج مكاتب العمل المركزية للموظفين. ويجب الأخذ بعين الاعتبار، أن مكاتب العمل المركزية هذه تعتبر قلب كل جسم بيروقراطي، وأن معناها مفصلي وهام جداً خصوصاً في فترة التحول. ولذلك يجب أن تخضع إلى الوزير مباشرة بالرغم من أنها قد تشكّل له ثقلاً عملياً إضافياً. ويجب على الوزير أن يدير هذه المكاتب شخصياً، لأن سياسة الموظفين والهوية الوظيفية للوزارة هما من الآليات الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق عملية التحول.

وكان هناك دور كبير ليس فقط للجهل الذي كان قائماً بخصوص مفعول الأجندة الإدارية الموكلة إلى وزارة الداخلية، لكن حتى في معناها الحقيقي وفحواها. وكان السبب بسيطاً. فالإصلاحيون ركّزوا بالدرجة الأولى على وزارة الداخلية الفدرالية، التي كانت مجرد مؤسسة في السلطة أُدرجت ضمن صلاحياتها نسبة ضئيلة فقط من البرامج الإدارية (تسجيل رخص قيادة السيارات في كافة أنحاء البلاد، تسجيل المواطنين وإصدار جوازات السفر). وقد واجهنا وضعاً مختلفاً كلياً بعد انهيار الفدرالية والتحول لاحقاً إلى وزارة الداخلية للجمهورية المستقلة. فقد تأثرت أهمية فعالية إدارة الدولة بحقيقة أخرى، وهي أنه نتيجة للانقلاب الاقتصادي الذي حصل فقد بوشر العمل بالمعادلة النظرية القائلة بأن "الأموال قد انقلبت لكي تصبح أموالاً أخرى"، وهو ما أدى فعلياً إلى توقف الشرطة عن تحقيق سياسة الحكومة بالدرجة الأولى، لأن السياسة أصبحت الحقل الأهم في إدارة الدولة ككل. وبكل بساطة فقد وزير الداخلية موقعه المتميّز وحلّ مكانه وزير المالية. ولم يفهم كثير من الناس هذه الحقيقة حتى يومنا هذا .

وقد أعلن الإداريون المسؤولون عن إدارة الدولة، الحقيقيون بالطبع، بأنهم لم يكونوا جزءاً من أفراد القوى الأمنية، وأنهم بالتالي لم يشكلوا جزءاً من أي جهاز أمني قمعي. لكن هذا الأمر لم يكن صحيحاً في غالب الأحيان - فإدارة الدولة ككل كانت جزءاً من ذلك الجهاز القمعي. إضافة لذلك فإن الشيوعيين اعتمدوا بشكل ممتاز على التقليد القديم للدولة الوسط أوروبية التي يتم توارثها. فلم يكن ممكناً "إغلاق الآلة" المتمثلة في إدارة الدولة لفترة من الزمن، واستغلال ذلك الوقت من أجل القيام بعملية إصلاح لهذه الآلة وإجراء التبديل الوظائفي المطلوب. وهؤلاء الذين صمموا على استغلالها لفرض أسلوب جديد من الحكم بصفته قد يمثل الإدارة الحقيقية للقضايا العامة (ما يعني التصرف المدبّر والفعّال بالوسائل المالية الناجمة عن تحصيل الضرائب)، لم يتمكنوا من التخلي عن البيروقراطيين المثقفين وأصحاب الخبرة.

لقد تبيّن بأن إحدى أصعب المهام على الإطلاق تتجسد في السعي لتحويل جهاز الدولة الإداري الموروث إلى مجموعة من موظفي الدولة الأكفّاء والفاعلين، الراغبين بتنفيذ مهامهم بعيداً عن مظاهر الفساد، وهي مهمة لم يتم إيجاد حل مرضي لها حتى يومنا هذا. ويتبين من العودة مجدداً إلى الماضي بأنه كان من الخطأ عدم المصادقة في العام 1993 على قانون خاص بالخدمة في الدولة. فهذا القانون وبرغم تقديمه الحماية للموظفين الإداريين، فيمكن أن يتحول في حال تمت صياغته بالاعتماد على معرفة دقيقة بالأمور، إلى وسيلة للتطهير الدائم في جهاز الدولة. وقد تكون الأعوام الخمسة أو السبعة الأولى صعبة (خصوصاً بالنسبة لتشكيلات الأفراد)، لكننا كنّا سنقطع شوطاً كبيراً بعد خمسة عشر عاماً. إن بناء جهاز حديث للدولة يبقى مهمة يستدعي تنفيذها عشرات الأعوام. ولم ينشأ جهاز مثل هذا حتى في جمهورية ألمانيا الفدرالية - التي غالباً ما كانت تقدّم لنا كمثال يجب الاحتذاء به - إلا في نهاية الستينات وبداية السبعينات، وعبر طريقة طبيعية (بيولوجية) لا نتيجة لخطوات إصلاحية.

من الضروري جداً تجنّب القيام بعمليات غير مدروسة واعتباطية مرتبطة بنقل الصلاحيات إلى الأجهزة التمثيلية المستقلة. فالأمر مرتبط بمطلب يتمتع بشعبية سياسية كبيرة وسليمة من حيث الجوهر. لكن في حال فرضه بشكل اعتباطي، فإنه يؤدي لنشوء الكيانات البيروقراطية القديمة الجديدة على مستوى متدني. وستكون هذه الكيانات عادة سهلة التشكيل نظراً لماضي الأشخاص الذين يساهمون في تشكيلها، وبالاعتماد على التأثيرات المحلية وخصوصاً السلبية منها، والتي تضم مظاهر مثل المحسوبية أو ربما وبشكل مباشر الروابط العائلية. بهذا الأسلوب نشأ ما يعرف بمشكلة القوانين في المقاطعات، أي الوضع الذي تكون فيه مجموعة من الأشخاص المؤثرين والمترابطين مع بعضهم البعض قادرة على السيطرة على السلطة الحقيقية في المنطقة والتحكم بها كلياً. وفي حال نشوء مثل ذلك الوضع فسيكون من الصعب جداً الاعتماد على الوسائل التي تعتبر في الدولة الديمقراطية غير

مقبولة، لسحب ذلك التأثير من هذه المافيا السياسية والاقتصادية والسلطوية وإجبارها للمثول أمام المحكمة.

حتى يومنا هذا لا يزال هناك أشخاص يؤمنون بأنه قد يكون من الملائم استيراد النظام القانوني لأي من الدول الديمقراطية المتطورة وفرضه في بلادهم. ويشيرون في غالب الأحيان إلى نموذج جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. لكن هؤلاء يتناسون حقيقة أن النموذج الألماني غير قابل للتنفيذ في أماكن أخرى، لأن الوضع هناك كان مميّزاً وفريداً من نوعه، وبالتالي غير قابل للتكرار. كما أنهم لا يأخذون بعين الاعتبار أن خطوة من هذا القبيل ستطعن في شرعية وجود الديمقراطية البرلمانية بحد ذاتها، لأنه يكفي عندئذ تأمين مجموعة صغيرة من المترجمين الأكفاء، ولن يكون هناك حاجة بالتالي لتشكيل الهيئات التشريعية بشكل معقّد لأنه قد تم الطعن بشكل كامل في مهمتها الأساسية المتجسدة بالمصادقة على القوانين.

يان فروليك

تخرّج يان فروليك من جامعة كارل الرابع في براغ. أعتُقل في العام 1996 بسبب قيامه "بنشاطات معادية للدولة" وأمضى عامين في السجن. بعد إطلاق سراحه مارس حياته الوظيفية كعامل عادي. في العام 1990 بدأ بالعمل كمستشار للنائب الأول لوزير الداخلية في تشيكوسلوفاكيا السابقة. في سبتمبر من عام 1990 تم تعيينه مديرا لقسم الأرشيف بوزارة الداخلية والذي كان يتضمن أيضا وثائق تابعة لجهاز أمن الدولة. في العام 1992 أنهى دراسة مادة التاريخ في جامعة كارل الرابع.

تجربتي في وزارة الداخلية

يان رومل

عندما استلمتُ مهامي في وزارة الداخلية كان الوقت متأخراً جداً كي أتمكن مع الذين كانوا يساعدوني من منع عملية إتلاف أرشيف أمن الدولة (في الأسابيع الأولى بعد الثورة بقيت هذه المؤسسة للأسف دون وزير جديد)، لكنه كان مناسباً لكي أتعايش مع ما تبقى من الهيكلية الشمولية للجهاز القمعي الشيوعي، هذا الجهاز الذي كانت كل عاملة تنظيفات فيه تتمتع برتبة عسكرية معيّنة بصفتها عضواً في فيلق الأمن الوطني.

كان نظام العمل في الوزارة بأكمله مبنياً على نظرية تقول بأن كل مواطن يُخفي بداخله عدواً حقيقياً أو محتملاً لنظام الدولة الاشتراكية. وكانت الوزارة تتمتع بسيطرة ونفوذ غير محدودين على كل مواطن. وكانت الاشتراكية محمية من قبل القوات المسلحة والجهاز القمعي الواسع، الذي تميّز بهيكلية تراتبية مدنية مسلحة، وباحتفاظه بالضباط في الخفاء، وبفرض سرية تامة على كل ما كانت تقوم به الوزارة. وعندما أصبحتُ نائباً لوزير الداخلية، كنتُ أحصل بشكل دائم على بلاغات مختلفة فارغة من أي معنى، وكان مطلوباً منّي أن أُبقي كل شيء في السر وأن أذهب مع ممثلي النظام السابق لتناول طعام الغداء في مطاعم مخصصة للضباط فقط. وخُصّص لي "مكتب للعمليات الحربية "في الطابق السفلي من مبنى الوزارة الواقع في حي ليتنا ببراغ، كما أن وزارة الداخلية كانت تملك حصناً من الباطون المسلح في الجبال يخصص كمكتب عمل للحكومة أثناء الحروب، واستُخدمت مئات المباني الأخرى لأغراض سرية (مثل المراقبة، فتح الرسائل البريدية، التنصت، الأرشفة) والتي كانت في غالب الأحيان مباني تابعة للكنيسة. وكان من الضروري إلغاء كل ذلك، ووقف هذه النشاطات، وإعادة الممتلكات إلى أصحابها الأصليين أو نقل ملكيتها إلى البلدية المعنية.

الأمـر الأخطـر علـى الإطـلاق تمـثّل فـي كيفيـة ربط الأنـواع المختلفـة مـن الصلاحيات التي كانت من سمات الجهاز الأمني في ذلك الوقت. فقد كانت وزارة الداخلية تتمتع بصلاحية الحصول بشكل عملي على المعلومات، وفي نفس الوقت التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الجمهورية، وممارسة أعمال القمع المباشرة، ومراقبة الأشخاص "الأعداء" والتنصّت عليهم دون أية رقابة، وضربهم وتعذيبهم خلال عمليات الاستجواب. وأسّست الفروع المختلفة لأمن الدولة شبكة واسعة من المخبرين، ومارست حملات تشويه خاصة ضد بعض الأشخاص المحددين، واتخذت قرارات كانت تحدد أي من المواطنين سيحصل أو لا يحصل على جواز سفر، أو من منهم يجب أن يدرس أو لا يدرس في الجـامعات، وفـي أيـة وظيفـة يجب أن يعملوا. في نفس الوقت فقد أسست الوزارة تشكيلات عسكرية مثل جيش وزارة الداخلية الذي تم إعداده للقتال ضد ما يعرف بالعدو الخارجي، وجيش حرس الحدود الذي كان يطلق النار على كل من كان يحاول اجتياز الحدود بشكل غير شرعي بهدف مغادرة البلاد.

ولتحقيق جميع هذه النشاطات كانت الوحدات القمعية بحاجة إلى جهاز يعمل بشكل فعال. فبعد بضعة أشهر من ثورة تشرين الثاني من عام 1989 على سبيل المثـال، كـان لا يزال يعمـل فـي البـلاد الفرع المتخصص في فتح الرسائل أو الطرود البريدية القادمة من الخارج. وكانت هذه الرسائل تفتح بواسطة البخار على طاولة يصل طولها إلى حوالي 20 متراً ويتم التدقيق في فحواها، وكان لهذه الطاولة لقب خاص باللغة العامية التشيكية. وأشيع في تلك الفترة بأن الرسـائل والطـرود كـانت تـراقَب حتـى بعد الثورة بهدف إحباط أية محاولة لتـهريب المواد المخدرة. وعندما اكتشفتُ ذلك، أمرت على الفور بإلغاء هذا الفرع وبصرف العاملين فيه.

لقد أتيت للعمل في بيئة مثل هذه بناء على طلب من الرئيس هافل، كنائب وزير لشؤون الأمن وفرع المخابرات في بداية الأمر. وقد استبدلتُ حالة الذعر الأولى التي رافقتني بردة فعل تدميرية. فقد كان من المفترض إلغاء معظم

النشاطات، ووضع ما تبقى تحت القانون وكذلك تحت المراقبة السياسية والعامة. والحقيقة أن أفراد الشرطة السرية كانوا قد جُرّدوا في تلك الفترة من أسلحتهم ووضعوا خارج الخدمة. ووجدتُ نفسي أمام مهمة غير سهلة : تطهير الوزارة من الهيكليات والرموز السابقة، وبناء وحدات شرطة فعالة ووضع الأساس لجهاز مخابراتي جديد. أي باختصار العمل بشكل جيد لإنشاء مؤسسة مركزية طبيعية للسلطة العامة لكن استناداً لمبادئ الديمقراطية التي تسود في دولة القانون، أي بما في ذلك وضعها تحت المراقبة البرلمانية أو العامة. وقد شكّلت عملية التوزيع الدستوري للسلطة بين المشرّعين والحكومة وكذلك بين إدارة الدولة والقضاء أساساً رئيسياً لذلك.

وكان واضحاً منذ البداية بأن ثمة مشكلة تشبه الدائرة المربعة الأضلاع، أي بمثابة حالة فريدة من نوعها لا يمكن حلّها. فقد كان مطلوباً العمل من أجل دمج الرغبة بتحقيق الاحترافية، مع طلب توظيف أشخاص جدد في القوى الأمنية لكن بشرط أن لا يكونوا مثقلين بأي ماضٍ شيوعي. ولم يكن ممكناً إلا لمخلوقات من كوكب المرّيخ أن تستوفي هذين الشرطين، ولذلك كنتُ مضطراً لتحمّل المخاطرة عندما وافقت بأن يشارك أشخاص دون أية ثقافة أو خبرة في المجال الأمني باتخاذ القرارات الخاصة بالقضايا الأمنية للبلاد. في نفس الوقت فقد كان من الضروري حماية النظام العام والمواطنين من مخاطر الجريمة، وهو ما أمّنته في تلك الفترة أجهزة الشرطة المطعّمة بدوريات مختلطة من جنود الخدمة الإلزامية.

عمليات التدقيق والتطهير في الشرطة وأجهزة المخابرات جرت بمشاركة من عامة الشعب. وكانت تلك العمليات واسعة لكن فوضوية في كثير من الأحيان، ومليئة بالأخطاء والنواقص. ثم جاء القانون الذي ينظم عملية تعيين الموظفين في إدارات الدولة والأجهزة الأمنية (قانون التطهير) ليمثل طريقة نوعية وجيدة لتنفيذ عملية التطهير، بالرغم من أنه كان لا يزال يحتوي على كثير من إمكانيات الالتفاف عليه. بالطبع فإن الأشخاص الأكثر فساداً أُجبروا

على الخروج فوراً من القطاع الأمني دون الحصول على أي تعويض مالي. وخضع الأشخاص الجدد لعدد من الدورات التدريبية في الخارج، وبدأ بشكل فوري تقريباً التعاون الدولي معنا خلال حل المشاكل الأمنية. وفي العام 1991 أصبح بلدنا عضواً في الانتربول.

كانت الأسس التي يجب أن يعتمد عيلها أمن الدولة والمواطنين بحاجة إلى إطار شرعي واضح مشكّل من الدستور والقوانين بالدرجة الأولى. فالدستور حدد معايير حماية حقوق الإنسان والحريات ومبادئ الشرعية، وتمت لاحقاً المصادقة أيضاً على القانون الدستوري الخاص بأمن الدولة، باعتباره مرسوماً قانونياً أساسياً ذا طابع تنسيقي. وعلى هذه القوانين الدستورية اعتمدت التشريعات الجديدة الخاصة بالقانون الإجرامي بفرعيه التنفيذي والتشريعي، والقانون الخاص بالشرطة وتنظيم علاقة أفرادها بالخدمة، والقانون الخاص بإدارة الأزمات والطوارئ (الفيضانات، الكوارث العامة)، والقانون الخاص بأجهزة المخابرات وكيفية مراقبتها، وعدد من الأحكام التشريعية الأخرى في القطاعين القانونيين المدني والتجاري. وقد ساهم كل ذلك بالتعامل مع مسألة القمع العقابي بصفتها وسيلة تكميلية فقط، في حين لم يعد يعتبر النشاط الإنساني العادي الذي لا يناقض القوانين عملاً إجرامياً.

لقد انطلقت الهيكلية التنظيمية للنظام الأمني من مسألة أن الفروع المختلفة لهذا النظام كانت قادرة على مراقبة بعضها بعضاً. وبدأت الفروع المركزية للشرطة تحل الجرائم الأكثر خطورة، في حين ركّزت فروع الشرطة في المقاطعات على مسألة الأمن العام بالدرجة الرئيسية ومشاكل السير والمواصلات. وخضعت وزارة الداخلية لمشروع التحويل المدني عندما أصبح أفراد الشرطة يعملون لدى الشرطة فقط وينفذون مباشرة العمل الأمني. وعملت الشرطة تحت إشراف الإدارة المدنية لوزارة الداخلية، ونشأت فيها أرضية اقتصادية جديدة ونظام رواتب جديد. وتم نقل كل ما لم يرتبط بعمل الشرطة إلى إشراف الإدارة المدنية للدولة، بحيث لم تعد القوى الأمنية قادرة

على الإطلاع على كشوفاتها إلا استناداً لأحكام القانون.

ومع فتح حدود الدولة نشأت مشاكل جديدة مرتبطة بالجريمة المنظمة والجريمة المالية بشكل خاص. وكان من الضروري أن تتلائم القوانين مع هذه الظواهر فسهّلت بشكل أفضل عملية التحقيق في الأعمال الإرهابية التي يعاقب عليها القانون وتوضيحها، وكذلك الأمر في مسألة نشر أسلحة الدمار الشامل، وإنتاج وتوزيع المخدرات، والتجارة بالأشخاص وغيرها من الأعمال المخلة بالقانون التي كانت ترتكب لمصلحة المجموعات الإجرامية.

لكن عملية التحويل لم تمر بالطبع دون أخطاء ونواقص، وخصوصاً تلك المرتبطة بالأمور التنظيمية والفردية. إضافة لذلك فقد ارتفعت بشكل حاد نسبة الجريمة الفردية، ولم يكن كافياً الإشارة بأن هذه الظواهر السلبية كانت بمثابة ضريبة من أجل تحقيق الديمقراطية. وقد تعامل المواطنون مع المشاكل الأمنية باعتبارها أولويات، وكان الشعور بالأمن يعتبر من أعلى القيم. والخطأ الرئيسي الذي نشأ تجسّد بالتقليل من أهمية تلك المشاعر، وأحياناً في عدم توفر الشجاعة الكافية للوقوف بحزم خلف القرارات الذاتية في مواجهة الرأي العام.

لقد تمت عملية تحوّل القوى الأمنية في إطار عملية التحويل الشاملة للبلاد، حيث تغيّر خلالها النظامان السياسي والاقتصادي بالكامل، وتمت خصخصة ممتلكات الدولة بشكل شامل، ونشأ اقتصاد السوق. وكان يجب بالضرورة أن تنشأ هنا فسحة تنمو فيها ظواهر سلبية أخرى مثل المحسوبية، وتدخل الاقتصاد في السياسة أو العكس، والفساد. وإذا احتسبنا مع كل ذلك مسألة عدم احترام القوانين الموروثة من النظام الشمولي، وعدم محاكمة جرائم الماضي، والنشاطات الاقتصادية الجديدة لأبرز ممثلي النظام السابق، فسنجد أنه لم يعد هناك مجال للتعجب بأن المواطنين المحبطين بسبب عدم تحقيق توقعاتهم، أصبحوا بالضرورة أشخاصاً مرتابين ومشككين، وتوقفوا عن الاهتمام بالأمور العامة.

لقد كان لعملية التحوّل منطقها وحتى تبريرها القانوني، وكان من الممكن تنفيذها بشكل أفضل، لكنها شكّلت تغييراً جذرياً في حياة مجتمعنا.. تغييراً إيجابياً بكل تأكيد. ولم تساهم القوى الأمنية التي نشأت خلالها بفرض حكم القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات وحسب، بل أيضاً بانضمام بلادنا إلى الهيئات اليورو أطلسية وإلى الاتحاد الأوروبي.

يان رومل

لم يكن يان رومل قادراً على الدراسة في الجامعة لأسباب سياسية، وقد ساهم في كثير من نشاطات المعارضة. ساهم في تشرين الثاني من عام 1989 بالحملة المعلوماتية للمنتدى المدني. منذ كانون الثاني وحتى آب 1990 كان بالإضافة لميروسلاف تيل وميروسلاف ليهكي ناطقاً رسمياً باسم حركة ميثاق 77. وفي نيسان من العام 1990 عيّن نائباً لوزير الداخلية في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الفدرالية، وفي الأعوام 1992 وحتى 1996 عيّن وزيراً للداخلية في الجمهورية التشيكية. أنتُخب في تشرين الثاني 1998 عضواً في مجلس الشيوخ التابع لبرلمان الجمهورية التشيكية وبقي فيه منذ كانون الأول 2000 ولغاية تشرين الثاني 2004 حيث شغل منصب نائب رئيس المجلس للشئون الخارجية قبل أن تنتهي ولايته النيابية. لم يرشح نفسه بعد ذلك في أية انتخابات أخرى.

تحويل أجهزة المخابرات

بيتر زيمان

لا تختلف كثيراً من حيث المبدأ الأدوات التي تعمل من خلالها الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التابعة للدول أو الأنظمة أو الحقب التاريخية المختلفة. فجميعها تستخدم العناصر السرّية كأحد المصادر الرئيسية للمعلومات، وجميعها تستخدم - بمستويات تقنية مختلفة- وسائل الرصد والمراقبة والتوثيق. وجميعها تعمل انطلاقاً من مبدأ تحقيق السرية والأمن الذاتي ومن عملية تجميع المعلومات الأمنية الضرورية. وجميعها تتمتع بطبيعة الحال بصلاحيات خاصة.

إلا أن الاختلاف الجوهري يتمثل في أهداف هذه الأجهزة: فأجهزة المخابرات في الدول الديمقراطية تعمل من أجل حماية أمن الدولة والمجتمع من أية تهديدات داخلية أو خارجية، في حين أن الأجهزة المماثلة في الأنظمة الشمولية تحمي الأنظمة والنخبة الحاكمة، وتخدم الأهداف التوسعية المحتَملة. وعادة تتحول الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في الدول الشمولية إلى شرطة سرية توكل إليها مهمة مراقبة المواطنين وملاحقة أعضاء ومجموعات المعارضة، وتكون عادة فوق القانون.

ومباشرة بعد هزيمة أو انهيار السلطة الشمولية المسيطرة، فإن الهدف الرئيسي الماثل أمام المجتمع الحر المولود حديثاً يتجسّد بالعمل على حلّ الشرطة السرية الحالية - وهو هدف له دور في إنجاح التغييرات وعملية التحويل. هناك سببان على الأقل لذلك : فإلغاء سلطتها ونفوذها يحصّن المجتمع المفتوح من إمكانية حدوث تغيير عكسي واستعادة الأنظمة القديمة، ويؤكد بطريقة رمزية ومرئية جداً - لمواطنيه وللخارج - حدوث الطلاق النهائي معها. إلا أن المجتمع المفتوح يتسبب بنمو الكثير من المخاطر التي كانت حتى تلك الفترة مخفية تحت بطّانية ثقيلة جداً لا يمكن التنفس من خلالها. وتتجسد أوضح

سمات تلك المخاطر في نمو أشكال جديدة من الجرائم الخطيرة. فمباشرة بعد سقوط الشمولية تبرز أمام النخبة السياسية الجديدة مهمة بناء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الجديدة (سأستخدمُ لاحقاً مصطلح "الأجهزة السرية" بهدف التبسيط)، أو إجراء عملية تحويل في ما تبقى من الأجهزة القديمة.

توجد أربع مهام رئيسية للعمل المخابراتي تقوم بتنفيذها أربعة أجهزة دستورية متنوّعة : المخابرات العسكرية التجسسية الهجومية، جهاز المخابرات الخارجية الهجومية أو ما يعرف أيضا بالمخابرات المدنية، المخابرات العسكرية الدفاعية المضادة للتجسس، وجهاز الأمن الداخلي الدفاعي، أو ما يعرف بالجهاز المدني المضاد للتجسس. ويعتبر حجم خرق حقوق الإنسان والحريات مختلفاً في كل جهاز من تلك الأجهزة العاملة ضمن الأنظمة الدكتاتورية، فهو ينمو ابتداء من الجهاز الأول وانتهاء بالأخير وفق طريقة هرمية. والجهاز الأخير يُعتبر الأقل استخباراتياً وفق منطق وجوهر عمله، لكنه يكون عادة شرطة سرية قمعية. وحتى في الأنظمة الديمقراطية فإن الصبغة السياسية والاستغلالية تبقى مرافقة لعمل ونشاط الأجهزة السرية، وبالتالي فإن نسبة خوف المواطنين منها تتوافق أيضاً مع ترتيبها المذكور أعلاه.

وقد مورست هذه الأدوار في تشيكوسلوفاكيا قبل ثورة تشرين الثاني من قبل الأجهزة التالية (التي كانت تدور لحد ما في فلك أجهزة المخابرات السوفييتية GRU و KGB): مخابرات هيئة قيادة الأركان (ZSGŠ)، الإدارة الأولى في وزارة الداخلية الفدرالية (FMV)، الإدارة الثالثة في وزارة الداخلية الفدرالية (VKR)، الإدارة الثانية في وزارة الداخلية الفدرالية (أمن الدولة - STB). وفي مرحلة ما بعد التغييرات الثورية في تشيكوسلوفاكيا ومن ثم في الجمهورية التشيكية تغير اسم المؤسسات التي ورثت الدور المذكور إلى الشكل التالي: (ZSGŠ) ومن ثم تحول ابتداء من العام 1994 إلى جهاز المخابرات العسكرية (VZS)، ومديرية الاتصال بالخارج والمعلومات (ÚZSI FMV) وتحولت منذ العام 1994 لتصبح (ÚZSI)، والمخابرات العسكرية الدفاعية (VOZ)، و(ÚOÚD FMV) التي

تحول اسمها منذ 1990 إلى(FIS FMV) ومنذ 1991 إلى (FBIS)، ومنذ العام 1993 إلى (BIS ČR)، ومنذ العام 1994 وحتى اليوم إلى (BIS).

في وثيقتي المختصرة هذه سأهتم بما يعرف بالمخابرات السرية المدنية بشكل أساسي (خصوصاً تلك التي تتخصص بمكافحة التجسس)، ولن أتطرق إلى المخابرات العسكرية السرية بل سأكتفي بالإشارة إلى أن هذه المخابرات العسكرية التي تركز نشاطها على النشاط الأمني الخارجي، لم تتمكن بعد من تجاوز أزمة هويتها الذاتية وإنجاز عملية تحويلها.

القوّة السياسية التي استلمت زمام السلطة في نهاية العام 1989 وفي النصف الأول من العام 1990 (أي حتى موعد أول انتخابات حرة)، تشكّلت من حركة واسعة تضم مجموعات سياسية مختلفة ونشأت خلال عملية الانقلاب نفسها وليس قبل ذلك. ومهما كان حجم الدور القيادي الذي لعبه قادة المعارضة السياسية وخصوصاً من أقطاب حركة "ميثاق 77 "و "HOS" وغيرها من تجمعات المعارضة، فإن عددها لم يكن كافياً لكي تتمكن من تنفيذ كافة المهام المطلوبة. كما أنهما لم تكن مستعدة أبداً للتعامل مع كثير من تلك المهام، وهو ما تبيّن من الطريقة الفريدة من نوعها التي تم إتباعها خلال عملية تحويل هيئات النفوذ والسلطة التابعة للدولة. أما الأحزاب السياسية المشكّلة حديثاً وتلك التي كانت تسعى لتحرير نفسها من تركة الماضي، فلم تلعب في هذا السياق سوى دوراً ثانوياً.

لجان التطهير والتدقيق

تم حلّ الإدارة الثانية (أمن الدولة - STB) بأمر صادر عن وزارة الداخلية الفدرالية بعد شهرين فقط من عملية الانقلاب. ومنذ تلك اللحظة أصبح أعضاؤها هدفاً لعملية التطهير والتدقيق التي كانت تقوم بها اللجان المدنية ولجان التطهير. وتشكّلت اللجان المدنية – التي كانت مؤسسات ثورية تقليدية – من ممثلي المنتدى المدني والأحزاب الأخرى، في حين كانت لجان التطهير

والتدقيق بمثابة الآلة التنفيذية للّجان المدنية، ولعب فيها دوراً فاعلاً أعضاء الأجهزة السرية الذين أعيد تأهيلهم وتفعيلهم.

ويعتبر هذا الأمر استثناءاً تشيكوسلوفاكيا لأنه، على حد علمي، لم يحدث في أية دولة شيوعية سابقة أخرى. وقد تم ذلك بسبب ظروف تاريخية خاصة، حيث أدّى الغزو السوفييتي في العام 1968 والذي أوقف النبض الديمقراطي الفريد من نوعه داخل الإمبراطورية الشيوعية، أدى إلى تسريح عدد من عناصر الجيش والشرطة وأمن الدولة (وتمت ملاحقة عدد منهم في أوقات لاحقة)، وقد تم ذلك خلال فترة ما كان يعرف بعصر التطبيع (أي إعادة فرض القيم الستالينية) خلال الأعوام 1969 - 1972. وكان هؤلاء بالطبع الموظفون الأكثر حداثة وتطوراً وديمقراطية واستقلالا، أي باختصار هؤلاء الذين فكّروا في العام 1968 بإجراء إصلاحات داخل أجهزة القوة التابعة للدولة. وبالتالي فقد جرى بعد 21 عاماً إعادة تأهيل الأعضاء السابقين في الأجهزة السرية، وتم السماح لعدد منهم (أقدّر عدد الذين عملوا في "لقطاع الأمني للدولة" وفي "القطاع غير العسكري" بحوالي مائة شخص تقريباً) بالعودة مجدداً إلى الخدمة الفعلية.

إذاً فإنه من الواضح بأن المخابرات السرية للنظام الشيوعي التشيكوسلوفاكي مرّت بعد العام 1968 بمرحلة من الجمود وعدم الاستمرار فيما يتعلق بقطاع الموارد البشرية خصوصاً. وقد ساهمت حالة التشدد الإيديولوجية التي اتسمت بها مرحلة التطبيع بمنع التطور التدريجي لأجهزة المخابرات نحو شكل من أشكال "الشيوعية الوطنية "التي كانت سائدة في تلك الفترة في الأجهزة السرية المجرية والبولندية. فالتطور الاجتماعي الشامل في كل من المجر وبولندا (برغم الإعلان المأساوي لحالة الطوارئ وقمع منظمة سوليداريتا) كان يتجه خلال تلك الأعوام نحو عملية التحرير التدريجية، ونحو حرية بارزة على الصعيد الثقافي وجزئية على الصعيد السياسي. ليس مستغرباً إذاً أن عامة الشعب هناك اكتفت بعد تغيير النظام بتسريح أفراد أمن الدولة فقط من

الخدمة، أي هؤلاء الذين كان يركّزون على ما يعرف بالعدو الداخلي.

لقد كان الهدف من عملية التطهير والتدقيق فرز موظفي أمن الدولة إلى ثلاثة مجموعات: الأولى التي بإمكانها أن تخدم ضمن الأجهزة السرية الجديدة، وتلك التي سيتم فرزها إلى الشرطة، والثالثة التي يجب أن تُحلّ بشكل كامل. ولأن اللجان المدنية ولجان التطهير كانت تعمل "كل على حدة"، بشكل ذاتي كلياً وبعيداً عن المركز، ودون إدارة أو أية تحضيرات من أي نوع، فالنتائج التي تحققت كانت غير منسجمة بشكل طبيعي وحتى أنها في بعض المقاطعات كانت غير جديرة بالثقة. لكن برغم كل ذلك فقد كانت تلك الخطوة هي الوحيدة الضرورية التي يمكن تنفيذها في تلك المرحلة، ولم يكن ممكناً القيام بها دون مساعدة كل هؤلاء العملاء الذين أعيد تفعيلهم، برغم الانتقادات الواسعة التي رافقت ذلك: فمن مِن العملاء الجدد توفرت له أية فكرة أصلاً عن أي شيء هذا إذا لم نقل تفاصيل وجوهر عمليات التطهير، أو ملفات الكوادر، أو المصطلحات الخاصة المستخدمة، أو كيفية التفكير في العالم الداخلي للقوى الأمنية؟

مكافحة التجسس

بعد حلّ أمن الدولة وبدء عمليات التطهير، نشأ في البلاد أول "خَلَفٍ لجهاز أمن الدولة "– أي جهاز مكافحة التجسس (كجزء من وزارة الداخلية) الذي أُطلق عليه اسم مؤسسة حماية الدستور والديمقراطية (ÚOÚD). وأصبح زدينيك فورمانيك الذي أعيد تأهيله أول مدير لهذه المؤسسة، لكنه لم يصمد في منصبه إلا شهرين فقط بسبب الاضطرابات التي كانت قائمة في وزارة الداخلية. بعد ذلك استلم المنصب ولمدة ثلاثة أشهر تقريباً نائب وزير الداخلية الجديد والمعارض السابق يان رومل. وبعد الانتخابات الأولى في حزيران 1990 انتقل منصب المدير إلى ييرجي مولير، القائد الطلاّبي في فترة الستينات. في تلك الفترة دُعي أعضاء كثيرون في اللجان المدنية ولجان التطهير لكي ينضموا إلى

الأجهزة السرية الجاري بناؤها. ونشأت نتيجة لذلك مشكلة جديدة: فالأشخاص الذين كانوا يدقّقون هم الذين اختاروا الموظفين الذين سيعملون تحت قيادتهم في المستقبل.

لقد تشكّلت مؤسسة حماية الدستور والديمقراطية (ÚOÚD) في الأعوام 1990 و1991 من مجموعات مختلفة كلياً من جهة الأفراد. وتشكّلت المجموعة الأولى من الأعضاء "السابقين" في أمن الدولة (STB) الذين نجحوا بالبقاء بعد مشروع التطهير والتدقيق. كما تشكّلت أيضاً من أعضاء الوحدات المتخصصة في "النضال ضد العدو الخارجي" وتشكيلات "حماية الاقتصاد"، ومن ثم التشكيلات المتخصّصة بتأمين الصيانة الفنية والتقنية (باستثناء حالة وحيدة، فإنه لم يكن بين هؤلاء أشخاص من عمل خلال العهد السابق ضد ما كان يعرف بالعدو الداخلي). وفي المرحلة الأولى شملت العملية مئات من العناصر المخابراتية السابقة، أما في الأعوام التالية وبعد موجة عمليات التأهيل وإعادة الهيكلة فلم تشمل إلا عشرات منهم فقط. الأمر الأكيد الذي ساد في تلك الفترة هو أن هؤلاء العملاء لم يتبوؤوا المناصب القيادية، وكانوا في الغالب أشخاصاً يُتقنون الأمور الحرفية المرتبطة بالعمل المخابراتي، وكانوا منضبطين ومخلصين جداً للقادة الجدد. المجموعة الثانية تشكلت من العملاء الذين أعيد تفعيلهم وتقاعدوا بعد عامين من ذلك. وتمثّلت المشكلة الرئيسية لدى هؤلاء في أنهم كانوا يفهمون دور الأجهزة السرية كما لو كانوا في الستينات، ولم يتمكنوا من الاستيعاب بأن العالم قد تغير بشكل جذري. لكن برغم ذلك فإن خبراتهم شكّلت في غالب الأحيان وفي كثير من المفاهيم المدرسة التي كان يستفيد منها العملاء الجدد. وجاء من السلك المدني "أشخاص جدد"، كانوا أعضاء في المعارضة السابقة بشكل خاص (وقد احتل هؤلاء المناصب القيادية) وفي بعض الفترات الأخرى أصدقاءهم ومعارفهم. وكان مشروع القبول في بداية الأمر "ثورياً" جداً وشكلياً، أي دون أية مراعاة لمسألة الكفاءة. لذلك فقد ظهر بين أعضاء جهاز مكافحة التجسس بعض الأشخاص الذين لم يملكوا أدنى المؤهلات التي تخوّلهم أن يصبحوا موظفي دولة. ويمكن وصف المجموعة

الأولى بأكملها بأنها كانت في البداية شبيهة بمجموعة تائهة من الشباب غير المنضبط.

في الواقع فإن تساؤلات واضحة مثل "لماذا يجب أن تكون هناك أجهزة مخابرات؟ وكيف يجب أن تعمل؟"، لم تطرح أبداً للنقاش، بل كان يتم الإشارة في بعض الأحيان إلى التصور غير الواضح المعروف بـ "الدفاع الدائري". وكان الاعتقاد السائد بشكل عام هو أن تطور القطاع الأمني بأكمله، بما فيه الأجهزة السرية، يجب أن يمر عبر طريق من التطور المستمر، أي التغيير التدريجي على صعيد الأفراد لكن دون أن يتم إلغاء الأجهزة الأصلية للتجسس ومكافحة التجسس. وقد تبنّت الدول الشيوعية السابقة المجاورة لنا هذه الطريقة أيضاً، ولم ينشأ خلاف حول هذا الأمر إلا فيما يتعلّق بحجم وسرعة عملية تحويل الطاقم القديم.

كان الجميع يعلم بأن الأجهزة السرية يجب أن تتمتع في الدولة الديمقراطية بتفويض استناداً للقانون. لكن أحداً لم يدرك - وهذا يسري على جميع المجموعات المدرجة أعلاه - حجم التغييرات التي حدثت خلال العشرين عاماً الماضية في الديمقراطيات الليبرالية الحديثة ارتباطاً بعلاقة المواطن وسلطة الدولة. ولم يدرك أحد بالكامل أنه يجب أن تكون هناك حدود لفرض السرية، وأن العلاقات الشفافة مع مؤسسات الدولة ضرورية، وأن الأجهزة السرية في الدول الديمقراطية تقدّم عادة تقارير سنوية، وأنه مفترض عليها (بنسبة معتدلة) أن تتواصل مع وسائل الإعلام، وأنه يجب عليها الخضوع للرقابة البرلمانية. لكن من الضروري التأكيد في هذا السياق بأن مبادئ تحمل المسئولية وتقديم الحسابات (ما يوصف باللغة الانجليزية بكلمة *accountability*) في الأجهزة السرية لم تنشأ حتى في أوروبا الغربية إلا في تلك المرحلة، أي بداية التسعينات، وبالتالي فإنه ليس مستغرباً أننا لم نطّلع عليها إلا لاحقاً.

التصور الآخر المصادق عليه بشكل جماعي كان يقضي بفصل جهاز مكافحة

التجسس بصفته "قوة للحصول على المعلومات" عن وزارة الداخلية والشرطة بصفتهما "قوة تنظيمية – قمعية". وقد عنى ذلك الاختيار الواضح للأجهزة السرية ذات التأثير الداخلي دون أن تتمتع بأية صلاحيات عقابية قانونية أو بوليسية، على غرار ما هو قائم في ألمانيا وبريطانيا (أما البولنديون فكان اختيارهم مختلفاً، حيث أن جهازهم السري لمكافحة التجسس لا يزال حتى اليوم يتمتع بصلاحيات التحقيق الجنائي). لكن الموضوع المرتبط بموعد وكيفية فصل جهاز مكافحة التجسس عن وزارة الداخلية تحول إلى مادة للنزاع السياسي الحاد، حتى على المستويين البرلماني والإعلامي. وفي تلك الفترة كان بعض أعضاء جهاز مكافحة التجسس ينظرون بعين الريبة حيال طريقة تصرف وزارة الداخلية (والعكس صحيح). والموضوع الآخر الذي خضع للنقاش في تلك الفترة ركز على إمكانية وضع الأجهزة السرية تحت الرقابة الحصرية للبرلمان.

الجدد والقدامى

العلاقة التي نشأت بين الأعضاء الجدد والقدامى اكتسبت طابعاً تكاملياً فريداً من نوعه. ويمكن تفسير ذلك بطريقة مبسّطة للغاية – الأعضاء الجدد كانوا يتولّون القيادة، والأعضاء الذين أعيد تفعيلهم يضعون التصور، والأعضاء السابقون كانوا يحدّدون كيفية العمل. وبهذا فإن حالة التكامل المذكورة تمثّل إلى حد ما أيضاً شكلاً مشتركاً وملائماً من ظاهرة نشوء الطفيليات. حيث وإن لم يكن الأعضاء الجدد محترفين لكنهم كانوا أصحاب نوايا حسنة، أما هؤلاء الذين كانت لهم تجربة خاصة بسبب كونهم في السابق محط اهتمام الشرطة السرية للنظام البائد، فقد جسّدوا من خلال هذه التجربة على الأقل ضمانة ذاتية بأن لا تلجأ الأجهزة السرية الجديدة للممارسات المقزّزة لسابقاتها – لكنها لم تجسّد ضمانة مطلقة بالطبع (باعتبار إغراءات ملذات السلطة). وكان هناك كثير من العمل المفترض القيام به بعيداً عن التجاذبات الداخلية والدفاع الذاتي عن الجهاز، ولم يكن الأعضاء الجدد قادرون على القيام بها بالشكل

المطلوب (باختصار، فإن الدورات التدريبية في الخارج لم تشكّل العصا السحرية التي ستجعل من هؤلاء خبراء أكفاء في مجال عملهم). وقد أمّن الأعضاء الجدد للأعضاء السابقين الحماية مقابل عملهم المنجز، وتحولت العلاقة العملية بين الزملاء إلى روابط مشتركة أوثق، وحتى إلى صداقات إنسانية.

في غضون عامين تغير بشكل جذري موقف الأشخاص المقرّبين من هؤلاء الذين قرروا الانضمام إلى الأجهزة السرية الجديدة. ففي شهر نيسان من العام 1990 حظي الشخص المعني بتقدير واحترام كبيرين لشجاعته بالدخول إلى "عرين الأسد"، وبعد ذلك أصبح لفترة من الزمن بمثابة قناة مفيدة تعمّم من خلالها بعض الأمور الحقيقية أو المزيفة التي كانت تُعتبر محل اهتمام لدى عامة الشعب، لكنه أصبح بنظرهم في النهاية عضواً في مجموعة من الهواة الذين يستحقون الشفقة، أو شرطي مثير للشبهات. واستناداً للأنباء الإعلامية الصادرة في ذلك الوقت والتي ركزت على الفشل الذريع للقوى الأمنية الجديدة، فقد بدت الأمور هكذا بالفعل، ولم يكن ملاحظاً أبداً وبشكل عام أن تلك المرحلة شكّلت مرحلة إبداع نوعية داخل جهاز مكافحة التجسس. لكن الواقع أنه كان لظاهرة عدم الاحترافية بعض المنافع المحدودة، مثل النظر بشكل جديد نحو العالم والتمتع بالحماس في العمل.

بعد فترة من التأقلم مع العمل ساهم العملاء الجدد بكشف بعض الخيوط المرتبطة بقضية الهجوم الإرهابي فوق بلدة لوكربي على سبيل المثال. واكتشفوا في الوقت المناسب العوارض الأولى لأشكال الجريمة الاقتصادية الجديدة، وهو ما لم يكن أحد من زبائن الأجهزة يرغب كثيراً بسماعه في تلك الفترة، وبدؤوا يراقبون وبشكل ناجح نشاطات وتحرّكات المتطرّفين، وتعاونوا مع الشرطة في مواجهة الجريمة المنظّمة ذات الطابع المافيوي. ولحد ما فقد حلّت كثير من هذه النشاطات مكان النشاط العملي والتحقيقي لأجهزة الشرطة، التي لم تكن قادرة في البداية على التعامل مع المواضيع الجديدة.

لقد شكّل التهديد المخيف والمحتمل المتمثّل بالأذى الذي قد يتسبب به عملاء أمن الدولة المصروفون من خدمتهم في البداية مصدر قلق حقيقي. وقد راقب جهاز مكافحة التجسس هذا الأمر لكنه تمكّن بعد فترة من وصف درجة الخطورة بأنها غير كبيرة. فأعضاء جهاز أمن الدولة السابق كانوا مسرورين من عملهم في القطاع التجاري ولم يثيروا القلق بأغلبيتهم العظمى. من الجدير بالذكر في هذا السياق أنه لم تكن هناك كفاية من الأشخاص الجدد، كما لم يكن تدفق النوعيات الجيدة إلى جهاز مكافحة التجسس كافياً، وهناك ملاحظة أخرى : فقد اتسمت تلك الفترة المليئة بالاضطرابات بظاهرة أخرى فريدة في الواقع – الأعداد غير المحددة للزيارات والبلاغات الكثيرة من قبل الأفراد المضطربين نفسياً وغيرهم من أصحاب النزعات التآمرية. وكان يبدو وكأنه لانهاية لعدد المؤامرات والكنوز المخبّئة تحت الأرض والملاجئ المحصنة التي كان من المفترض البحث عنها! لكن برغم ذلك فقد شكّل كل ذلك مدرسة مفيدة للتفكير الناقد.

الانضمام للنادي

الأمر الذي كان مثيراً للاهتمام هو كيف تعاملت أجهزة المخابرات التقليدية في الدول الديمقراطية الليبرالية اليورو أطلسية مع الأجهزة السرية الناشئة حديثاً في الدول الشيوعية السابقة في وسط أوروبا. فبعد مرحلة قصيرة من الاتصالات التعارفية "تم قبولنا المبكر في النادي"، ومن ثم بدأت الاتصالات النشطة المتبادلة، وشارك أعضاؤنا في عمليات التدريب وما شابه. وقد تم ذلك على الأرجح نتيجة للجهود التي بذلها "الأشخاص الجدد "، وخصوصاً برعاية مباشرة من مكتب رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل.

لم يكن هناك أي معيار دولي يحدد أو ينصح أو ينظّم "كيفية ترتيب الأجهزة السرية"، لا داخل حلف الناتو ولا حتى في الاتحاد الأوروبي. كانت هناك فقط بعض النصائح الدبلوماسية التي تعرف بـ "الأساليب الأفضل"، والتي قدّمت الخطوط العريضة الوحيدة: الإدارة المدنية والرقابة الديمقراطية على القوات

المسلّحة والقطاع الأمني، وعدم التحيّز الحزبي، والطلب الخاص بإصلاح موقع وصلاحية الأجهزة السرية من خلال القانون، رقابة مستقلّة خارجية من قبل البرلمان أو أي مؤسسة أخرى شبيهة. وتشير دراسة حديثة صادرة في العام 2002 عن مركز الدراسات في جنيف بشأن الرقابة الديمقراطية على القوات المسلّحة، بأن الحل الأفضل يتجسد بالتقسيم المؤسساتي بين مهمات أجهزة الاستخبارات والقوى الأمنية الداخلية. فكل منها يعمل ضمن نظام قانوني مختلف وليس ملائماً بالتالي دمجها في منظمة واحدة. وقد تم اختيار هذا النموذج في تشيكوسلوفاكيا، وإن بشكل غير مقصود تماماً.

بجميع الأحوال فإنه لم يكن للشركاء الغربيين أي مأخذ على الوضع القائم في الأجهزة السرية الجديدة والتي كان لموظفي الجهاز الشيوعي السابق حصة محددة فيها. وإذا تعمّقنا في التفكير حول العلاقات مع الأجهزة الغربية، فيجب علينا أيضاً أن نفكّر في "مصالحهم ومصالحنا الوطنية".

تقسيم تشيكوسلوفاكيا

الجو العام الذي ساد بعد إنهيار الشيوعية في وسط أوروبا وخصوصاً بعد تفكّك الاتحاد السوفييتي تمثل بشعور من الحماس والخيال حول "العالم الذي أصبح آمناً في الوقت الحاضر". وقد انعكس شعور المرحلة ذلك في البيئة التشيكية من خلال المفهوم الذي كان سائداً "بأننا صغار وضعفاء". وكانت الأجهزة السرية التابعة للدول الديمقراطية الليبرالية في المحيط اليورو أطلسي تعيش بعد انتهاء الحرب الباردة بأزمة دائمة تبحث من خلالها عن هويتها (فقد تم خفض عدد أفرادها وحتى ميزانيتها). ولم يكن ممكناً أن تتجنّب ذلك الأجهزة السرية الناشئة حديثاً في المجتمعات الديمقراطية الجديدة. وكانت المشكلة بالنسبة للأمريكيين أنفسهم، وبالطبع للتشيكوسلوفاكيين أيضاً، تنحصر في "تحديد العدو وأشكال التهديد ".

بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا فإن الموضوع السياسي المركزي الذي كان سائداً

خلال العامين الأوّلين بعد الانقلاب تمثل أولاً بإيجاد حل للترتيب القانوني للجمهورية الفدرالية، أي انطلاقاً من الضغط الذي مارسته سلوفاكيا الطامحة بالتحرر والذي كان يتوجه نحو الجمود الدستوري وثانياً اختيار نموذج عملية التحول الاقتصادي. وقد ساهمت نتائج الانتخابات التي جرت في صيف العام 1992 بتوضيح هاتين المشكلتين الرئيسيّتين بشكل مسبق، فتم اختيار الطريق الصحيح للتحول الاقتصادي وبالتالي تقسيم جمهورية تشيكوسلوفاكيا الفدرالية إلى دولتين.

ولم تبق هناك طاقة لحل المشاكل الأمنية. فالنخبة الحكومية الجديدة لم تعرف ما هي الأجهزة السرية وكيف تتشكّل، وفي غالب الأحيان لم توليها الاهتمام المطلوب، ولم تعرف كيف تقودها أو توجهها من خلال الأوامر أو تراقبها. وقد ساهمت هذه اللامبالاة وعدم التفهّم وحالة التوتر الشاملة السائدة في تلك الفترة بتشويه صورة الأجهزة السرية مجدداً في نفوس المواطنين، وبالتالي صعّبت عملها وإمكانية تطورها الاحترافي اللاحق. وكانت الأجهزة التشيكية تحصل على التقييم والتقدير الإيجابيين عادة من الشركاء الأجانب بدلاً من أن تحصل عليه من المسؤولين في السلطة المحلية. وحاولت هذه الأجهزة حماية نفسها بشكل مقابل، لكن يمكن القول أيضاً بأنه كان لديها الكثير جداً من الوقت لكي تهتم بنفسها فقط، بدلاً من أن تهتم بالمهام التي أنشئت من أجلها.

لقد واجه جهاز مكافحة التجسس صدامات خارجية مؤلمة وخلافات داخلية. وفي العام 1991 نشأ جهاز المعلومات الأمنية الفدرالي (FBIS) الذي كان قد استقلّ بشكل نهائي عن وزارة الداخلية، وكان مدراؤه يتبدّلون باستمرار. وكانت مكاتبه الإقليمية موجودة في المدن الرئيسية للمقاطعات لكن الجهاز بأكمله كان يعمل بالأحرى كتجمع كونفدرالي بين مؤسسات وأجهزة تتعاون فيما بينها، ويأخذ نشاطه أحياناً شكلاً من الدراما الارتجالية. وكان الضعف الرئيسي يتجسّد بفقدان السيطرة الإدارية على الجهاز بأكمله. وبعد تأسيس

الجمهورية التشيكية أعيدت تسمية جهاز مكافحة التجسس المدني ليصبح جهاز المعلومات الأمنية للجمهورية التشيكية (BIS ČR)، ومنذ العام 1994 تم شطب كلمة الجمهورية التشيكية ليصبح جهاز المعلومات الأمنية (BIS). الأمر المثير للاهتمام هو أن طريقة التوظيف في المكاتب السلوفاكية تلوّنت أكثر بصبغة "سياسية – حزبية" من المكاتب التشيكية.

بوميرانغ (انعكاس الفعل على الفاعل)

خلال الأعوام 1993 و1994 جرت في الجمهورية التشيكية خطوات تحويلية هامة شملت المجتمع بأكمله. فقد نشأت أنواع جديدة من الملكية، وتأسست الأحزاب السياسية الجديدة وكان التشيك يملكون ما يوازي ثقة النفس التي يتمتع بها عادة أنجح طالب في أوروبا. وظهر في وسائل الإعلام رأي جديد حول عمليات التحول المستمرة في تلك الفترة. واعتمد ذلك على أبسط ردة فعل حيال سقوط الدكتاتورية ذات الطابع السوفييتي المتمثلة في موجات من "الحساسية اليمينية "المرتبطة بالعداء المدوّي للشيوعية. وفي نفس الوقت بدأت حالة الحماس التي سادت بعد التغييرات تخف تدريجياً وظهر نقاش بخصوص تصفية الحسابات مع الماضي. ووُضعت مخابرات الدولة الشيوعية السابقة (STB) تحت الضوء مجدداً بصفتها أحد ممثلي الشر وبالتالي لعبت دور المذنب. كما تم وضع الأجهزة السرية الجديدة لتلعب دور المشارك بالذنب، حيث "كيف بإمكانها العمل بشكل جيد وفي صفوفها أعضاء من مخابرات الدولة السابقة؟".

وأعيدَ مجدداً طرح سؤال حول ما إذا كان من الملائم اختيار طريقة التغييرات المتواصلة. ألم يكن من الأفضل اختيار "حل الصفر" الذي خضع لنقاش مستمر – أي صرف جميع أعضاء الأجهزة السابقة وبناء أجهزة جديدة من البداية كلياً؟ وكان معارضو حل الصفر يستخدمون جدلية تحذّر من حقيقة مفادها أن العميل المحترف لا ينضج إلا بعد فترة تمتد من سبعة إلى عشرة أعوام، وبالتالي فإن الجهاز السري سيبقى حتى تلك الفترة ضعيفاً وغير قادر على

حماية البلاد. وهذه جدلية قوية حقاً، ولذلك فإن الدفاع عن الحل المصادق عليه تطلّب الكثير من الشجاعة. وقد بحث مدراء الأجهزة عن حلول وسط مقبولة، أحياناً متناقضة مع موقفهم وتوجهاتهم السابقة.

لكن بمجرد أن يتم اختيار الحل، وإن كان ذلك لم يتم عن سابق إدراك وتخطيط، فإنه يرسم ملامح التطور القادم ويمنع بالتالي العودة إلى نقطة الصفر مجدداً. ولذلك فقد اختارت الأجهزة السرية التشيكية طريق "التغييرات المتواصلة"، واستخدمت أحياناً عمليات إعادة التنظيم المكثفة، واضطرت أحياناً أخرى لأن تبطئ لأسباب تقنية. وحسب رأيي العملي الناجم عن المراقبة، فإن مراكز العمل السرية التي نضجت بشكل احترافي وعملي هي تلك التي كانت تضم في البداية جزءاً أو أغلبية من الناس الجدد، لكن كان يوجد إلى جانبهم أيضاً بعض الأشخاص "السابقين" الذين كانوا يعملون معهم. أما مراكز العمل الأقل نجاحاً فكانت تلك التي كان يوجد فيها غالبية من العملاء السابقين أو تلك التي لم يكن يوجد فيها أي شخص منهم. إن ملاحظاتي "المتواضعة" متناسقة مع نتائج الدراسات المتخصصة حول عملية التحويل، والتي تشير بشكل عام بأن التطور المستقر يتم عادة في تلك الدول التي تستخدم جزءاً من النخبة القديمة لتحقيق التحول من الدكتاتورية نحو الديمقراطية. لكن هذا الرأي منتشر في الدوائر الأكاديمية فقط، حيث أنه لا يوجد حتى الآن من يريد التعبير عنه في النقاشات السياسية أو الإعلامية العامة.

وهناك ملاحظة مهمة أخرى. أن للأجهزة السرية رسالتها وأهدافها، وباستثناء الفترة القصيرة التي تحلّ مباشرة بعد استلام السلطة من قبل النظام الجديد (حيث يجب عليها العمل من أجل تأمين الأرشيف والممتلكات)، فإنه لا يجب على تلك الأجهزة أن تلعب دور المؤسسة التي تتولى عملية اجتثاث الشيوعية. وفي حال كانت هناك إرادة سياسية وجو اجتماعي ملائم يسمح بإطلاق عملية الأرشفة ولاحقاً الإجراءات القانونية لتصفية الحسابات مع النظام السابق، فإنه يتوجب أن توكل هذه المهمة إلى مؤسسات جديدة أخرى. بالطبع إن صداماً من

المصالح المتناقضة والمشروعة سيتم بينها وبين الأجهزة السرية، ولن يكون من السهل أبداً تحقيق التوازن في مثل هذه المسائل.

لقد كانت خطة وزارة الداخلية الفدرالية خلال الأعوام 1990 أو 1991 تتمثل في حلّ المخابرات بشكل كامل أو على الأقل تغييرها إلى مؤسسة منفعة عامة لتقييم الصحافة الأجنبية في إطار اتفاقيات من الاحترام المتبادل مع قوى الخارج. وكان مفترضاً في البداية بالطبع تفكيك قواعد المخابرات الشيوعية السابقة في الخارج، بما فيها تلك التي كانت تعرف بأنها غير شرعية. ولم يكن ذلك هدفاً تافهاً على الإطلاق. فقد كان من الممكن على سبيل المثال إرسال مسلحين ليحتلوا مكاتب مخابرات الدولة الشيوعية السابقة في مقاطعة من المقاطعات، وختم المكان بالشمع الأحمر وصرف أعضاءه، لكن ذلك لم يكن ممكناً حصوله في عاصمة دولة أجنبية. وقد تولى عملية تفكيك المخابرات الشيوعية الأشخاص الذين كانوا على علم بأسلوب عملها، أي أعضاؤها السابقون الذين أعيد تأهيلهم، باعتبار أن أساليبها لم تتغير كثيراً منذ الستينات. ولذلك فإن هؤلاء الأشخاص الكبار في السن يستأهلون الشكر الذي لم يحصلوا عليه من الوطن. لكن في المراحل التالية أصبح عدد من هؤلاء للأسف يشكلون عقبة أمام التطور التالي.

النصف الأول من التسعينات كانت خدمة الاستخبارات الأجنبية تمر بمرحلة الدفاع والتخبط محاولة إيجاد طريق للخروج من مأزقها هذا. فقد أُبعدت هذه المخابرات (بعكس بولندا والمجر وسلوفاكيا) عن بيئتها من قبل شريكها وزبونها الطبيعي، أي وزارة الخارجية والخدمات الدبلوماسية. وأتجرأ على القول بأن الطرد الشامل للعملاء من الخدمات الدبلوماسية منح موظفي وزارة الخارجية شعوراً من التطهير الذاتي. وكان ذلك الشعور خاطئاً بالطبع. ولم تعد العلاقات المتبادلة إلى سابق عهدها إلا في الأعوام 1997 – 2000. إن عمل المخابرات المدنية يجب أن ينبع بطبيعة الحال من التصور الخاص بالسياسة الخارجية والمصادق عليه، ولا يجب أن يؤثر بشكل سلبي على العمل

الدبلوماسي. لكن بإمكانه أن يقدم مساهمة مفيدة جداً من خلال استخدام أدواته المحددة للحصول على المعلومات المطلوبة.

المجر وبولندا

تم خلال الأعوام 1990 – 2004 استبدال تسعة مدراء في قيادة جهاز مكافحة التجسس المدني التشيكي، وستة في قيادة المخابرات الأجنبية. وباستثناء اثنين من هؤلاء، فإن جميعهم لم يكونوا شيوعيين سابقين، بل كان من بينهم حتى أربعة من السجناء السياسيين السابقين وخمسة من الموقعين على "ميثاق 77 "المعارض. وقد شغلت حوالي عشرين شخصية من الموقّعين على الميثاق المذكور مراكز قيادية مختلفة في جهازي مكافحة التجسس والمخابرات. وبالرغم من أن هذا الأمر لا يعكس أي شيء محدد حول القدرات الإدارية والقيادية لهؤلاء الأشخاص، إلا أنه يشكّل مؤشراً إيجابياً حول الحكومات اليمينية واليسارية في تشيكوسلوفاكيا ولاحقاً في الجمهورية التشيكية.

كان الوضع مختلفاً في المجر. فعندما استلمت حكومة أوربان زمام السلطة في البلاد خلال خريف العام 1998، عيّنت على رأس المخابرات ومكافحة التجسس ضباطاً من الأجهزة الشيوعية السابقة. وكان الأمر أكثر تعقيداً في بولندا. فمنذ العام 1990 ولغاية 2002 مورست مهام المخابرات المدنية من قبل "مؤسسة حماية الدولة "التي دمجت وظيفتي المخابرات ومكافحة التجسس. ومنذ العام 2002 يقوم جهازان مستقلان بممارسة هذا الدور. أما في الأعوام 1990 – 2002 فكان مدراء المؤسسة المذكورة يأتون من صفوف النشطاء السابقين في حركة سوليداريتا المعارضة، باستثناء شخص واحد من الكوادر القديمة والذي تم تعيينه خلال الفترة التي تولّت فيها حكومة يسارية زمام السلطة.

لقد امتلكت بولندا دائماً جهازاً مخابراتياً نوعياً. ولم يتغير هذا الأمر حتى بعد

العام 1989 حيث وبالرغم من حدوث عملية تطهير جزئية في الأجهزة السرية، لم يتم تفكيك الشبكات المخابراتية الأصلية. والضباط الذين بقوا في الخدمة أعلنوا في غالب الأحيان ولاءهم للنظام والرئيس الجديدين. وكان معروفاً عن الرئيس فاليسا بأنه كان ضعيفاً أمام هذه المؤسسة وكان يستفيد من خدماتها بكل سرور. وكان مدراء المخابرات العاملون ضمن إطار المؤسسة المذكورة – في عهد الحكومات اليمينية وحتى اليسارية – من الكوادر القديمة دائماً.

من جهتها لم توافق الأحزاب والحركات السياسية المتناثرة على يمين وسط الساحة السياسية أبداً ووجد ما يعرف بالضباط الموالين، وخصوصاً هؤلاء الذين عملوا قبل العام 1989 في الشرطة السرية البولندية. لكن الحقيقة الماثلة كانت أن اليمين لم يكن يتمتع بتمثيل قوي وموحّد داخل البرلمان، ولم يكن يملك بالتالي التفويض اللازم لتغيير أي شيء في هذا الوضع. وقد تغير ذلك من خلال توحيد المجموعات التي نشأت في مرحلة ما بعد منظمة سوليداريتا ضمن التحالف الذي كان يعرف بـ (AWS) في العام 1998. وقد شهد هذا التحالف نقاشاً حول "خيار الصفر" في الأجهزة السرية، والذي تمثل باقتراح حل الأجهزة السرية والبدء من جديد. لكن ذلك لم يحدث في نهاية المطاف. فقد ساهمت بعض القضايا بالكشف عن وجود روابط سياسية بين تشكيلات قيادية مختلفة في المؤسسة وبعض أقطاب الصراع السياسي الداخلي في بولندا. وحتى الآن فإن مسألة تسييس الأجهزة السرية في بولندا تعتبر مشكلة قائمة.

سلوفاكيا

تعتبر سلوفاكيا أيضاً حالة خاصة. ففي الأعوام 1995 – 1998 استلمت قيادة الأجهزة السرية المدمجة (SIS) (الأمن الخارجي والمحلي) شخصيات ضعيفة ساهمت من خلال أفعالها بتعميق العزلة الدولية التي كانت تعاني منها سلوفاكيا في تلك الفترة. وشهدت الأجهزة السرية السلوفاكية خلال الفترة ما بين 1993 و 2004 (بعكس تشيكيا) سلسلة من التغييرات التالية على الصعيد

الفردي. وفي العام 1993 "تخلّت" عن عملية إشراك أعضاء الأجهزة السلوفاكية السابقة (FBIS)، وتم طرد الكثير من الأشخاص لكن في نفس الوقت قبول الأعضاء السابقين لجهاز أمن الدولة (SB). وبعد استلام الحكومات الديمقراطية لزمام السلطة في البلاد في خريف العام 1998 كان من الضروري التخلّص من هؤلاء العملاء السابقين.

لذلك قرر المدير الجديد في العام 2003 وبعد أعوام طويلة تبنّي "خيار الصفر" بشكل مفاجئ، وودّع بالتالي ما تبقى من ضباط عهد مخابرات الدولة الشيوعية السابقة (**STB**) حتى هؤلاء الذين كانوا يخدمون بولاء تام. هذا التطور شكّل حالة من النضج الاحترافي للأجهزة لكنه ساهم بإثارة الظاهرة السلوفاكية المثيرة للقلق والتي تعرف بالأجهزة المتوازية. فالضباط المطرودون أخذوا يعملون بشكل مخابراتي لصالح مؤسسات محددة غير حكومية. ومقارنة بالدول المجاورة المذكورة، وبغض النظر عن رأي قسم من الصحفيين، فإن تورط وتدخل الأجهزة السرية التشيكية في عالم السياسة الداخلية كان ضئيلاً جداً.

إن خيار الصفر المذكور لم يلق ترحيباً من قبل أي من الدول المذكورة ولذلك لم تتبناه بل اختارت طريق التغيير التدريجي. ففي تشيكيا توصلت الأجهزة السرية المدنية والعسكرية (VOZ) بعد بضعة أعوام إلى حل "قريب من الصفر"، وفي سلوفاكيا - بعد التطور المذكور أعلاه - إلى تبنّي خيار الصفر بشكل متأخر لكن مع تنفيذ متسرّع نسبياً، في حين كانت بولندا وخصوصاً المجر الأبعد عن مسألة تبني خيار الصفر هذا. وفي أستونيا وبشكل أقل نجاحاً وحتى في لاتفيا، تم إنشاء أجهزة سرية جديدة بالاعتماد على أشخاص وشباب جدد بشكل خاص.

ماذا كان يمكن أن يحدث لو...

هذا السؤال يكون عادة محور المقالات التاريخية المتخصصة والمعتمدة على حقائق متناقضة. وأحياناً أفكر بدوري عمّا كان من المفترض القيام به لكي تتم عمليـة تحويـل الأجـهزة السرية التشيكوسلوفاكية والتشيكية بأقل الآلام الممكنة، دون ثغرات كبيرة وبنتيجة أكثر فعالية. وعما إن كان بإمكاني أن أعود بالزمن إلى الوراء فأعود إلى عام 1990 لكي أقدم النصيحة لنفسي ولزملائي بالاستفادة من العبر التي استخلصتُها على الشكل التالي: إن عملية تحويل الأجهزة السرية مكلفة وطويلة ولا يمكن تنفيذها دون أخطاء موجعة. ويجب على بعض الأشخاص المحدّدين أن يستعدّوا بشكل مسبق ومسؤول لتولي دور القيادة وتنسيق وتوجيه الأجهزة السرية في المجتمع الديمقراطي. ولا يجب على القائد المستقبلي للأجهزة السرية أن يجسّد شخصية تقف إلى جانب أي من أقطاب الإيديولوجية المصتّفة على الساحة السياسية بشكل حاد. ولا يجب أن يكون مهاجراً من البلاد منذ زمن بعيد، كما لا يجب أن يكون رجل أعمال، ولا حتـى جندي محتـرف. هـل نحـن بصـدد البحـث عـن كـاهـن إنجيلي (شخص مثالي)؟

من الضروري دراسة الأنظمة الخارجية، لكن بشكل مستمر ومع دراسة جميع التصورات ووجهات النظر. فكل حل خارجي ينبع من ظروف تاريخية محلية محددة ولم ينشأ بالتالي نتيجة تفكير جذري ومتعمّد. والتعريف المختصر لا يكفي، فالشيطان مختبئ في التفاصيل كما هو معروف. ويمكن استخدام مزيج مـن الأمثلـة الخارجيـة لتحقيـق الحـل الذاتي. وفيما يتعلق بالشرطة السرية السابقة فيجب حلّها في أسرع وقت ممكن بعد استلام السلطة، لكن ليس مفيداً حشـر أفرادهـا في وضـع الاجتماعي الصعب. ويجب حمايـة أرشيف الشرطة السـرية السـابقة بـدقة. كمـا يجـب التمييز بيـن التشكيلات المنفردة للأجهزة السرية السابقة – فبعضها كان يقوم بما ستقوم به الأجهزة الجديدة.

ويبدو بأن الاختيار الأفضل بعد سقوط الأنظمة غير القادرة على التكيّف (أي الشمولية والدكتاتورية) يتمثل في بناء أجهزة جديدة من البداية. لكن قد

يكون من الصعب كلياً في المرحلة الأولى التخلّي عن مسألة استخدام الأعضاء السابقين لجهاز النظام الساقط. ويجب أن يوعد هؤلاء على سبيل المثال بالحماية لمدة خمسة أعوام، على أن يتم (لاحقاً) استبدالهم بآخرين وتعويضهم بسخاء. والوعد يجب أن يُحترم وينفّذ بطبيعة الحال. ويجب بالضرورة التواصل في أسرع وقت ممكن وبشكل مكثّف مع النخبة السياسية الجديدة وتثقيفها. فخلال وقت قصير ستضطر الأجهزة السرية للحصول من المسؤولين الدستوريين الجدد على المهام والحدود المفروضة. وبعد المرحلة الأولى من عملية تدمير الأجهزة السابقة والتأهيل السريع للأجهزة الجديدة (لا يجب أن يستمر ذلك أكثر من عام أو عامين)، فإنه من الملائم إيجاد طريقة للتواصل مع وسائل الإعلام والمواطنين. إن الأجهزة السرية تحمي الدولة التي تنتمي إليها ضد التهديدات الآنية الماثلة، وليست مؤسسة لتصفية الحسابات مع الماضي الوطني. ويجب العمل بشكل مكثف لكن مدروس من أجل ضم شباب جدد وتدريبهم. كما يجب على قادة الأجهزة الذين يتسلّمون مهامهم مباشرة بعد عملية الانقلاب أن يتذكروا دائماً مسألة خروجهم في الوقت المناسب. ويجب أن يحل مكانهم بشكل تدريجي - في وسط الفترة الانتخابية إن أمكن - محترفون جدد من داخل الجهاز نفسه.

بيتر زيمان

درس بيتر زيمان العلوم الطبيعية. في نهاية الستينات كان فاعلاً في الحركة الطلابية. في السبعينات والثمانينات عمل في مجال تخصصه لكن في المهن اليدوية ولاحقًا الفنّية. وقع في العام 1997 على ما يعرف بميثاق 77. في العام 1990 أصبح عضوًا في اللجان المدنية، وعمل منذ العام 1990 وحتى العام 1998 في جهاز مكافحة التجسس. عيّن في الفترة 1998 - 2001 مديراً للمخابرات المدنية.

تحويل الجيش

يان إيخلر

بعد انهيار النظام الشيوعي كان الجيش السابق يضم 160 ألف جندي. وكان مبرمجاً بشكل خاص للقتال في الخط الأول ضد التشكيلات الثانية والخامسة التابعة لجيش جمهورية ألمانيا الفدرالية، وضد الفرقة الثانية التابعة للجيش الفرنسي. ولم يكن مفترضاً أن يتدخل الجيش السوفييتي إلا في خط القتال الثاني. وبهذا، فإن الجيش التشيكي الذي كان يجسّد قوة حلف وارسو المتمركزة في أقصى الغرب، قد تشكّل خلال فترة نهاية الحرب الباردة من جيشين للقوات البرية يضم كل منهما أربعة فرق، ومن جيش للقوات الجوية، وآخر للدفاع الجوي، وجيشين متمركزين فوق الأراضي السلوفاكية (كان طابعهما تعليمياً، بمعنى أن هدفهما الرئيسي كان ينحصر في إعداد صفوف الضباط للفرق القتالية والقطع العسكرية المتواجدة فوق الأراضي التشيكية)، وفرقتي صواريخ مستقلّتين، وعدد آخر من الفرق والوحدات المستقلة (اللوجستية، الكيميائية وما شابه).

وفي الأشهر العشرة الأولى بعد سقوط النظام الشيوعي استمر العمل بالأسلوب الذي كان معمولا به سابقاً، وهو أن وزير الدفاع كان عسكرياً برتبة جنرال ونوابه يحملون ذات الرتبة أيضاً. ولم يتم تعيين شخص مدني في هذا المنصب الوزاري إلا في خريف العام 1990 (حيث تم تعيين المعارض السابق للنظام الشيوعي لوبوش دوبروفسكي)، حيث عمل المذكور على إقالة نوابه من الجنرالات بشكل تدريجي وعيّن مكانهم مدنيين. أما المراقبة المدنية الفعلية للجيش فبدأت في ربيع العام 1991 وظلّت تبحث بشكل تدريجي عن شكلها النهائي حتى صيف العام 1992، عندما أصبح الهدف الرئيسي للجيش ينحصر في تقسيمه ارتباطاً بالانهيار النهائي للفدرالية التشيكوسلوفاكية.

بعد تقسيم تشيكوسلوفاكيا كان يوجد في الجيش التشيكي 105 آلاف جندي،

وكان لا يزال مشكّلاً بشكل مبالغ به ويحتفظ بما ورثه عن عضويته في حلف وارسو. وكانت القوات البرية هي المسيطرة بحيث كانت تضم أكثر من 45 ألف جندي. في ذلك الوقت كانت لا تزال هناك بعض الوحدات الفريدة من نوعها والمشكّلة في الماضي، مثل تلك المتخصصة بالسكك الحديدية والتي كانت تضم أكثر من ستة آلاف عنصر. إضافة لذلك كان هناك عدد فائض ومبالغ به من الضباط الكبار المتركّزين على وجه الخصوص في وزارة الدفاع وقيادة الأركان. وكانت أولوية الاستعداد القتالي للجيش تتجسد أيضاً بالدفاع عن أراضي الدولة.

لكن في النفس الوقت نشأت أولى التغييرات الجذرية الخاصة بكيفية تصفية الحسابات مع الماضي. فلم يبق في الجيش أي جنرال تقريباً من فترة ما قبل ثورة تشرين الثاني، كما غادره جميع الضباط الكبار الذين كانوا حتى تاريخ اندلاع هذه الثورة برتبة قائد فرقة وما فوق. وبدأ عناصر أول دفعة من الضباط الجدد المتخرجون من الكليات العسكرية الغربية يتسلّمون مهامهم في المراتب القيادية المتوسطة. أما الظاهرة الجديدة التي سادت في تلك المرحلة فتمثّلت بالتخلص من العتاد والأسلحة القتالية الفائضة، خصوصاً الدبابات والعربات القتالية المصفّحة، وبطاريات المدافع والطائرات القتالية. وبدأ أعضاء الجيش يشاركون بفعالية في بعثات منظمة الأمم المتحدة.

لم تولِ حكومة رئيس الوزراء فاتسلاف كلاوس في برنامجها الوزاري الصادر في العام 1992 أي اهتمام يذكر لمشكلة الجيش والإصلاحات المرتبطة به. وكانت مشكلة الدفاع والأمن تشكل في تلك المرحلة اهتماماً هامشياً بالنسبة للمجتمع التشيكي، بحيث أن مسألة بناء الدولة وإنهاء عملية التحول الاقتصادي كانت في دائرة الاهتمام الأولى. ولم يحدث التحول الجدي في هذا الأمر إلا في البيان الوزاري الصادر في العام 1996، حيث أعلنت الحكومة آنذاك بأن إحدى أولوياتها تتجسد بالعمل من أجل صياغة الأمن الخارجي للدولة، وتخصيص النفقات الضرورية على قضايا الدفاع. وحدّدت هدفاً آخر هو العمل

من أجل التوصل لعملية ترتيب فعّالة للجيش، القصد منها التوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف آخر ينحصر في رفع نسبة الاحترافية في الجيش مع الإبقاء على مستوى معين من التجنيد الإجباري في الوقت الراهن.

بعد تأسيس الجمهورية التشيكية المستقلة بدأت تدخل حيز التنفيذ الخطة المرتبطة بتطوير الجيش، والتي تضمّنت أولويات أساسية مثل شراء أنظمة التسلّح والخدمات الضرورية لعمليـة التطوير. لكن النواقص الرئيسية التي كانت موجودة في هذه الخطة تمثّلت في كمية التغييرات غير المدروسة، كما أن نسبة قليلة فقط من تلك الأولويات كانت تتمتع بمفعول طويل الأمد. ولم تقدم الخطة بالتالي تصوراً واضحاً حول مسألة القرار في الجيش أو في صناعة الأسلحة.

ولقد تم منذ بدايات نشوء الجمهورية التشيكية فرض مبدأ الرقابة السياسية المدنية على الجيش، لذلك تم اختيار المدنيين فقط من أعضاء الأحزاب السياسية المشاركة في الائتلاف الحكومي لتولي مناصب وزير الدفاع ونوابه. وخلال أربعة أعوام تم في منصب وزير الدفاع استبدال ثلاثة سياسيين كانت لديهم صفات مشتركة عديدة. فقد اختلف هؤلاء بشكل بارز عن وزراء المالية، الصناعة والتجارة، والصحة وغيرهم، والذين كان مطلوباً منهم قبل استلامهم لهذه المناصب، أن يكونوا أخصّائيين يتمتعون بتصوّر واضح حول السياسة التي يرغبون بتنفيذها. وبعكس هؤلاء جميعاً، لم يكن أي من وزراء الدفاع قد سبق له أن اهتم بشؤون الجيش والدفاع بأي شكل من الأشكال. وكان كل منهم قد باشر بالاطلاع على هذه المسائل بعد توليه منصبه الوزاري فقط وهو ما أدّى لسلسلة من الخطوات والقرارت غير المنظّمة. وتطورت الأمور لدرجة أنه تمّ إقالة أول وزير للدفاع من منصبه بسبب مجموعة من الفضائح التي رافقت عمله، كما تم استبعاد نائبه في وقت مبكر لأنه لم يتمكن من القيام بالمهام المطلوبة منه. وكانت السمة المشتركة والمرافقة للحكومات الأولى هي في وجود تأثير قوي، إن لم نقل مسيطر، لنائب وزير الدفاع للشؤون الاقتصادية.

خلال فترة عمل وزراء الدفاع الأربعة تم تعيين عسكري برتبة جنرال في منصب قائد الأركان العامة، وكان هذا الجنرال من الذين لا يزالون يعتبرون من بين كوادر النظام السابق الذين درسوا في كلّيتين عسكريّتين بالاتحاد السوفييتي. وقد أظهر ذلك الشخص ولاء عالياً لقيادة وزارة الدفاع من جهة، لكنه لم يكن يملك من جهة أخرى الخبرات الكافية المرتبطة بالمنصب القيادي، وهو ما قلّل من موقعه ونسبة احترامه داخل الجيش. وتعقّد موقفه أكثر عندما كان عليه أن يوجد الحل لكثير من المشاكل المتتالية خلال عملية فرض التغييرات الأساسية، وفي نفس الوقت لمواجهة الكثير من الضغوط المتباينة.

لقد مر الجيش التشيكي بكثير من التغييرات الأساسية خلال فترة وجوده القصيرة التي تمتد حتى عشرة أعوام. واليوم لا يتم التقليل من قيمة تلك التغييرات مثلما كان يتم سابقاً خلال البدايات الأولى للجيش، كما لم يعد يتم التعاطي معها بصفتها تركة ثقيلة من الماضي. ونتيجة لمشاركاته الناجحة في المهمات الخارجية، فقد تمكن هذا الجيش من اكتساب صفة أحد رموز السيادة التشيكية. لكنه لا يزال يعاني حتى اليوم من عمليات إعادة التنظيم المتكررة والكثيرة جداً، ومن سوء الاقتصاد خلال عملية استخدام موارد الميزانية. وسيضطر خلال الأعوام القادمة للتصرف بالاستثمارات استناداً للنوايا والمفاهيم الطويلة الأمد، والتي لن تتغير بنفس السرعة التي سيتغير فيها قادته وممثلوه البارزون.

يان إيخلر

تخرّج يان آيخلر من الأكاديمية العسكرية في براتيسلافا ويخدم حاليًا كباحث لدى معهد العلاقات الدولية في براغ.

تغيير وجوه وسائل الإعلام التشيكية

بيتروشكا شوستروفا

لم أكن أرغب أبداً بأن أصبح صحفية. عندما كنتُ صغيرة، أردتُ أن أصبح – مثل جميع الفتيات – أميرة، أو بالأحرى ساحرة. وعندما تعلمتُ كيفية تمييز عالم القصص الخرافية عن العالم الحقيقي، تصورتُ بأنني سأصبح محررة، وبأنني سأقرأ وأصحح الكتب الجميلة، وسأساعد في عملية إصدارها مثلما كانت تفعل والدتي تماماً. لم أتعرف على الصحف في حقيقة الأمر إلا بعد فترة بلوغي، فلم تكن موجودة في منزلنا حيث كنا نعيش مع جدّتي، وجميع البالغين في عائلتنا كانوا يطالعونها في العمل. عندما كنا أطفالاً، كنا نستمع كل يوم أحد بعد تناول طعام الغداء إلى القصص الخرافية التي كانت تبثها الإذاعة (كانت والدتي تدقّق للإذاعة بعض تلك القصص، وكانت ترغب بطبيعة الحال الاستماع إلى نسختها الدرامية)، أو مساء يوم السبت إلى برنامج القراءة المتواصلة. ولا زلتُ أذكر برنامج "صوت الجرس" (زفوك غونغو) الذي كان يقدّم قراءة مقتطفات من كتاب "نداء الغابات" للكاتب جاك لندن، ولا زلتُ أعتقد حتى اليوم بأن زيارة ألاسكا لن تشكل بأي حال مضيعة للوقت.

كان ذلك في الخمسينات والستينات. بعد ذلك حلّ العام 1968 وأصبح الصحفيون فجأة نجوم المجتمع: كتبوا عن أشياء لم يكن الحديث عنها ممكناً تلك الفترة إلا من خلال الإشارات الحذرة، عن الخلافات في قيادة الحزب، عن الاتجاه الجديد الأكثر حرية حيث كان قسم من الشيوعيين الأكثر تقدماً يرغبون بتسلمهم لقيادة المجتمع. وظهرت في وسائل الإعلام سلسلة من مذكرات السجناء السياسيين، بل ظهرت أيضاً تصورات خارقة حول بعض الأحزاب الجديدة المعارضة. لكنني لم أكن أقرأ الصحف بشكل جدّي في تلك الفترة: كنتُ طالبة في كلية الفلسفة وكان النقاش في البيئة الطلابية يتقدّم بشكل أفضل، وبهذه الطريقة الكلامية كانت المعلومات بالتالي أوفر بكثير من

تلك التي كانت تتسرب إلى وسائل الإعلام.

حلّ تاريخ 21 أغسطس 1968، وأحتُلّت تشيكوسلوفاكيا بين ليلة وضحاها من قبل جيوش خمس دول أعضاء في حلف وارسو. خرج المجتمع إلى الشوارع وأغرقها بالملصقات والمناشير، ووقفت وسائل الإعلام وبالتحديد الإذاعة، في طليعة المحتجّين. لكن وبعد أسبوع واحد فقط اتفق القادة الشيوعيون التشيكوسلوفاكيون مع المسؤولين السوفييت في موسكو على توقيع "اتفاقية خاصة بالإقامة المؤقتة للجيش السوفييتي فوق الأراضي التشيكوسلوفاكية". وتحوّل الاحتلال بسبب ذلك إلى "مساعدة أخوية" بالرغم من أنها لم تكن مطلوبة، ولم يبق من الجيوش الخمسة في البلاد إلا جيش وحيد هو السوفييتي، وبدأ الصحفيون ينقلبون. هؤلاء الأكثر راديكالية منهم – وهم المفضّلون لدي – بدؤوا يختفون تدريجياً من على صفحات الجرائد ومن البث التلفزيوني والإذاعي.

الصحفيون – الخدم الخانعون للنظام الشيوعي

وجدتُ نفسي في السجن لمدة عامين بتهمة "تخريب البلاد". وأثناء وجودي في سجن التحقيق درستُ بدقة صحيفة الحزب الشيوعي رودي برافو من صفحتها الأولى حتى الأخيرة وشعرت كأنني أقرأ عن بلد آخر غير الذي عشتُ فيه أبداً ولفترة اثنين وعشرين عاماً قبل اعتقالي، بل عن يابسة غير معروفة ومختلفة كلياً. في تلك الفترة توصلتُ لقناعة مفادها بأن الصحفيين في واقع الأمر مجرد مهرّجين يشاركون في جلسات عمل استشارية مع مسؤولين حزبيين غير معروفين بالنسبة لي، ويكتبون دائماً كل ما يمليه عليهم هؤلاء المسؤولون. وتسائلتُ في قرارة نفسي لماذا لا يكتبون ذلك بأنفسهم، فتوقعتُ بأن هؤلاء المسؤولين لا يعرفون بكل بساطة أن يكتبوا، وأن الصحفي هو الإنسان القادر (بعكس المسؤول الحزبي) على صياغة الفقرة والجملة، لكنه بحاجة لمن يرشده إلى المعنى الذي يجب أن تتّسم به مقالاته. ولا زلتُ أعتقد حتى اليوم بأن وجهة نظري خلال فترة السبعينات والثمانينات لم تكن بعيدة

عن الحقيقة أبداً.

استكمال دراستي الجامعية كان بمثابة حلم صعب لا يمكن تحقيقه، فقد تم طردي من الكلية في فبراير من العام 1970 بعد شهرين من اعتقالي في السجن. وقد تصرّفت الكلّية بشكل "أمين ومخلص من الناحية السياسية": فلم تطردني من الدراسة لأن جهاز أمن الدولة اتّهمني "بتخريب البلاد"، بل لأنني لم "أقدّم الامتحانات المطلوبة". ولم يكن ذلك ممكناً بالطبع من سجن روزينييه حيث كنتُ أقبع.... بالتالي، فإن مهنة الصحافة لم تخطر في بالي أبداً: أولاً لأنني كنتُ في قرارة نفسي أحتقر مهنة مثل هذه، وثانياً لأنني، كسجينة سياسية في عصر التطبيع الذي كان سائداً في تشيكوسلوفاكيا، لم أكن أملك أدنى أمل بأن يتم قبولي للعمل في أية صحيفة. وقد سررتُ كثيراً حين تم قبولي بعد ذلك للعمل مجدداً في مصلحة البريد.

لم أتعرف على "الصحافة التي كانت تصدر تحت الأرض" أي الصحافة السرية المعارضة، إلا بعد إطلاق سراحي بقليل خلال العام 1972. حيث كان زوجي السابق يعمل في تلك الفترة في المطبعة، وكان يتولى مساءً عملية حزم الكتب الخاصة بالمطبوعة السرية "بيتيتسه" (العريضة)، والتي كانت تُكتب على آلة طابعة عادية، ويتم نسخها بطرق بدائية من خلال وضع ورق الكربون الناسخ بين الأوراق العادية. وكان ذلك الجهد انعكاساً للمقاومة التي كانت تبديها مجموعة من الكتاب التشيكيين، الذين وجدوا أنفسهم على الهامش بسبب مواقفهم السياسية، وخصوصاً بسبب معارضتهم لاحتلال تشيكوسلوفاكيا. وكانت مؤلفاتهم السابقة قد سُحبت من المكتبات بسبب هذه المواقف، ولم يأملوا بالطبع أن يتمكنوا مجدداً من نشر كتاب جديد أو أي نص آخر. كما أُغلقت في وجوههم أبواب الصحف والمجلات ولم يكن هناك أي أمل لإعادة فتحها أمامهم مجدداً. لكن هؤلاء قرروا عدم الرضوخ لعملية إسكاتهم ولذلك بدؤوا يطبعون كتبهم على الآلة الكاتبة باثني عشر نسخة، وإيصالها لاحقاً إلى القراء - أي إلى هؤلاء الأكثر شجاعة، لأن مجرد وجود نسخة من هذه الكتب

(ساميزدات) في المنازل كان يعتبر سبباً كافياً للتحقيق من قبل أمن الدولة.

النشرات الصحفية البدائية - ساميزدات

عملية نشوء المجلات البدائية بدأت بشكل تدريجي. كنتُ أقوم بكتابتها بجدّ كبير على الآلة الطابعة؛ في حين تولّت شبكة توزيع النشرات البدائية عملية توزيعها بسرعة، وبالتالي فالنسخ الإثني عشر الأولى كانت تستخدم عادة للاستمرار بعملية النسخ المتواصلة قبل أن تصل في نهاية الأمر إلى القرّاء. وتكاثرت المجلاّت: مجلة ***معلومات حول ميثاق 77*** كانت تشبه إلى حد كبير الصحيفة، وكانت تحتوي على وثائق خاصة بحركة ميثاق **77** والبلاغات الصادرة عن "مجلس حماية الملاحقين بشكل غير عادل"، لكن أيضا أخبار قصيرة كثيرة ومتنوعة من عالم المعارضة وكان يوجد في النهاية غالباً مقال ساخر. في بداية الثمانينات تأسس "***الملف الناقد***" (كريتيتسكي زبورنيك) الذي كان يقيّم عملية إصدار النشرات الصحفية وأدب المهجر، في حين اهتم الشباب العاملون تحت الأرض بإصدار مجلة "***النافذة***" (فوكنو)، كما صدرت "***معلومات حول الكنيسة*** "(لم يكن هذا الموضوع ممنوعاً في الصحافة بشكل رسمي، لكنه كان شبه مستحيل أن يتمكن القارئ من الإطلاع على ما كان يدور في الكنيسة). في حقيقة الأمر إن عدد هذه النشرات البدائية وصل إلى العشرات، وكان بإمكان المرء أن يختار من بينها ما يشاء.

لكن رأيي بالصحفيين لم يتغير حتى بعد تكاثر أعداد المجلات البدائية. فتلك لم تكن صحفاً، في حين كانت المجلات تصدر بتأخير زمني كبير بسبب تقنية الطبع البطيئة على الآلة الكاتبة. وفي نهاية الثمانينات نشأت صحيفة ***ليدوفي نوفيني*** السرية، لكن هذه كانت أيضاً شبيهة بالمجلة، وكانت تُنشر مرة واحدة في الشهر. الاختلاف كان في أن ليدوفي نوفيني تخلّت عن طريقة النسخ عبر ورق الكربون على الآلة الطابعة – فقد كانت النسخة الأولى فقط تُكتب على الآلة الطابعة، ثم يتم لاحقاً تصغير المقالات بأشكال مختلفة ووضعها مجدداً على الصفحة مثلما هو الحال في الصحف العادية، وتلصق إليها الصور، ومن ثم

يتم تصويرها كلّها بأعداد كبيرة على جهاز تصوير المستندات المعروف. وكانت ليدوفي نوفيني تصدر بأعداد كبيرة نسبياً، وفي نهاية الثمانينات كان هناك الكثير من الذين تمتعوا بالجرأة الكافية لكي ينسخوها بأنفسهم بشكل غير شرعي في أماكن عملهم ويوزعوها لاحقاً على القراء الآخرين. بهذه الطريقة كان يتم أيضا خلال الثمانينات نسخ أعداد مجلة "***وسط أوروبا***" (سترشيدني إفروبا)، التي كنتُ أعمل فيها شخصياً وأتولى طباعة النسخة الأولى منها على الآلة الطابعة. وتحسّنت تقنية نشر وتوزيع الصحف البدائية – فقد تمكن القائمون على مجلة "***ريفولفر ريفيو***" التي كانت تحتوي على صفحات كثيرة، وهي مجلة ذات طابع سياسي - اجتماعي لكن ثقافي بالدرجة الأولى، من تأمين بضع مئات من أعدادها من خلال طبعها على آلة نسخ أسرع (تعرف هذه الآلة عادة في دول المشرق العربي بآلة ستانسيل). في تلك الفترة أيضاً حصلت المعارضة التشيكوسلوفاكية من الغرب وعبر طرق سرية مختلفة على أولى أجهزة الكومبيوتر.

الثورة المخملية التي اندلعت عام 1989 أوقفت الازدهار الباهر للصحافة البدائية. ومنذ تاريخ العشرين من نفس الشهر بدأتُ بالعمل في مركز صحفي مستقل، كان يتولى خلال أيام التغييرات الجذرية التي شهدها شهري نوفمبر وديسمبر، عملية إصدار "***نشرة المعلومات***" الموسّعة بشكل يومي (أحياناً مرّتين في اليوم الواحد). في نشرة المعلومات هذه اجتمعت إدارتي تحرير المجلة البدائية "***ريفولفر ريفيو***" والمجلة السياسية ذات الاسم الفريد "***سبورت***" (الرياضة) والتي عملتُ أيضاً في إدارة تحريرها (لم يُكتب فيها بالطبع أي شيء عن الرياضة). وفي الأيام الأولى عندما انهار النظام الشيوعي بعد عملية القمع الوحشية للمظاهرة الطلابية في السابع عشر من نوفمبر، كانت هذه هي المطبوعة الوحيدة التي تحتوي على معلومات لا تخضع للرقابة. وفي نهاية شهر نوفمبر من عام 1989 غيّرت وسائل الإعلام وجهها من يوم لآخر. ففي غضون أسبوعين تمكّنت "نشرة المعلومات" التي كانت تُطبع بشكل بدائي بمضاهاة أكبر الصحف والإذاعة والتلفزيون. وفي بداية العام 1990 تحولت إلى

مجلة "**ريسبيكت** "التي لا تزال تصدر حتى يومنا هذا كمجلة أسبوعية سياسية – اجتماعية مهمة.

بعد انهيار الشيوعية

بعد سقوط الشيوعية نشأت مئات من العناوين الجديدة للصحف والمجلات. بعضها كان مؤقتاً لأن مؤسسيها بالغوا بتقييم قدراتهم المالية والإبداعية، لكن بعضها الآخر وجد ما يكفي من القراء بالإضافة لمجلسي إدارة وتحرير جيّدين ولذلك تمكنت من البقاء في السوق. أما أنا فعملتُ منذ خريف العام 1993 في إحدى الصحف الحديثة النشأة، والتي أعتقد بأن مصيرها كان ولحد ما متوافقاً مع "طبيعة" هذا النوع من وسائل الإعلام. هذه الصحيفة نشأت تحت اسم ***الصحيفة المدنية*** (*أوبتشانسكي دينيك*) وكانت لسان حال المنتدى المدني، أي الجبهة الشعبية العريضة التي نشأت في الأيام الأولى لثورة نوفمبر لكي توازن الحزب الشيوعي وقيادة الدولة آنذاك. وقد ترأس هذا المنتدى في أسابيعه الأولى فاتسلاف هافل، الذي تم انتخابه في نهاية العام 1989 رئيساً لتشيكوسلوفاكيا.

لقد عانت ***الصحيفة المدنية*** (*أوبتشانسكي دينيك*) نوعاً ما من ضبابية موقعها، تماماً كما كان الأمر بالنسبة للمنتدى المدني. فقد كان من المفترض أن تكون صحيفة مستقلة – في بداية العام الجديد حيث كانت جميع وسائل الإعلام التي نشأت حديثا تكتب في صدر صفحتها الأولى بأنها "مستقلة" – لكنها أرادت أيضاً أن تكون صحيفة تدعم سياسة المنتدى المدني، أي لحد ما صحيفة حزبية. ويجب الإشارة إلى أن اتجاهات سياسية كثيرة اجتمعت تحت سقف المنتدى المدني، وخاض الانتخابات على لوائحه ممثلو التحالف المدني الديمقراطي الليبرالي اليميني، وإلى جانبهم على سبيل المثال مرشحو اليسار الذين أسسوا في البرلمان بعد الانتخابات تكتل الاجتماعيين الديمقراطيين. ولم يكن هذا التشرذم السياسي حالة حصرية في تشيكوسلوفاكيا. فهكذا تقريباً بدت أيضا الجبهات الشعبية التي استلمت السلطة في الدول الأخرى

التي كانت تعرف "بالمعسكر الاشتراكي"، أي دول وسط وشرق أوروبا والتي وجدت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية ضمن نفوذ التأثير السوفييتي.

نشأت ***الصحيفة المدنية*** (*أوبتشانسكي دينيك*) مثل كثير من الصحف في تلك الفترة: بناء على الاتفاقيات السياسية استلم المركز التنسيقي للمنتدى المدني في ربيع عام 1990 عقارات وتجهيزات صحيفة ***سفوبودا*** (الحرية) الناطقة باسم المجلس الإقليمي للحزب الشيوعي في وسط تشيكيا. وقد صدر آخر عدد من صحيفة ***سفوبودا*** في الثلاثين من أبريل 1990 وأول عدد من ***الصحيفة المدنية*** (*أوبتشانسكي دينيك*) في الثاني من مايو. والأمر الفريد في تلك الفترة هو أن حقوق نشر هذه الصحيفة لم تنتقل إلى جمعية ميثاق 77 إلا في الثامن من مايو، أي بعد أيام من عملية النشر والتوزيع الفعلي للصحيفة المدنية (*أوبتشانسكي دينيك*). وكانت الصحيفة تصدر في بداية الأمر بحجم توزيع يصل إلى خمسة عشر ألف نسخة وهو ما كان يعتبر مرتفعاً، لكن اهتمام القرّاء أخذ يخف بعد ذلك تدريجياً. في يوليو 1991 قام الناشر الأصلي ببيع الصحيفة إلى شركة كاستر، ومنها اشترتها في أكتوبر 1991 مع حقوق النشر والإصدار شركة تسيسرو.

الصحيفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك)

يعتبر مالك شركة تسيسرو ذات المسؤولية المحدودة يوزف كودلاتشيك إلى حد ما شخصية تقليدية في الساحة العامة التشيكية. ففي اليوم الذي أحتُلّت فيه تشيكوسلوفاكيا كان يبلغ من العمر 17 عاماً، حيث ولد في 21 أغسطس 1951. ودرس الطباعة وفن الرسم ومن ثم هاجر من تشيكوسلوفاكيا في العام 1980. في العام 1983 أسس في جمهورية ألمانيا الفدرالية حيث لجأ بعد هروبه من تشيكوسلوفاكيا، مجلة ناجحة جداً للإعلانات غير مدفوعة الرسوم واسمها ***أنونتسي***. في العام 1990 عاد إلى تشيكوسلوفاكيا المحررة من الشيوعية لتوها وبدأ بإصدار "أنونتسي" باللغة التشيكية وبنفس درجة النجاح. لكن كودلاتشيك كان يرغب بالتأثير على الرأي العام التشيكوسلوفاكي سياسياً

أيضاً، ولذلك اشترى في أكتوبر من العام 1991 الصحيفة المدنية (أوبتشانسكي دينيك) التي كان حجم إصدارها في تلك الفترة قد هبط إلى حوالي 90 ألف نسخة.

وغير اسم الصحيفة ليصبح "***الصحيفة التشيكية اليومية***" (تشيسكي دينيك)، سرّح رئيس التحرير ومعظم أفراد إدارة التحرير ثم بدأ يبنيها كما يشاء. ولمدة عامين تقريباً حافظ ناشر الصحيفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك) على علاقة منسجمة مع إدارة التحرير الجديدة. وتبنّت الصحيفة موقعاً يمينياً حيث كانت تدعو لإجراء عملية إصلاح اقتصادي جدية، ولتنظيف الرأي العام من الشيوعيين. وأيدت الحزب المدني الديمقراطي (حيث كان الرئيس السابق للحزب ورئيس الجمهورية الحالي فاتسلاف كلاوس يساهم بكتابة العمود الصحفي في الصحيفة بشكل دوري) وانتقدت بشكل صارخ رئيس الجمهورية الأسبق فاتسلاف هافل بسبب موقفه الليّن حيال الشيوعيين السابقين. وفي نهاية صيف العام 1993 توقف الناشر عن تأييد سياسة الحزب المدني الديمقراطي بقيادة فاتسلاف كلاوس والذي كان قد أصبح رئيساً للوزراء، وقرّر تغيير سياسة الصحيفة من خلال الكف عن تأييد كلاوس أو حزبه. لكن إدارة التحرير لم توافق على هذا التوجه وهو ما تسبب "بزلزال" على الصعيد الوظيفي الشخصي: فقد قدّم رئيس التحرير ومعه معظم أعضاء إدارة التحرير استقالاتهم، واضطر يوزف كودلاتشيك أن يقوم ببناء الصحيفة مجدداً.

في تلك المرحلة أتيحُ للعمل في الصحيفة التشيكية اليومية(تشيسكي دينيك). في بداية الأمر عرض عليّ كودلاتشيك ورئيس التحرير الجديد منصب رئيس تحرير القسم الخارجي في الصحيفة، لكن وقبل أن أتخذ قراراً حول ما إذا كان علي أن أتخلى عن عملي في مجلة ***سترشدني إفروبا*** (وسط أوروبا) أم لا كان المنصب المذكور قد أصبح مشغولاً من قبل شخص آخر، ولذلك بدأتُ بالعمل في القسم السياسي المحلي الذي أصبحتُ رئيسة تحريره خلال بضعة أسابيع. وعندما أتذكر العمل في الصحيفة التشيكية اليومية

(تشيسكي دينيك) يجب علي أن أشير بأن تلك الفترة كانت الأكثر حرية بالنسبة لعملي الصحفي. أما فيما يتعلق بالناشر، فإنه ركز على التعليقات ورسائل القراء لأنها الأهم بالنسبة إليه، في حين أن قسم الصحافة السياسية المحلية كان موضوعاً ثانوياً، ولذلك كانت لدي مع زميلي في العمل صلاحيات واسعة نسبياً. وكانت هناك مساحة واسعة في الصحيفة، صفحتين أو ثلاثة وأحياناً حتى أربعة (حسب حجم الإعلانات). فبالإضافة للمواد الصحفية الأصلية ضمّت صفحات السياسة المحلية في ***الصحيفة التشيكية اليومية*** (تشيسكي دينيك) الكثير من الترجمات وخصوصاً من المجلات الأنغلوساكسونية. وقد نشرنا في ذلك الحين بشكل خاص المقالات المتعلقة بعملية التحول من الشيوعية، لكننا حاولنا الاهتمام أيضا بالمشاكل المختلفة التي كانت تعاني منها الدول الشيوعية السابقة – وقلما ظهرت هذه المواضيع على صفحات الجرائد التشيكية.

لكن عدد قراء الصحيفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك) أخذ ينخفض : حيث كان كودلاتشيك قد خصص قسماً كبيراً من الصحيفة للترويج لسياسة حزب يميني صغير هو الاتحاد الديمقراطي الذي كان يدعمه مالياً أيضاً من عائدات صحيفة أنونتسيه (بدأ في تلك الفترة يصدر هذه الصحيفة الإعلانية في الدول الشيوعية السابقة الأخرى وبالتالي فقد كان قادراً على تقديم ذلك الدعم). لكنه لم يعد قادراً على الاستمرار بإصدار الصحيفة التشيكية التي بدأت تفقد الإعلانات والقراء، ولذلك تحولت الصحيفة التشيكية اليومية في بداية العام 1995 إلى "المجلة الأسبوعية التشيكية" (تشسيكي تيدينيك) التي كانت تصدر بشكل فريد من نوعه، مرّتين أسبوعياً. لكن استمرار انخفاض الاهتمام بهذه المجلة أعتُبر بمثابة مثال واضح بأنه لا يوجد في البلاد التشيكية اهتمام كبير في الصحف التي تتسابق على نشر الدعاية السياسية. وصدرت في تلك الأسبوعية الكثير من المقالات الهامة، لكن لم تتم موازنة النصوص العميقة التي تتطلب الكثير من التفكير بمقالات يمكن قراءتها وبشكل عادي أثناء السفر والتنقل في وسائل النقل الشعبية. والمجلة التي تصدر مرّتين في الأسبوع لا

يمكنها أيضاً منح القرّاء كمية كافية من المقالات الإخبارية، ولا يمكنها بشكل يومي إطلاع القراء على نتائج المباريات الرياضية، كما أنها كانت تعلّق على كثير من الأحداث بشكل متأخر عن الصحف اليومية.

لكنني أعتقد بأن معظم القراء الأصليين تأثروا سلبياً بالدعاية المستمرة للاتحاد الديمقراطي الذي لم يتمكن أصلاً خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في يونيو 1996 من تجاوز عتبة الخمسة بالمائة، وبالتالي لم يتمثّل مرشحوه في المجلس النيابي. وبخيبة أمل كبيرة، أوقف كودلاتشيك عملية إصدار "***المجلة الأسبوعية التشيكية***" - التي صدر آخر عدد منها في الأول من أكتوبر 1997. ولإيفاء كودلاتشيك حقه تجدر الإشارة بأن قسماً كبيراً من الأشخاص الذين يعتبرون اليوم من أبرز ممثلي الحالة الصحفية التشيكية، عبروا من خلال إصداراته وبشكل خاص الصحيفة التشيكية اليومية والمجلة الأسبوعية التشيكية. ولم يوظف كودلاتشيك من حيث المبدأ الأشخاص الذين كانوا يكتبون في الصحف أبان العهد الشيوعي - فقد كان يقول خلال الحديث عنهم بأنهم يملكون "عامود فقري مكسور"، وبالتالي لا يمكنهم مواجهة المعايير الجديدة في البلاد. لكنه كان بعكس ذلك يوظف الأشخاص الذين لم تكن لديهم أية خبرة بالعمل الصحفي. ولقد فشل بعض هؤلاء بطبيعة الحال، لكن كثيراً منهم أصبحوا اليوم صحفيين جيّدين.

طريق طويل

حتى الصحفيون الجدد فقد كانوا مثقلين ببعض الأساليب التي بدت وكأنها لا تزال آتية من العهد الشيوعي. في الفترة 1994 - 1997 التي سبق أن ذكرتها، لم تكن هناك كثير من المقالات الناقدة للحكومة (باستثناء صحيفة برافو ذات التوجه اليساري وبعض المطبوعات الصغيرة). فقد كان معظم الصحفيين يتمنّون نجاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك اعتقدوا بأنه سيكون من الخطأ انتقاد حكومة الحزب المدني الديمقراطي، لأنهم اعتبروا هذا الحزب بمثابة الحامل الشرعي للإصلاحات. ولذلك كانوا يتغاضون قصداً عن

الأخطاء التي يرتكبها سياسيو الحزب المدني الديمقراطي، في محاولة منهم للمساعدة في عملية تحويل المجتمع التشيكي والدولة.

إن الطريق نحو الصحافة الموضوعية طويلة، وشكل الإعلام لا يمكن أن يتغير من يوم لآخر، حتى لو مال القائمين عليه نحو اتجاه سياسي آخر. وحتى في الجمهورية التشيكية فلا يزال هناك الكثير من وسائل الإعلام والصحفيين المنحازون لهذا الحزب السياسي أو ذاك، وإن كان ذلك لا يهم كثيراً في التعليقات حيث أنه من المتوقع من الصحفي أن يدلي برأيه الشخصي حول حدث معيّن. إلا أن الأمر الأسوأ كان يكمن في التقارير الإخبارية حيث من الممكن من خلال عملية التحريف الذكية إدراج رأي أقل انتقاداً حيال شخصية "محبّبة" للصحيفة أو الكاتب، والأمر الأسوأ على الإطلاق يكمن في إتباع أسلوب مثل هذا في التحليل الذي من المفترض أن يقدّم للقارئ استنتاجاً غير منحاز حول موضوع أو ظاهرة معينة. وليس استثناء أن تجتمع هيئة التحرير لبحث كيفية صياغة هذا التحليل – أي تحديد الجهة التي ستُكتب لصالحها، أو عندما تلجأ قيادة الوسيلة الإعلامية المطبوعة أو الالكترونية، إلى إجبار الكاتب على تغيير طابع مساهمته بهذا الشكل أو ذاك. لكن العدالة بالطبع تقتضي بأن نشير، بأنه لا يتم إتباع هذا الأسلوب السيئ في معظم المساهمات التي تقدم إلى وسائل الإعلام.

بيتروشكا شوستروفا

درست بيتروشكا شوستروفا اللغة التشيكية والفلسفة في كلية الفلسفة التابعة لجامعة كارل الرابع ببراغ، وقد سجنت في ديسمبر من عام 1969 وأمضت في السجن عامين بسبب "محاولات تخريب الجمهورية". في ديسمبر 1976 وقّعت على ميثاق 77، وفي العام 1985 كانت أحد ثلاثة ناطقين باسمه. كانت منذ العام 1979 عضواً في مجلس حماية الأشخاص الملاحقين بشكل غير عادل. تعاونت مع الكثير من المطبوعات السرية التي كانت تصدر بشكل بدائي وكانت

عضواً في هيئة تحرير مجلة سترشيدني إفروبا (وسط أوروبا). بعد الثورة المخملية مباشرة بدأت بالعمل في المركز الصحفي المستقل وبعد ذلك في مجلة ريسبيكت. كانت مستشارة لنائب وزير الداخلية منذ شهر أبريل 1990 ولغاية يناير 1992 ومن ثم نائبة لوزير داخلية الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية. تعمل منذ العام 1992 في المجال الصحفي والترجمة من اللغات الانكليزية، الروسية، والبولندية.

وسائل الإعلام التشيكية خلال فترة التحول

توماش كلفانيا

يعكس تطور الوضع في وسائل الإعلام التشيكية منذ نهاية العام 1989 التطور الذي كان سائداً في البلاد بأكملها. ففي حين شهد النصف الأول ولحد ما النصف الثاني أيضاً من التسعينات عملية تشكيل جديدة لمبادئ الصحافة المحترفة، فإن مرحلة نهاية التسعينات وبداية القرن الجديد اتّسمت بحلول ما يعرف بالترف المعلوماتي – أي تسلل الأشكال "الأكثر ليونة" والمرِحة إلى وسائل الإعلام التي كانت تعتبر في السابق جدّية ورصينة. نتيجة لذلك فإن وسائل الإعلام التشيكية أصبحت مرتبطة بخلق ظروف جديدة لنشر فكرة ما يدعى "الذوق الشيوعي المقيت "من خلال الترف الفني الشعبي الذي نشأ في مرحلة ما بعد الشيوعية، وهذا يقوي شكل فريد من الحنين إلى الوطن في الفترة ما بين 1948 -1989 حيث أصبح الإعلام التشيكي أقل صلة وارتباطاً بتطور الديمقراطية التشيكية والمجتمع المدني.

وقد شكّل العام 1990 اختراقاً جذرياً بالنسبة للصحافة التشيكية. فبعد خمسين عامٍ من غياب الحرية حصلت وسائل الإعلام التشيكية على استقلالها. ولأن تقليد الصحافة الحرّة انتهى بشكل قمعي في تشيكوسلوفاكيا خلال الفترة 1938 -1939 (كان قد أعيد العمل به جزئياً خلال الأعوام 1945-1948)، ولأن فترة الجمهورية التشيكوسلوفاكية الأولى (1918 -1938) شكّلت بالنظر إلى الصحافة مرحلة مختلفة تماماً عن تلك التي تعيش فيها وسائل الإعلام الحديثة في المجتمعات الحرّة، فإنه لم يكن هناك في العام 1990 من حيث الجوهر ما يمكن الاعتماد عليه والانطلاق منه. فلم يوجد تقليد حديث لوسائل الإعلام المستقلة، ولم يوجد جيل من الصحفيين قادر على تعليم الجيل الناشئ مبادئ المهنة. ولذلك فقد استلم الشباب اليافع جداً والذي لا يتمتع بأية تجارب المناصب القيادية الهامة في الإعلام خلال النصف الأول من التسعينات.

وبوشر البحث عن المبادئ الاحترافية في الخارج، خصوصاً في التقاليد الصحفية الأنغلو ساكسونية (الإنجليزية والأمريكية). وإلى حد ما، فإن بحثاً كهذا كان بمثابة السير فوق الرمال المتحركة، لأن الضغط الذي ولّدته أجهزة التلفزة الممتازة السلكية بشكل خاص والتي كانت تبث 24 ساعة متواصلة من البرامج الإخبارية، ومن ثم التأثير الذي تسببت به وسائل الإعلام الإلكتروني على شبكة الانترنت، غيّرا طريقة عمل الصحفيين في الغرب ومبادئهم الاحترافية. وبدأت – ولا تزال - عملية تحرير الحدود القائمة بين الصحافة الموضوعية وصحافة الرأي؛ وأصبح مفهوم الموضوعية بحد ذاته موضعاً للانتقاد من قبل المنظرين في المجال الصحفي أو الصحفيين أنفسهم؛ وتغيّر أسلوب الكتابة في الصحف اليومية بحيث ازدادت المواضيع – التي تتناول قطاع الثقافة الفنية الشعبية خصوصاً – التي باتت تظهر اليوم بشكل اعتيادي على الصفحات الإخبارية الرئيسية في حين كانت في ما مضى تُدرج في الملاحق الأسبوعية. ويمكن القول بشكل عام، بأن الصحافة أصبحت أكثر فردية وتلوّناً، وأقل جدّية وأكثر انفتاحاً على مختلف الآراء. ولكن وخلال فترة التسعينات ظهر أيضاً نوع من الإرباك في قيم الصحافة التشيكية.

كان السوق الإعلامي أحد أوائل الفروع التي تم تحريرها بشكل كامل خاصة وأن فالدستور ضمن حرية الكلمة والتعبير، كما أنه قد تم إلغاء معظم القوانين التي أمكن استخدامها من قبل الطبقة السياسية للحدّ من حرية الصحافة. وفي مايو من العام 1990 تم إلغاء المؤسسة الفدرالية لشؤون الصحافة والمعلومات التي كانت تتولى عملية الرقابة. وفي بداية التسعينات نشأ عدد كبير من الصحف والمجلات الجديدة، لكن معظمها لم يتمكن من أن يحيا ويستمر خلال فترة التوحّد والاندماج التي سادت خلال النصف الثاني من العقد. كما نشأت عشرات الإذاعات الخاصة. وقد شكّل إطلاق أول محطة تلفزيونية تجارية في وسط وشرق أوروبا بداية العام 1994 معنى حاسماً بالنسبة للسوق الإعلامي.

بعد خمسة عشر عاماً

بعد خمسة عشر عاماً من الثورة المخملية أصبح المحيط الإعلامي مستقراً، وتمكنت المجلات النسائية وتلك المتخصصة ببرامج التلفزة من تحقيق أعلى نسبة إصدار لمطبوعاتها. وأصبحت جريدة "بليسك" المصغّرة الحجم ذات الأخبار المثيرة، الصحيفة الأكثر مبيعاً في البلاد حيث بلغت مبيعاتها اليومية حوالي نصف مليون نسخة. وعلى عكس الصحف التي تهتم بالأخبار السياسية المثيرة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة فإن صحيفة "بليسك" لا تهتم بالعمل السياسي التحقيقي أو الاستقصائي ولكنها في الواقع مروّج لشعبية نجوم الأفلام والتلفزة.

ويوجد في الجمهورية التشيكية أربعة صحف ذات انتشار واسع في البلاد، الأبرز منها صحيفة "ملادا فرونتا دنيس" والتي يباع منها أكثر من ثلاثمائة ألف نسخة يومياً، والتي تملكها بالإضافة لصحيفة أخرى تحمل اسم "ليدوفي نوفيني" (يباع منها يومياً بين 70 و80 ألف نسخة) دار نشر إقليمية ألمانية. وتعتبر "برافو" (تصل مبيعاتها إلى حوالي 200 ألف نسخة يومياً) التي نشأت نتيجة تحويل صحيفة الحزب الشيوعي الأسبق "رودي برافو"، هذه الصحيفة وهي الصحيفة الوحيدة في البلاد والتي تملكها شركة تشيكية (تتم متابعتها من قبل شركة أخرى ألمانية الجنسية). أما الشركة المؤلفة من المجوعتين الألمانية "هاندلزبلات" والأمريكية "داو جونز" فتتولى إصدار صحيفة "هوسبودارسكي نوفيني" الاقتصادية التي يوزع منها يومياً ما بين 70 و80 ألف نسخة. ومن ثم تقوم الشركة الألمانية "فلتافا - لابي بريس" بإصدار شبكة من الصحف في النواحي والمقاطعات بحجم يومي إجمالي يصل إلى أكثر من نصف مليون عدد. حيث تحتكر هذه الشركة إصدار غالبية الصحف الفرعية. وباعتبار أن قطاعي التلفزة والإذاعة من الأدوات المباشرة التي استخدمها النظام للسيطرة على المواطنين حتى العام 1989. فقد أدركت الحكومة الديمقراطية الجديدة أهمية الحد من إمكانية إساءة استخدام هذين القطاعين لأهداف سياسية، بل أكدت على أهمية القيام بعملية تحريرهما، لكن لم تتم المصادقة على القانون الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني والقوانين الخاصة

بالتلفزيون والإذاعة التشيكيين (الرسميين) إلا في شهر أكتوبر من العام 1991. واستناداً لذلك فقد تم تحويل مؤسستي التلفزة والإذاعة الرسميّتين إلى كيانين عامّين مستقلّين، وتم فرض رسوم اشتراك فيهما على المواطنين مما مكّن من عملية استقلالهما المالية. وتم أيضاً تحديد عدد ونوعية الذبذبات الهوائية التي سيحصل عليها القطاع العام وتلك التي سيحصل عليها القطاع الخاص. ونص القانون أيضاً على إنشاء المجلس الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني، الذي تتمثل مهمته في إجراء عملية المراقبة والإدارة الرسمية لهذين القطاعين. وتم تعيين أعضاء المجلس المذكور من قبل البرلمان، مما ساهم بإضعاف الاستقلالية السياسية في مؤسسة التلفزيون بالدرجة الأولى.

وبالإضافة لعشرات المحطات الإذاعية الخاصة فإن الإذاعة الرسمية التشيكية (تشيسكي روزهلاس) تبث من خلال أربعة قنوات. ومن أكثرها انتشاراً بين المواطنين القناة الأولى في الإذاعة الرسمية واثنتان من الإذاعات التجارية. كما أن للإرسال التلفزيوني طابع ثنائي حيث توجد قناتان للتلفزيون الرسمي وقناتان تجاريتان. ويتولى المجلس الذي يتم انتخاب أعضاؤه من قبل المجلس النيابي للبرلمان جدولة عملية البث بناءاً على توصية من قبل المنظمات الاجتماعية الهامة. وتقوم مجالس مماثلة أيضاً بجدولة وتنظيم إدارة التلفزيون الرسمي بشكل خاص، بالإضافة للإذاعة التشيكية ووكالة الأنباء التشيكية.

الاستقلالية مقابل التحكم السياسي والاقتصادي

استقلت وسائل الإعلام التشيكية نسبياً منذ العام 1990. فقد تم إلغاء الرقابة، وفي العام 1994 ألغت المحكمة الدستورية القانون الذي يبيح ملاحقة الصحفيين في حال تعرضوا لسمعة السياسيين، وفي العام 1997 ألغى الرئيس فاتسلاف هافل القوانين القاضية بملاحقة الصحفيين في حال أساؤوا لرئيس الجمهورية. إلا أن السياسيين لم يتخلّوا حتى يومنا هذا عن محاولة الإدارة والسيطرة على وسائل الإعلام وتهديد الصحفيين المزعجين. فقد واجه بعض

الصحفيين شكاوى مدنية وجزائية، في حين تعرّض آخرون للتهديد بسبب عملهم. وفي العام 2000 تمّت ملاحقة صحفيين اثنين عاملين في جريدة ملادا فرونتا دنيس لأنهما وبعد نشرهما لتلفيقات صادرة عن مستشاري رئيس الحكومة ضد منافسته السياسية، رفضا الإفصاح للمحكمة عن اسم مصدر معلوماتهما. فقام الرئيس هافل بإيقاف الملاحقة المذكورة ضد الصحفيين. كذلك تمت ملاحقة صحفي آخر قانونياً لأنه عمّم معلومات مرتبطة بعملية احتيال زعم بأن مدير جهاز المخابرات قام بها.

وفي العام 2001 اتهم رئيس الوزراء صحفيا متخصصّ بسياسة الطاقة بأنه فاسد ومرتشٍ من قبل شركات الطاقة التشيكية. وقد رفع الصحفي المذكور شكوى قضائية ضد رئيس الوزراء، لكنه لم يربح الدعوى واضطر لدفع تكاليف المحكمة ذلك أن المحكمة قررت بأن المعلومة المذكورة غير صحيحة. وفي نفس العام اضطر رسّامو كاريكاتير نقدي بعد خسارتهم لدعوة قضائية أخرى للاعتذار إلى وزير في الحكومة التشيكية لأنهم رسموه في وضع غير ملائم حسب رأيه. لكن القضية الأكثر جدية والتي تمثلت بالتهديد للصحفيين حدثت خلال العام 2002، عندما تم اعتقال مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية بسبب مشاركته في تحضير عملية لقتل صحفية كانت تكتب عن ممارساته الفاسدة. وفي العام التالي ثبتت التهمة ضد المسؤول المذكور وتم الحكم عليه بالسجن لمدة ثمانية أعوام.

ويمارس السياسيون الضغط على وسائل الإعلام العامة والالكترونية بشكل خاص من خلال المجالس المنتخبة من قبل البرلمان والتي أوكلت إليها مراقبة هذه الوسائل الإعلامية. وفي شتاء 2000/2001 نظّم الصحفيون ومن ثم جميع موظفي التلفزيون التشيكي الرسمي إضراباً عاماً ضد المحاولات السياسية الهادفة لإدارته والسيطرة عليه. ونُظّمت في براغ لاحقاً مظاهرات شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين تأييداً لموظفي التلفزيون الرسمي. مما أدى لتخفيف الضغط السياسي منذ تلك اللحظة، أما الضغط الاقتصادي فما

زال مستمراً. ففي يناير من عام 2004 اعتذر مدير التلفزيون التشيكي لشركة "سازكا" لليانصيب، وهي من أبرز الزبائن الإعلانية للتلفزيون، على بث تقرير ناقد للشركة بثه أحد برامج التلفزيون، وذلك بالرغم من أن الشركة المذكورة خسرت الدعوى القضائية التي رفعتها ضد التلفزيون بسبب هذه القضية.

أما أخبار القناة التلفزيونية الخاصة "نوفا"، فقد كانت مسيّرة وبشكل واضح من قبل بعض الأحزاب السياسية وذلك حتى العام 2003 عندما تمت إقالة مؤسسها من منصب الإدارة. وقد تعرض المجلس الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني لانتقادات واسعة بسبب تغليبه المصالح الضيقة للأحزاب السياسية الرئيسية ولقناة نوفا على المصالح العامة. وبعدما خسرت الدولة المحكمة الدولية مع المستثمر الأمريكي السابق في تلفزيون نوفا لأنها لم تتمكن من حماية استثماره، اضطرت لدفع تعويض بلغ حجمه أكثر من 300 مليون دولار، مما دعا بالبرلمان لإقالة المجلس في العام 2003. أما المجلس الجديد فيتمتع بسمعة أفضل ويُعتبر مستقلاً عموماً وفي منأى عن ضغوط الأحزاب السياسية. ويمكن القول بأن الصحافة التحقيقية والاستقصائية مازالت محدودة نسبياً في الجمهورية التشيكية، فالإعلام لا يمنحها الوسائل الكافية كما أن بعض المُلاّك يحدون وبشكل خفي من ممارستها في المجال الاقتصادي خصوصاً.

القنوات التلفزيونية التجارية

خلال الإجراءات الخاصة بمنح الرخص وعد المالك الجديد للرخصة، بأن "نوفا "ستكون قناة تلفزيونية نوعية تعنى ببث البرامج الثقافية والفنية، والمسلسلات الدرامية التي سيتم إنتاجها ذاتياً، وبرامج الأطفال، وبث برامج مخصصة للأقليات القومية بالإضافة لنشرات إخبارية رصينة. وقد منح المجلس الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني الرخصة المذكورة مجّاناً بعد تقييمه للمشاريع المقدّمة فقط. عندها بث في وسائل الإعلام الرئيسية سلسلة من الآراء التي انتقدت منح الرخصة مجّانياً، خصوصاً وأنه كان واضحاً بأن

هذه الرخصة ستمهد لتجارة عالية الأرباح لمالكها. حصلت الشركة على الرخصة بناءاً على الشروط التي وضعها المجلس والتي طلب فيها الالتزام بالنوعية الموعودة عند القيام بالبث التلفزيوني.

لكن عند التنفيذ لم يتم الالتزام بأي من تلك الشروط. فبعد النشاط الضاغط المكثف الذي مارسه مجلس إدارة التلفزيون تراجع المجلس تدريجياً عن جميع شروطه. وبدأت قناة "نوفا" تبث منذ البداية البرامج ذات الطابع التجاري والنشرات الإخبارية وبرامج التحقيقات ذات الطابع غير الرصين، والبرامج الحوارية للصاخبة، وأفلام العنف، والصور المتحركة العنيفة للأطفال، والمسلسلات الطويلة السيئة الجودة، والأفلام الإباحية المستهترة. وطوّرت أيضاً بعض أشكال برامج التسلية التي كانت سائدة إبان العهد الشيوعي، وخاصةً منها تلك العروض الترفيهية المسلية من مرح خفيف الظل وموسيقى شعبية. فخلال العهد الذي كان يعرف بعهد التطبيع الشيوعي والذي ساد مباشرة بعد الغزو السوفييتي للبلاد في عام 1968 وخاصةً في النصف الثاني من السبعينات، بث التلفزيون التشيكوسلوفاكي هذه العروض ولعدة مرات خلال العام الواحد، وتحديداً خلال اليوم الأخير من العام. وتقوم قناة نوفا حالياً ببث هذه العروض عدة مرات في الشهر الواحد، مما حقق لها نجاحاً تجارياً سريعاً. وفي النصف الثاني من التسعينات احتلت 70% من مساحة السوق الإعلامي، في حين باتت تملك اليوم 40% من هذه السوق فقط. حيث بلغت أرباح هذه القناة في بداية انطلاقتها حوالي المائة مليون دولار سنوياً.

أما ثاني قناة تجارية شاملة في البلاد، وهي قناة "بريما"، فتتمتع بنصف دائرة الانتشار الذي تتمتع به القناة الأولى، أي القدر نفسه الذي تتمتع به القناة الأولى للتلفزيون الرسمي تقريباً. وتكمل القناة الثانية في التلفزيون الرسمي رباعي القنوات التلفزيونية في البلاد، لكنها تتمتع بنسبة مشاهدة متواضعة ومعتدلة تصل إلى حوالي 10%. وتقوم نوفا وبريما وإلى حد ما أيضاً القناة الأولى في التلفزيون التشيكي ببث البرامج ذات الطابع التجاري بما فيها الأفلام

والمسلسلات التلفزيونية التي تم إنتاجها خلال العهد الشيوعي، ومنها بعض البرامج التي تبث الدعاية حول الإيديولوجية الشيوعية. وحدها القناة الثانية في التلفزيون الرسمي هي التي تبث برامج خالية من أي محتوى تجاري، و بالتالي تمارس دور وسائل إعلام عامة.

جميع هذه القنوات وعدد بسيط من القنوات الإذاعية تساهم في خلق ظاهرة اجتماعية فريدة من نوعها وهي- إحياء "برامج التسلية الشيوعية" و"الذوق الشيوعي المقيت". فبعد فترة من الخمود في بداية التسعينيات عاد الذوق الشيوعي المقيت ليظهر على شاشات التلفزة. ونعني بهذا نجوم الموسيقى الشعبية المرضي عنهم إبان العهد الشمولي السابق وبشكل رسمي من قبل الحزب الشيوعي وآلته الدعائية - من المغنّين والممثلين -، بالإضافة لبرامج تسلية أخرى ظهرت في ذلك العصر، والأفلام والمسلسلات التلفزيونية. تسبب هذه الظاهرة حالة الحنين إلى الماضي بعد أعوام من فقدان الحرية، حيث لا يمكن فصلها كلياً حتى عن النجاح الانتخابي الذي حققّه الحزب الشيوعي في تشيكيا ومورافيا، أي ذلك الحزب الذي لم يخضع لعملية الإصلاح المطلوبة، والذي بات يملك اليوم 41 مقعداً في المجلس النيابي المؤلف من 200 مقعد.

والشاهد على ما أقول وارتباطاً بهذا الأمر القرار الذي اتخذه التلفزيون الرسمي في العام 1999 بإعادة بث مسلسل "ثلاثين قضية للرائد زيمان". هذا المسلسل الذي تم تصويره خلال الأعوام 1974 – 1979 كان المشروع الأشمل للتلفزيون التشيكوسلوفاكي الذي كانت تديره الشرطة السياسية السرية بشكل مباشر. وكان مفترضاً من خلال بث هذا المسلسل أن يتم الاحتفال بالذكرى الثلاثين لنشوء فوج الشرطة الذي قاده الشيوعيون. وقد جرت أحداث كل حلقة من المسلسل خلال الأعوام الثلاثين لمرحلة ما بعد الحرب، وكانت توفّق بين القصة الإجرامية البوليسية والرسالة الإيديولوجية – أي النسخة الشيوعية للتاريخ والتي كانت تشوّه الحقائق بشكل فظ. وحسب المقاييس التي كانت سائدة في تلك الحقبة، فإن القائمين على هذا المسلسل حصلوا على ميزانية عالية جداً

وسمح رسمياً بتوظيف نجوم التلفزيون، كما كان بإمكانهم التصوير في الغرب، وهو ما لم يكن أمراً معتاداً في تلك الفترة.

وقد تمت إعادة بث هذا المسلسل أكثر من مرة خلال السبعينات والثمانينات حيث كان يتمتع بشعبية عالية. والقرار الذي اتخذه التلفزيون الرسمي بإعادة بثه مرة أخرى - بسبب هبوط نسبة المشاهدة على الأرجح - أثار ردود فعل غاضبة من قبل المجتمع المدني. وبعد الضغط الذي مورس من قبل المثقفين والمنظمات المدنية مثل تجمع السجناء السياسيين، قررت إدارة التلفزيون بأن يترافق بث كل حلقة مع نقاش لأخصّائيين يتمحور حول موضوع تزوير التاريخ. وبالمقابل فإن القنوات التلفزيونية التجارية لا تحتاج لمسألة خلق الأعذار، بل تبث كل ما يمكن أن يرفع من نسبة شعبيتها لدى المشاهدين. فعلى سبيل المثال قامت قناة بريما في العام 2004 بإعادة بث المسلسل المذكور بنجاح كبير.

الجريدة اليومية الأقوى

يعكس الوضع الذي مرّت به جريدة ملادا فرونتا دنيس حالة التطور الشاملة للساحة الصحفية بعد الثورة. فقد نشأت هذه الجريدة بتحويل الصحيفة الشيوعية السابقة "ملادا فرونتا" التي تم تأسيسها في العام 1945 كصحيفة لمنظمة الشبيبة الشيوعية، إلى شركة مساهمة مملوكة من قبل موظفيها الصحفيين. وخلال العهد الشيوعي كانت "ملادا فرونتا" تعتبر أقل تشدداً من الصحيفة الشيوعية الرسمية "رودي برافو" أو جريدة "براتسيه" الناطقة باسم النقابات العمالية. وخلال عهد غورباتشوف الذي اشتهر بالبيريسترويكا أو إعادة البناء، حاولت ملادا فرونتا استكشاف "حدود إمكانياتها الجديدة "وخصوصاً في المجال الثقافي. وفي العام 1989، أي في عهد بدء المظاهرات المعادية للحكومة والتي أطاحت بالنظام الشيوعي، كانت ردة فعل ملادا فرونتا من بين ردود الفعل الأولى التي انحازت لصالح القوى المعارضة للشيوعية والتي أيّدت التغييرات الديمقراطية.

اليوم أصبحت ملادا فرونتا الصحيفة الأكثر نجاحاً في البلاد خلال فترة التسعينات. فقد تمكنت إدارة التحرير وبشكل سريع من بناء شبكة أنباء على مستوى عالي نسبياً في قطاعي الأخبار المحلي والخارجي، وعملت صفحات الرأي على تأييد ودعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية القائمة. وفي بلد يصل عدد سكانه إلى عشرة ملايين نسمة، فإن عدد نسخ المباعة من هذه الجريدة وصل في بعض الأحيان إلى حوالي نصف مليون نسخة. ومثل وسائل الإعلام الأخرى، فإن ملادا فرونتا دنيس عانت أيضا من ظاهرة عدم توفر الكفاية من الصحفيين التشيك، ومن تورط المراسلين والمعلّقين بروابط سياسية مع بعض الأحزاب والمجموعات السياسية. وتصرف الصحفيين في أحيان كثيرة كسياسيين فاعلين بدلاً من أن يلعبوا دور المراقب المحايد. وكانت هذه الظاهرة مرافقة للتقليد الذي تتمتع به الصحافة التشيكية ككل، حيث أن جميع الشخصيات البارزة في البيئة الصحفية التشيكية كانوا بطريقة أو أخرى لاعبين سياسيين أيضاً. وقد حدث هذا الأمر خلال مرحلة النهضة الوطنية في القرن التاسع عشر، وخلال مرحلة النضال ضد الهيمنة الألمانية، وخلال مرحلة بناء الدولة في العشرينات من القرن الماضي، وكذلك خلال مرحلتي النضال ضد النازية والشيوعية.

لقد كان نجاح "ملادا فرونتا دنيس" رمزيا لما يجري في البلاد بأكملها. فالأشخاص الذين تعاونوا مع النظام الشمولي خلال فترة الشيوعية، استغلّوا المعلومات والاتصالات، وحققوا نجاحاً في المجتمع الناشئ المبني على السوق الحرة والديمقراطية. مقابل ذلك فإن المعارضين السابقين عانوا من مشاكل التأقلم مع الوضع الجديد، وخصوصاً هؤلاء الذين (بعكس المعارضين في بولندا) كانوا يعيشون في عزلة ثقافية تامة، بعيداً عن التيار الاجتماعي الرئيسي. وبعكس منافستها الرئيسية، أي صحيفة ليدوفي نوفيني، فتتمتع ملادا فرونتا دنيس بأفضلية من خلال مكاتب تحريرها القائمة، وامتلاكها للتكنولوجية المطلوبة، ولشبكة من الموزعين والمشتركين.

من نشرة إلى صحيفة شاملة

تشكل صحيفة "ليدوفي نوفيني" عنواناً بارزاً في تاريخ الصحافة التشيكية. فقد تأسست خلال العام 1893 وعمل أو ساهم فيها خلال عهد جمهورية تشيكوسلوفاكيا الأولى شخصيات ثقافية بارزة. وفي العام 1952 تم إلغاؤها من قبل الحكومة الشيوعية. وفي يناير من عام 1988 أعاد إحياءها مجموعة من المعارضين السابقين كنشرة شهرية، وبعد عامين من ذلك بدأت تظهر مجدداً كصحيفة مستقلة وشاملة. وبعكس صحيفة "ملادا فرونتا دنيس"، فإن ليدوفي نوفيني لم تملك التكنولوجيا المطلوبة ولا المشتركين الدائمين، ولذلك فقد اضطرّت للتعلّم والتطور في ظل ظروف عملية صعبة.

لكن برغم ذلك، وإذا أخذنا بعين الاعتبار القفزة التي حققتها "ملادا فرونتا دنيس" في هذا السباق، فيجب الاعتراف لإدارة تحريرها بقدرتها على بناء صحيفة حديثة. استمرت مراوحة المثقفين والمعارضين السابقين في صحيفة "ليدوفي نوفيني" طويلاً مما انعكس بشكل تدريجي في فقدان الرصيد الذي اكتسبته بداية التسعينات وفي خفض عدد النسخ المباعة. مما أدى وخلال العشرة أعوام الأولى بعد الثورة إلى أن أصبحت الصحيفتان ملكاً لدور نشر أجنبية مختلفة، لكنهما في الوقت الحاضر ملك لدار نشر واحدة. وقد تعرضت "ليدوفي نوفيني" لعمليات تحول كثيرة في إدارة تحريرها واضطرت لتغيير توجهها أكثر من مرة. أما اليوم فهي تمزج بين عناصر التسلية المعلوماتية والصحافة الرصينة، وتبدو في شكل الباحث عن موقع له في السوق.

في بداية القرن الجديد سارت "ملادا فرونتا دنيس" أيضاً على طريق التسلية المعلوماتية – حيث خففت من الأخبار الرصينة ورفعت من شأن الأخبار المرتبطة بالثقافة الموسيقية الشعبية، وأبرزت القصص البسيطة على حساب التحليلات. وأصبحت الكتابة فيها أكثر سطحية بحيث اختفى منها الجوهر والمفهوم، وتعمّقت نشأة النزاعات. وباتت العناوين وطريقة التحرير قريبة من الأساليب المتبعة عادة في مجال العلاقات العامة و الصحافة ذات الأخبار

المثيرة. كما استقصت المواضيع المحبّبة من الفحوى التلفزيوني. وبهذا فإن الصحيفة الوحيدة الرصينة الموجودة في السوق هي "هوسبودارسكي نوفيني"، لكنها ليست قادرة على موازاة صحيفتي "ملادا فرونتا دنيس" أو "برافو" من حيث دائرة الانتشار. فالصحيفة الأخيرة، أي برافو، تمارس من بين جميع الصحف اليومية الطريقة الأقدم للصحافة - أي النشر الفوضوي للمعلومات والخالي من التصور، والممزوج بخليط من عناصر الكتابة الجدية والتسلية. وتركّز برافو بشكل خاص على فئة السوق الأفقر والأقل ثقافة.

لم تنتج البيئة التشيكية صحيفة نوعية وناجحة تجارياً مثل صحيفة "غازيتا فيبورتشا" البولندية على سبيل المثال، الذي تمكن ناشرها، أغورا إي.إس.، من وضع نفسه في بورصتي وارسو ولندن. وكانت غازيتا قد بدأت مثل ليدوفي نوفيني تماماً - حيث تولّت إدارتها مجموعة من المعارضين السابقين الذين يتمتعون بتجارب في العمل الصحفي والسياسي في الخفاء. أما أفضليّتها فتمثّلت بحجم سوق الصحافة الذي يكبر السوق التشيكي بأربع مرّات. وقد تمكنت صحيفة "ملادا فرونتا دنيس" في النصف الثاني من التسعينات من الاقتراب من النجاح الذي حققته غازيتا، حيث تمكنت من تحقيق عدد انتشار مماثل في سوق أصغر، لكنها لم تتمكن من الحفاظ على النوعية الصحفية. فالناشر الذي يعتبر الربح حافزاً له على حساب النوعية، أجبر إدارة التحرير خلال الأعوام 2001 و 2002 على تغيير التوجه.

وباستثناء حالة وحيدة فقد استمرت في العام 2004 أيضاً ظاهرة هبوط نوعية الصحف التشيكية الرئيسية، والتي أصبحت - في عصر الانضمام الفعلي للاتحاد الأوروبي - أقل أهمية بالنسبة للمجتمع المدني التشيكي ونوعية الديمقراطية التشيكية.

توماش كلفانيا

توماش كلفانيا كان الناطق الصحفي والمستشار السياسي لفاتسلاف كلاوس،

رئـيس الجمـهورية التشـيكية. عمـل قبـل ذلـك نـائباً لـرئيس تحـرير صـحيفة هوسبودارسكي نوفيني الاقتصادية اليومية. يعمل حاليًا كمحاضر في جامعة نيويورك ببراغ.

تحولات الموقع القانوني للإدارة المحلية (المجالس المحلية) في التجربة التشيكية

ريخارد بوماهاتش

يعتبر حق الحصول على الإدارة الذاتية في معظم الدول الأوروبية من الحقوق الأساسية والرئيسية للمجتمعات المحلّية (البلديات والمدينة وربما أيضاً السلطات المحلية الأعلى والمستقلة، التي تتميّز عن الدولة). وقد وجد هذا الحق مكانته الدستورية في الدول الديمقراطية - فالسلطات المحلية تُعتبر إحدى السلطات المستقلّة وفقاً للنظام الدستوري وذلك إلى جانب سلطة البرلمان والسلطتين التنفيذية والقضائية. وعلى هذا الأساس الدستوري المشترك تشكّلت المؤسسات التابعة للسلطات المحلية، والتي يختلف شكلها من بلد لآخر.

لقد أجرى المجتمع التشيكي في التسعينات عملية تحويل لمؤسساته السياسية والاقتصادية، وذلك بعدما انهار الترتيب القانوني في ما كان يعرف بالتكتل السوفييتي. ولم يعكس مفهوم عملية إصلاح الحكومات المحلية الجهود الرامية للتخلص من المؤسسات القديمة فحسب، لكن أيضاً محاولة اللحاق بالدول الأوروبية التي تطوّر نظامها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية في بيئة من التعددية الديمقراطية. وقد استذكرت هذه العملية بوضوح حتى التقليد القديم والخبرات المتعلقة بموقع وطريقة عمل السلطات المحلية منذ بداية العصر الدستوري الحديث في الأراضي التشيكية - فالأمر لم يتعلق بتقييم التطور خلال نصف القرن الأخير فقط، لكن بالعودة إلى إرساء جذور القانون الخاص بالسلطات المحلية والذي يرجع إلى القرن التاسع عشر.

لقد وصف الإجراء الحكومي الصادر في مايو 1945 المجالس الوطنية بأنها أجهزة تمثيلية وأجهزة إدارة عامة في نفس الوقت، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار

أنها أجهزة إدارة عامة أي أنها تخضع أيضاً للحكومة المركزية. وقد شكّل هذا الإجراء أساساً للتصور الجديد الذي اندمجت فيه إدارة الدولة مع الإدارة المحلية على مستوى المحافظات والأقاليم ولاحقاً المناطق، في كلّ لا يتجزأ ولا يمكن تمييزه. لكن في الفترة التي استمرت حتى العام 1990 تم من حيث المبدأ نفي التصور القديم الخاص بالسلطة الذاتية والمستقلة للمجتمعات المحلية. وتم تأميم ممتلكات المناطق التي خسرت ذاتيّتها القانونية ومواقعها المستقلة. وتولّت المجالس الوطنية عملية إدارة ممتلكات الدولة وأصبحت ميزانياتها جزءاً من ميزانية الدولة. وتم التوصل لعملية إعادة تنظيم الأراضي من خلال خفض عدد الأقاليم والمقاطعات. وتم دمج البلديات بأمر من السلطات العليا في غالب الأحيان. كانت صلاحيات المجالس الوطنية مختلفة وأصبحت منذ فترة الستينات تتوافق تقريباً مع حجمها وعدد سكانها وحتى مع حجم الإمكانيات الاقتصادية للمناطق التابعة لها، لكن ذلك لم يمنع عملية تسييس الإدارة المحلية والذي كان يتم بشكل واضح.

بعد سقوط الشيوعية

بعد نوفمبر من عام 1989 تم تغيير الدستور، ونصّ القانون الدستوري مجدداً على اعتبار بلدية المنطقة مركزاً للإدارة المحلية. وتأسست البلدية مرة أخرى كمؤسسة مستقلة منفصلة عن الدولة تتمتع بميزانية وممتلكات خاصة بها. وفي غضون فترة قصيرة تم إلغاء نظام المجالس الوطنية، ونشأت مكانها بلديات تتمتع بإدارات مستقلة من جهة، ومن جهة أخرى تم إنشاء مؤسسات إقليمية كأجهزة لإدارة الدولة، لكي يكون ممكناً المصادقة على القوانين الضرورية وهي، أولاً القانون الخاص بالبلديات، القانون الخاص بالانتخابات إلى المجالس التمثيلية في البلديات، القانون الخاص بالمؤسسات الإقليمية وتعديل طريقة عملها بالإضافة لبعض الإجراءات الأخرى المرتبطة بها، والقانون الخاص بالعاصمة براغ.

بإلغاء وحلّ المستويات الثلاثة للمجالس الوطنية في العام 1990 وبما فيها

الفرعية منها، والحفاظ على المناطق كعنصر إداري، تم تحرير مجال استخدمته الوزارات وبعض الأجهزة المركزية الأخرى ضمن إطاراتها الخاصة كأجهزة لامركزية لإدارة الدولة. وفي الأقاليم تصرفت مؤسسات الإقليم إما كأجهزة أولية وفورية لإدارة الدولة (المقصود بالجهاز الأولي هنا هو المؤسسة القانونية التي يلجأ إليها المواطن في بداية أي مشروع قضائي مثل محكمة المدينة أو البلدة)، أو كأجهزة استئنافية عندما لعبت البلديات دور الجهاز الأولي والفوري، وخصوصاً تلك البلديات التي تتمتع بتفويض من قبل الدوائر العامة.

في العام 1992 جرت انتخابات المجلس الوطني التشيكي التي أفرزت الحكومة الأولى للجمهورية التشيكية كدولة أحادية حديثة التشكيل (أي بعد انفصالها عن سلوفاكيا). وتعهدت في برنامجها الحكومي بالاستمرار في عملية الإصلاح الإداري وسيتم بشكل خاص نقل صلاحيات اتخاذ القرار والمسؤولية لتصبح في متناول المواطن، وأن يتوافق هذا أيضاً مع التقسيم الإداري للدولة الذي سيتشكل أساسه من البلديات المستقلة وبالطبع الأقاليم. ونص البرنامج ثانياً على العمل السريع بهدف إعداد اقتراح قانون خاص بالموقع القانوني لموظفي إدارة الدولة ولتعزيز مبادئ الدولة القانونية. وبعد نقاش سياسي معقّد قدّمت الحكومة خلال صيف العام 1994 مشاريع القوانين الدستورية الخاصة بتشكيل هيئات إقليمية عليا تتمتع باستقلال ذاتي، لكي تتم المصادقة عليها من قبل البرلمان.

النقاش حول هذا الموضوع بدأ في البرلمان خلال العام 1994 واستمر بمماطلات واضحة، ولم تتم المصادقة إلا في نهاية العام 1997 على قانون دستوري أُعلن بموجبه عن تأسيس 14 مقاطعة بما فيها العاصمة براغ التي تتمتع بموقعي المدينة والمقاطعة على حد سواء، على أن يسري مفعول القانون المذكور ابتداء من يناير 2000. ولأن نشوء الهيئات الإقليمية العليا التي تتمتع باستقلال ذاتي تسبب بالحد من مهام وصلاحيات البلديات باعتبارها أجهزة أساسية في التوزيع اللامركزي، ولأنه كان مطلوباً في هذا

السياق إجراء عملية تعديل جوهرية على الموقع القانوني الذي تتمتع به البلديات، فإن مهمة تنفيذ اللامركزية وقعت على كاهل الحكومة التي أفرزتها الانتخابات المنظّمة في منتصف العام 1998.

وشكّلت القوانين التي تداولتها الحكومة وقدّمتها إلى البرلمان نهاية العام 1999 النهاية التشريعية لمرحلة الإصلاح الإداري. فبعد مباحثات صعبة في قسمي البرلمان تمت المصادقة على القوانين الخاصة بالبلديات، المناطق وانتخابات المجالس التمثيلية، والقانون الخاص بالعاصمة براغ، والقانون الخاص بانتقال بعض الملكيات والحقوق والالتزامات من ممتلكات الجمهورية التشيكية إلى ممتلكات الأقاليم، والقانون الخاص بتحديد نوع عائدات بعض الضرائب التي ستستخدم لتمويل ميزانية الوحدات الإقليمية التي تتمتع باستقلال ذاتي، والقانون الخاص بدعم النمو الإقليمي، وكذلك القانون الخاص بمعايير الميزانية التي سيتم إتباعها خلال صياغة ميزانيات الفروع.

إن أجهزة المناطق والبلديات التي خضعت حديثاً لعملية الإصلاح المرتبطة بالجهود المبذولة لتحقيق اللامركزية تحت تأثير مبادئ ومقررات الميثاق الأوروبي للمجالس المحلية، قد تأثرت بشكل واضح بالعديد من السمات والملامح التنظيمية والفاعلة التي تنبع بشكل أو بآخر من عملية التطور طويلة الأمد للإدارة المحلية واللامركزية في الأراضي التشيكية.

وحتى إن كان التعديل القانوني للإدارة المحلية قد اقترب خلال الأعوام الأخيرة وبشكل ملحوظ من المعايير الأوروبية، فإنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن عملية إصلاح الإدارة المحلية لا تزال تتخبط في بعض المشاكل العالقة. ومن جهتها كدولة، فالجمهورية التشيكية لا تزال مستمرة بكونها دولة مركزية أكثر من كونها دولة لامركزية، لأن فاعلية الكثير من المهام العامة مشروطة بحجمها الوطني الشامل ولا يمكن بالتالي ملاءمتها مع الظروف المحلية. وبالرغم من أن الأقاليم والبلديات تعمل وتستمر في البقاء كمؤسسات بالاعتماد على ممتلكاتها الخاصة، إلا أنها لم تطور آليات المسؤولية بحيث يمكنها الاعتماد على نفسها

في تحقيق التصرف السليم بالأموال. فالأجهزة الإقليمية والبلديات تضع مسألة اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الرئيسية المرتبطة بالممتلكات في يد القيادة السياسية، وتنسخ التوجه العام لرفع نسبة مديونية البلديات والأقاليم. ولقد تسببت عملية التفسّخ التلقائية التي جرت في بداية التسعينات بنشوء عدد كبير من البلديات الصغيرة المستقلة شكلياً لكن الضعيفة مالياً. ومن وجهة النظر السياسية فقد تم التقليل من قيمة طريقة تجميع الوسائل المادية وكذلك من التعاون الذي يمكن أن يؤدي لإدارة أكثر فعالية في أجهزة البلديات والأقاليم ضمن إطار المؤسسات العامة والمشتركة. أما الإدارة المؤقتة المؤلفة من الأجهزة الإقليمية المفعّلة في العام 2000 والسلطات التابعة اللامركزية لإدارة الدولة المعاد تنظيمها، فإنها مازالت غير متجانسة العناصر. ولذلك فإنها أقرب إلى عرقلة الإدارة العامة في الأعوام الأولى لنشوئها منها إلى أن تكون دافعة وداعمة بشكل فعّال، وتحديداً فيما يتعلق بالإدارة، والتوظيف والقضايا المالية. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه تحديداً، فإن عملية الإصلاح اللامركزية تعتبر مشروعاً مستمراً وقيد التطوير.

ريخارد بوماهاتش

تخرّج ريخارد بوماهاتش من كليتي القانون والفلسفة التابعتين لجامعة كارل الرابع، ودرس لاحقًا في الكلية الدولية للقانون في ستراسبورغ. عمل في الفترة من 1976 ولغاية 1989 في معهد الدولة والقانون لدى كلية العلوم التشيكوسلوفاكية، وأصبح لاحقاً عضواً في إدارة القانون الإداري والعلوم الإدارية في كلية القانون التابعة لجامعة كارل الرابع.

تحويل القطاع الصحي التشيكي

بيتر هولوب، فراتيسلاف رجيهاك

بعد تفكك التكتل الشيوعي ونشوء النظام الديمقراطي جرت في تشيكوسلوفاكيا تغييرات جذرية في طريقة إدارة، تنظيم، وتمويل الرعاية الصحية. وبدأت ترتفع بشكل بارز إمكانية الحصول على الأدوية وأساليب العلاج الأكثر تطوراً. وبسبب ذلك انخفضت منذ بداية التسعينات نسبة الوفيات، وفي بعض أنواع الأمراض حقق انخفاض نسبة الوفيات درجات مرتفعة جداً. ولا شك بأن المعطيات والأرقام الخاصة بعلاج الكلى وأمراض القلب تقدّم لنا في هذا السياق نبذة واضحة عمّا نتحدث عنه. وقد ساهمت الطريقة الجديدة للتمويل في كل ذلك، أي بتعبير أدق فإن التشيك حاولوا الرجوع مجدداً إلى النظام السائد قبل فترة الحرب العالمية، والذي كان قائماً على التأمين الصحّي العام المتوفر لكافة فئات الشعب. وتم إحياء نظام الانتخاب الحر للطبيب أو الجهاز الصحي، وبذلك تم تحسين عملية توفر الرعاية الصحية وفق معايير خاصة تضاهي تلك الموجودة في العالم المتطور.

تمويل القطاع الصحي

إن حجر الزاوية في عملية تحويل القطاع الصحي يكمن في تغيير طريقة تمويله. فقد تم اختيار نظام التأمين الصحي الإلزامي الذي بوشر بالعمل به منذ العام 1992. ومنذ بداية العام 1993 عندما تم تقسيم الجمهورية الفدرالية إلى جمهوريتي تشيكيا وسلوفاكيا، أصبح نظام التأمين الصحي في الجمهورية التشيكية ذاتياً، بحيث باتت تجمع رسوم التأمين من المواطنين بشكل مستقل عن الدولة، وبالتالي دفع نفقات الدواء بالإضافة للنفقات المرتبطة بالكشف الصحي وما شابه. وقد تمت جدولة نظام التأمين الصحي من خلال تشريع القانون الخاص بشركة التأمين الصحية العامة التي تميّزت عن غيرها من

الشركات في هذا المجال منذ البداية ولا تزال تحافظ حتى يومنا هذا على نسبة 66% من حصة المواطنين المؤمَّنين صحياً. وفي نفس الوقت تمت المصادقة أيضاً على القانون الخاص بشركات التأمين الصحية الخاصة بالموظفين، والتي نشأ منها في بداية الأمر 26 شركة. والتي انخفض عددها نهاية التسعينات بسبب عمليات الاندماج إلى تسعة، تمكّنت جميعها بالحفاظ منذ تلك الفترة على ميزانية مالية مستقرة. وبإمكان المواطنين تغيير شركة التأمين الصحية التي يتعاملون معها كل ثلاثة أشهر.

لكن التصور الأصلي الخاص بنشوء منافسة بين شركات التأمين لم يتحقق، لأنه لم يتم خلق ظروف تشريعية وتنظيمية تسمح بمنافسة حقيقية بين الخطط التأمينية. فقد حافظت شركة التأمين الصحية العامة في واقع الأمر على موقعها الاحتكاري في السوق، وعملت الدولة بشكل تدريجي على تنظيم شروط عمل شركات التأمين الخاصة بالموظفين، بحيث تم في العام 2005 إعادة توزيع 100% من رسوم التأمين المختارة وفق أعمار الأشخاص المعنيين، بدلاً من النسبة الأصلية التي كانت تبلغ 60%، مما ساهم بالحد من منافع شركات التأمين التي تتمتع بهيكلية منسجمة مع الزبائن. وتعتبر شركات التأمين الخاصة بالموظفين صغيرة نسبياً وغير مستقرة في السوق الصحي للجمهورية التشيكية، وذلك نظراً لمحدودية زبائنها والخدمات التي تقدّمها. ويمكن أن يتمثل حل هذه المعضلة في المستقبل بإجراء عملية دمج أخرى وتحقيق المزيد من الاستقرار في هذه المؤسسات، وبالتالي أن تصبح منافسة لشركة التأمين الصحية العامة. وبعكس ذلك، فتوجد أيضاً تصورات تتحدث عن إمكانية تقسيم شركة التأمين الصحية العامة.

لقد تم التعامل مع نظام تسديد قيمة الرعاية الصحية بشكل واسع جداً منذ البداية، بحيث يتم تسديد القيمة الكاملة لمعظم أشكال الرعاية الصحية ويتحمل المرضى نسبة ضئيلة جداً منها. وتعتبر النسبة التي يتحملها المرضى الأكثر انخفاضاً في أوروبا بحيث يصل معدّلها من النفقات الخاصة بالصحة إلى

ثمانية بالمائة فقط. ومن الناحية العملية فإن المرضى لا يدفعون رسوماً إضافية إلا عند أطباء الأسنان وفي الصيدليات. ويسري حق التمتع بدفع تكاليف الرعاية الصحية بناء على مجرد تسجيل المواطن لدى شركة التأمين الصحية، بغض النظر عمّا إذا كان المريض يدفع التزاماته المالية أم لا. وتعتبر هذه الحقيقة ملائمة من منظار إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، لكن أقل ملاءمة فيما يتعلق بميزان المدفوعات الخاص بشركات التأمين. وتتولى الدولة دفع رسوم التأمين الخاصة "بالأشخاص المؤمّن عليهم من قبل الدولة" (أي العاطلين عن العمل، أفراد الجيش، الأطفال، المتقاعدين) وذلك بطريقة شاملة ووفق الحجم المحدد للرسوم. ويصل حجم رسوم التأمين إلى ما يوازي 6.6% من الحد الأدنى للأجور، في حين تصل نسبة الرسوم المدفوعة من قبل الموظفين إلى 13.5% من الراتب الإجمالي (يتولى رب العامل تسديد نسبة 9% والموظف 4.5% منها). ولهؤلاء الأشخاص الذين تؤمّن عليهم، تقوم الدولة اليوم بتسديد عُشر معدل التأمين المدفوع من قبل الموظفين.

لقد كان القطاع الصحي في تشيكوسلوفاكيا الشيوعية يحصل على مصادر مالية أقل من المطلوب بشكل كبير. وفي العام 1989 صُرف على الرعاية الصحية ما يوازي أربعة بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي، أما في الوقت الراهن فإن النسبة تقترب من ثمانية بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي. لكن في الحجم المُطلق للأرقام فإن المبلغ الذي يوضح في القطاع الصحي التشيكي يعد أقل بدرجات كبيرة عند المقارنة بأغنى الدول الأوروبية، فقد وصل بحسب الإحصائيات الأخيرة إلى ألف دولار أمريكي على المواطن سنوياً. ولذلك فإن الدين الخفي في البنية التحتية الصحية لا يزال قائماً (الوضع الرديء للمباني والمرافق التابعة للمستشفيات). وتستمر في الجمهورية التشيكية أيضاً المعادلة التاريخي المشوّهة القائمة بين الأموال التي يتم صرفها على المواد والأدوية والتي هي أكثر من تلك التي يتم تخصيصها لليد العاملة (الرواتب). فهنا لا تزال، وبعكس الدول المتطورة، تسيطر النفقات المخصصة للأمور المادية لا للرواتب. إذاً المشكلة الأكثر إلحاحاً بالنسبة للقطاع الصحي التشيكي تتمثل في

الصدام المتنامي فيما يتعلق بالمطالب الخاصة بحجم ونوعية الرعاية الصحية للقرن الواحد والعشرين، والمصادر المحدودة لعملية تمويلها. ففي النظام التضامني المعمول به لتمويل الرعاية الصحية في الجمهورية التشيكية (بدون الوسائل التنظيمية الفعالة التي تم وضعها في البلاد بداية التسعينات)، فتوجد دائماً إمكانية مفتوحة بشكل مسبق لنشوء العجز. وخلال التسعينات تم حل هذا العجز بشكل مستمر لكن بطريقة غير عملية بأن تدخلت الدولة من خلال إجراء عملية شطب لديون بعض المستشفيات أو شركة التأمين الصحية العامة.

أما الوضع في المستشفيات الكبيرة التي تدار من قبل الدولة فالأمر معكوس تماماً، بحيث أن هذه المستشفيات تقع في عجز مالي مستمر إن كان ذلك بسبب عجز الدولة عن تأمين إدارة نوعية أو بسبب عدم فعالية نظام تمويلها بشكل عام. ويكمن الصراع هنا بالدرجة الأولى في أن الدولة هي التي تحدد بشكل توجيهي لشركات التأمين حجم ونوعية الرعاية الصحية التي يجب عليها أن تسدّدها للمستشفيات، بما فيها حجم رواتب العاملين في القطاع الصحي. وتقوم بذلك دون أي قلق يذكر، لأن المسؤولية النهائية عن التمويل تقع في نهاية الأمر على شركات التأمين نفسها.

إن الأزمات المالية التي نشأت في بداية القرن الجديد والتي لم تكن تحلّها في المراحل النهائية إلا ميزانية الدولة، نشأت بسبب رفع رواتب الموظفين في القطاع الصحي بالاعتماد على أسباب سياسية، وذلك لأن السياسيين لم يفكروا أبداً فيما إذا كان سيرتفع حجم أو نوعية الرعاية المقدمة من قبل المستشفيات.

وقد جرت وقائع أول محاولة من قبل الدولة لتأمين الاستخدام الفعال لأموال القطاع الصحي في منتصف التسعينات. وقد أدّت محاولة الدوائر لتعزيز تأثيرها في جدولة القطاع الصحي خلال العام 1997 وإلى تأسيس نظام "الإدارة المختارة للمستشفيات ". كان الهدف من ذلك التخلص من القدرات

الفائضة من خلال اختيار بعض المؤسسات الصحية أو بعض فروعها، والتي مُنعت شركات التأمين الصحية من تمديد الاتفاقيات معها. وكان مفترضاً أن يترتب على ذلك خفض أعداد تلك المستشفيات أو إخضاعها لعملية تأهيل جدية. وبعد استلام الحكومة الاجتماعية الديمقراطية للسلطة في العام 1998، لم يتم في غالب الأحيان احترام التوصيات الصادرة في هذا المجال، ولذلك فقد تم تأجيل البت بمشكلة القدرات الفائضة وعملها الذي يتم بشكل غير فعال إلى الأعوام القادمة.

ولم تحدث التغييرات الجذرية إلا في عملية إدارة المستشفيات الصغيرة. وكان ذلك نتيجة لعملية الإصلاح الإداري التي وضعت تلك المستشفيات تحت إدارة الأقاليم خلال الأعوام 2002 و 2003. ويبدو واضحاً في المراحل الأولى لعملية تحويل الأنظمة الصحية في الأقاليم، بأن المستشفيات كانت تدار بشكل أفضل، كما أن بعض الأقاليم نجحت في زيادة كفاءتها وفي نفس الوقت تمثل الدافع الأبرز بالعمل على تغيير التنظيم الرسمي الذي يعتمد على حسابات غير شفافة، إلى مؤسسات تجارية عادية. وبالحد الأدنى فإن ذلك ساهم في بعض الأقاليم بتحسين إدارة المستشفيات، حيث بدأت الشبكات الصحية تعمل بشكل أكثر فعالية. ولا تزال التغييرات التالية في تنظيم الرعاية الصحية وتغيير ملكية وهيكلية المستشفيات (من خلال الخصخصة أو نقل الملكية إلى شركات غير ربحية) تشكّل حتى يومنا هذا محوراً هاماً من الصراع السياسي القائم بين الحكم اليساري والمعارضة اليمينية.

توقفت عملية إصلاح القطاع الصحي التشيكي في العام 1992. وباستثناء بعض الإصلاحات الجزئية في الأعوام 1996 – 1997 فإننا لم نشهد في حقيقة الأمر نقاشاً سياسياً ديمقراطياً يتمتع بالصلاحيات الكافية لكي يتمكن من اقتراح وفرض الحلول المنطقية القادرة على تقريب النظام الصحي من الظروف الجديدة. وكانت إحدى نتائج ذلك حقيقة أن وزراء الصحة يتبدّلون عادة أكثر من غيرهم من الوزراء. ففي عام واحد تم تغيير ثلاثة وزراء، في

حين أن الوزيرة الحالية هي الوزير الثاني عشر منذ العام 1990.

لقد نصح خبراء البنك الدولي الحكومة التشيكية بأن تعمل في أسرع وقت ممكن على إصلاح السوق الخاص بشركات التأمين، وحسابات المستشفيات، وبأن تفرض رسوماً تنظيمية على المرضى ونظاماً للمعلومات حول نوعية الرعاية. لكن الحكومة لم تلتزم في نهاية المطاف بتوصيات البنك الدولي ورفضتها وزارة الصحة. ويؤمن السياسيون المعارضون وبعض أركان الحكومة بأنه كلّما تأجلت الإصلاحات، كلّما زاد ذلك من صعوبة حلها في المستقبل.

بيتر هولوب،

تخرّج بيتر هولوب من كلية الرياضيات والفيزياء التابعة لجامعة كارل الرابع. ارتبط اسمه منذ العام 1989 بمجلة ريسبيكت وبمعهد العلوم الاجتماعية التابع لأكاديمية العلوم بالجمهورية التشيكية.يعمل حالياً لصحيفة هوسبودارسكي نوفيني والإذاعة التشيكية السادسة.

فراتيسلاف رجيهاك

تخرّج فراتيسلاف رجيهاك من الكلية الأولى للطب التابعة لجامعة كارل الرابع في العام 1990. كان خلال الثورة المخملية عضواً في لجنة الإضراب الطلاّبية. يتولّى حالياً إدارة منظمة صحية خاصة تهتم بعلاج أمراض الكبد.

حين أن الوزيرة الحالية هي الوزير الثاني عشر منذ العام 1990.

لقد نصح خبراء البنك الدولي الحكومة التشيكية بأن تعمل في أسرع وقت ممكن على إصلاح السوق الخاص بشركات التأمين، وحسابات المستشفيات، وبأن تفرض رسوماً تنظيمية على المرضى ونظاماً للمعلومات حول نوعية الرعاية. لكن الحكومة لم تلتزم في نهاية المطاف بتوصيات البنك الدولي ورفضتها وزارة الصحة. ويؤمن السياسيون المعارضون وبعض أركان الحكومة بأنه كلّما تأجلت الإصلاحات، كلّما زاد ذلك من صعوبة حلها في المستقبل.

بيتر هولوب،

تخرّج بيتر هولوب من كلية الرياضيات والفيزياء التابعة لجامعة كارل الرابع. ارتبط اسمه منذ العام 1989 بمجلة ريسبيكت وبمعهد العلوم الاجتماعية التابع لأكاديمية العلوم بالجمهورية التشيكية.يعمل حالياً لصحيفة هوسبودارسكي نوفيني والإذاعة التشيكية السادسة.

فراتيسلاف رجيهاك

تخرّج فراتيسلاف رجيهاك من الكلية الأولى للطب التابعة لجامعة كارل الرابع في العام 1990. كان خلال الثورة المخملية عضواً في لجنة الإضراب الطلاّبية. يتولّى حالياً إدارة منظمة صحية خاصة تهتم بعلاج أمراض الكبد.

إضاءات ذاتية عن تحويل القطاع الصحي التشيكي

مارتين بويار

تم تحضير خطة عشرية لعملية تحويل قطاع الصحة الرسمي التشيكي ذو الطابع الاشتراكي مباشرة بعد سقوط النظام الشيوعي ، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والأطباء، وغيرهم من العاملين في القطاع الصحي والذين أولى بعضهم اهتماماً بعملية تحليل الأنظمة الصحية الأوروبية قبل سقوط جدار برلين. كان مفترضاً تحويله إلى قطاع صحي عام يتوافق مع النموذج الليبرالي الأوروبي. وكان البرنامج التحويلي قد اتجه نحو تشكيل نظام الصحة العام الذي يحترم المبادئ الصحية الاجتماعية الأخصائية والاقتصادية للأنظمة الصحية في دول الاتحاد الأوروبي. انطلق البرنامج في جزء منه من بعض وثائق حركة ميثاق 77، واستفاد أيضاً من تجارب وتقاليد تشيكوسلوفاكيا خلال فترة ما قبل الحرب، واعتمد على نموذج القطاع الصحي في اقتصاد السوق ذو الطابع الاجتماعي، وخصوصا في ألمانيا والنمسا. وبنا مؤسسو هذا البرنامج تصورهم على حتمية إلغاء احتكار الدولة وتمويل الرعاية الصحية وقطاع الصحة.

لقد تم تأميم قطاع الصحة في جمهورية تشيكوسلوفاكيا في الفترة الواقعة بين 1949 و 1951، وكان من غير المسموح بأن تكون هناك أية حصة للقطاع الخاص في مجال تقديم الرعاية الصحية أو الاجتماعية – الصحية. وتماما كما كان الأمر في القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني وحتى في جميع فروع الحياة الاجتماعية، فقد تم في القطاع الصحي أيضاً فرض مسألة الدور القيادي للحزب الشيوعي. وبالتالي فإن المناصب الإدارية العليا ورؤساء الأقسام والتجهيزات الصحية حُجزت في الغالب لأعضاء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وكان الوضع مماثلاً في قطاع التعليم الصحي أيضاً. وكانت الرعاية الصحية مجانية ومؤمنة بشكل كامل لجميع المواطنين. وكانت الدولة

(إدارة الدولة) مسؤولة عن جميع التجهيزات الصحية، التشخيصية – العلاجية وكذلك تلك المتعلقة بالبحوث العلمية أو بالتأهيل. ومنحت ضمانة التشكيل والتوزيع الأفقي والعمودي لشبكات المؤسسات الصحية التي كانت تؤّمن الرعاية الصحية بنوعية وحجم مماثلين حتى في المناطق الأكثر تطوراً للدولة.

في الفترة 1980 – 1990 كان من الصعب على الدولة تأمين الاستثمارات الضرورية والوسائل المالية لتغطية النفقات بهدف تأمين أحدث التقنيات العلاجية الصحية ولشراء الأدوية الأجنبية والمعدات الخاصة بالتشخيص. وارتفعت أسعار تلك المعدات بشكل سريع، لكنها كانت ضرورية لأن نوعية الرعاية الصحية أصبحت أسوأ وحدثت أزمات دورية بسبب عدم توفر بعض الأدوية الضرورية لحفظ على الحياة والتي كان يتم استيرادها. أما بعض المجموعات من المواطنين المميّزين، فكانت توفر لهم هذه الأدوية والتحضيرات بشكل تفضيلي في بعض المؤسسات الصحية المخصصة "للنخبة الحاكمة "وأقربائهم.

وبرغم بعض التقلّبات التي كانت تحدث بين وقت وآخر، فقد حافظ قطاع الصحة التشيكوسلوفاكي على مستوى مقبول مقارنة مع الرعاية الصحية المتوفرة في دول الاتحاد الأوروبي ذات الناتج الاجمالي المحلي المنخفض. وتخطى بشكل لا يدع مجالاً للشك بعض الدول الأوروبية والعالمية الأخرى فيما يتعلق بحجم وتنوع الخدمات المقدمة من قبل الأخصائيين. إلا أن نوعية الرعاية المقدمة بدأت تنخفض بعد العام 1970 بسبب تخلف البحوث في المجال الطبي الطبيعي. وساهمت في ذلك أيضا هجرة العديد من الأطباء الطليعيين بعد احتلال تشيكوسلوفاكيا في العام 1968، وكذلك سياسة الحزب الخاصة التالية والتي تتكون في العديد من الممنوعات والتحديدات والإعلانات الخاصة، والتي كانت تفضّل وضع أعضاء الحزب في المراكز القيادية وتسهّل عليهم (دون غيرهم) إمكانية الدراسة في الخارج.

ضرورة التغييرات السريعة

في فترة ذوبان الجليد السياسي لغورباتشوف باتت صعوبة الأوضاع في القطاعات الصحية والاجتماعية وحتى في التعليم أكثر وضوحاً. لذلك فقد تم مباشرة بعد شهر تشرين الثاني من عام 1989 صياغة مطالب خاصة بإجراء تحويل جذري في مجال الصحة وبتحسين الظروف المعيشية والتقنية لموظفي القطاع الصحي، باعتبار أن ذلك يعتبر من الأولويات الملحّة لعملية تحويل المجتمع التشيكوسلوفاكي، لكن مع التأكيد على مسألة الحفاظ على مبدأ توفير الرعاية الصحية ونوعيتها الجيدة. ولذلك فقد اعتمد القائمون على مشروع النظام الجديد على المعايير المعمول بها في ألمانيا، وفضّلوا الاعتماد على التأسيس العام لشركة التأمين الصحية الشاملة، لأن مبادئ التضامن مع كافة فئات الشعب الموجودة فيها ستمنع زوال الرعاية الصحية. كما أن ذلك سيساهم في حماية القطاع الصحي من عملية تحويل المصادر المالية التي يتم جبايتها على شكل رسوم التأمين إلى فروع أخرى في ميزانية الدولة.

وكان الأمر البارز بأنه قد تم منذ بداية التحضير لبرنامج التحوّل، التركيز على دور المرضى وكيفية معاملتهم وحقهم في صياغة قرارهم والتصرف بشكل حر فيما يتعلق بتأمين الرعاية الصحية. لكن يتبيّن بالنظر مجدداً إلى الماضي بأنه بسبب حالة الثمالة التي تسببت بها الأفكار الليبرالية، تمت المبالغة بتقييم قدرة المرضى على التقرير بشكل حرّ حول كيفية اختيار الطبيب والمؤسسة الصحية، وكذلك حجم بعض أنواع الرعاية الصحية المقدمة.

شركات التأمين الصحية

اعتُبر تقديم التسهيلات للمؤسسات الصحية المستقلة والحرة في ممارساتها الأولى الخاصة، بأنها بمثابة تصور هام جداً للنظام الصحي الجديد الفعال. فقد بدأت تلك المؤسسات بالنشوء بشكل سريع في الجمهورية التشيكية منذ العام 1992. وقد شكّلت عملية تأسيس شركات التأمين الصحية والمؤسسات العامة

غير الربحية العنصر الرئيسي والهام في القطاع الصحي التشيكي، باعتبار أنها تعمل كمعاهد مالية وتأمينية في قطاع الصحة العامة وتشكّل جسراً للانتقال إلى التمويل المتعدد المصادر لقطاع الصحة. وكان من الضروري إنهاء احتكار الدولة للقطاع الصحي. وتم الحديث خلال العامين الأوّلين عن سحب سيطرة الدولة وإجراء عملية خصخصة تدريجية للمؤسسات الصحية الصغيرة والمتوسط والكبيرة، التي لم تكن ضرورية للحفاظ على شبكة المؤسسات الصحية وتأمين الرعاية الصحية العادية. وتم التركيز على منح الإدارة المحلية وأدارة المحافظات دورا أكبراً في تشكيل وصياغة السياسة الصحية.

المشروع الأصلي الخاص بعملية تحويل القطاع الصحي التشيكي والذي واجه معارضة واسعة في ربيع وخريف العام 1990، اعتبر مسألة تشكيل بيئة تنافسية بمثابة عنصر آخر أساسي. لكن لم يكن هناك إدراك كامل للنتائج السلبية أو الإيجابية التي يمكن أن تجلبها منافسة مثل هذه.

وقد تم خلال شهري مايو وسبتمبر من عام 1990 إصدار مطبوعة خاصة تفسّر الاقتراح المرتبط بالنظام الصحي الجديد ومسألة فرض التأمين الصحي الإلزامي، وتم توزيعها على المستشفيات والمستوصفات التشيكية، وكذلك على مؤسسات الدولة والجمعيات الأهلية التي تهتم بشؤون العاملين في القطاع الصحي. واعتُبرت عملية الانتقال إلى نظام التأمين المستقل عن الدولة والذي كان يقوم بدوره الرقابي من خلال ممثليه في المجالس الإدارية والرقابية، بأنها أحد الأركان المفصلية لعملية الإصلاح. وفي الأعوام 1991 -1992 ساد توافق بأن تشكيل نظام شركات التأمين الصحية ونظام التأمين الصحي الشامل لكافة فئات الشعب يمثل الحل الأفضل، وكذلك الضمانة التي تمنع تحول نسبة كبيرة من مواطني الجمهورية التشيكية إلى أشخاص يعيشون خارج إطار الرعاية الصحية المدفوعة من أموال التأمين الصحي العام.

وكان هدف وزارة الصحة، التي كانت تعمل تحت ضغط مستمر من قبل المنظمات المدافعة عن العاملين في القطاع الصحي وقسم من النواب التابعين

للتيـار الراديكـالي فـي المنتـدى المدني، أن يتم دون مماطلة تنفيذ أولى الخطـوات الجـادة لتحويـل قطاع الصحة الرسمي بشكل جذري. وهذا يعني سحب ملكيته من الدولة، والانتقال إلى النظام الصحي المبني على التعاون بين المؤسسات الصحية الخاصة والعامة، والعمل الخاص للأطباء العامّين والأخصّائيين والمؤسسات الأخرى وحتى التجمعات المدنية. ووُصف الانتقال أن الشكل الانتقالي للتمويل الصحي الذي كان يعتمد على ميزانية الدولة والذي يدار عادة من قبل وزارة المالية القوية جداً إلى نموذج التمويل المبني على قاعدة شركات التأمين الصحي العامة، بأنه أمر ذو أهمية بالغة. وتم التأكيد بشكل مستمر على أهمية الحفاظ على توفير الرعاية الصحية للجميع، وتحسين نوعيتها والحد من عملية تفكك شبكة المؤسسات الصحية.

وقد بدأ القطاع الصحي التشيكي يتحول خلال الأعوام 1990 - 1992 من نظام صحي يدار من قبل الدولة إلى نظام صحي يتوافق مع القطاع الصحي الجماعي والليبرالي المعمول به بشكل عادي في دول الاتحاد الأوروبي، مع رعاية صحية مؤسساتية وأساسية تؤمنها المراكز الصحية الخاصة والعامة أو تلك التابعة للدولة على حد سواء.

بعد خمسة عشر عاماً

بعد خمسة عشر عاماً يمثل أمامنا السؤال التالي : ماذا بقي، وأي جزء من الاقتراح الأصلي لنظام الرعاية الصحية الجديد قد أثبت فعاليته ؟ برغم المصاعب المختلفة والتحفظات، فقد تبين بأن القرار الخاص بإنشاء نظام تأمين صحي عام قد شكّل الحل الأكثر ضمانة وأنه ساهم - بمشاركة إدارة الدولة - بتأمين الرعاية الصحية لجميع المواطنين. فلم تشعر مجموعات صغيرة من المواطنين بأنها تعيش خارج إطار الرعاية الصحية الموفرة استناداً للتأمين الصحي العام. فبالإضافة لأسباب كثيرة، فقد كان ذلك ممكناً أيضاً لأن الدولة أصبحت الضامن للرعاية الصحية الملائمة بالتناسق مع النظام الجديد المقترَح. ويتبيّن من استطلاعات الرأي العام بشكل لا يدع مجالاً للشك، بأن

تحسّناً قد طرأ على وضع المواطن ارتباطاً بعلاقته مع من يقدّم الرعاية الصحية. ويتبيّن أيضاً بأنه تم الالتزام بحقه في الاختيار الحر للطبيب والمؤسسة الصحية، ومع أنه قد تمت إساءة استخدامه في بعض الأحيان، كما أنه ترافق مع العديد من الممارسات المُسرفة من الناحية المادية.

مقابل ذلك فإنه لم يتم التركيز بشكل كافي على مسألة إحياء أو دعم القطاع الصحي. وتتراكم الأدلة التي تشير إلى تدهور الرعاية الصحية في كثير من القطاعات نتيجة للفهم الليبرالي المبالَغ به لمسألة الذاتية، وكذلك نتيجة للفهم الليبرالي المبالَغ به لمسؤولية المرضى المحتملين والذين يتصرفون في غالب الأحيان بشكل غير مسؤول.

إن المأخذ الشائع بين السياسيين والاقتصاديين هو أن النظام الجديد مسرف مالياً وغير فعال بالدرجة الكافية، وذلك لسبب واضح وهو نشوء كمية كبيرة من المؤسسات الصحية المستقلة. وقد اختار المحامون هذا الوصف باعتباره تحديداً محايداً نسبياً للعمل الطبي الخاص، والمستشفيات الصغيرة الخاصة والمصحات، وحتى المستشفيات الكبيرة التابعة للدولة.

ولا شك بأن النجاح الذي يمكن ملاحظته يتجسد بانتقال الثقل الطبي إلى العمل الطبي غير الثابت، وذلك لأن العديد من الأطباء العامّين والأخصّائيين قد أصبح يتمتع بدافع وكفاءة أفضل - ذلك بسبب كون الأطباء الأخصائيين الناجحين يعملون غالباً في المؤسسات الطبية الخاصة المزدهرة وغيرها. ومما لا شك فيه، أنه بعد خمسة عشر عاماً من عملية تحويل القطاع الصحي أصبح يوجد في الجمهورية التشيكية قطاع يعتمد على أكثر من مصدر للتمويل. ويعود الفضل في ذلك إلى شركة التأمين الصحية العامة وغيرها من شركات التأمين الصحية الفاعلة في البلاد منذ اثني عشر عاماً. ومن جهتها فإن شركة التأمين العامة تستفيد من نظام المعلومات المحكم البناء، ولذلك فهي تقوم بتأمين عملية تمويل الرعاية الصحية لحوالي 70 - 75% من مواطنينا، من خلال شبكة فروعها الفاعلة.

وفيما يتعلق بالسؤال الرئيسي حول رأي المرضى والمواطنين التشيك حول تحويل القطاع الصحي التشيكي، فيمكن الإشارة بأنه في العام 1997، أي بعد سبعة أعوام من بدء محاولة تحويل القطاع الصحي التشيكي، عبّر 75 – 80% من المواطنين عن سرورهم من نوعية الرعاية الصحية وإمكانية توفرها. وفي العام 1997 أفاد المرضى الذين عانوا بصبر، بأن عملية الإصلاح هذه وإن كانت ناقصة أو تتعرض لانتقادات مستمرة من جهات مختلفة، لكنها ساهمت بتحقيق نقلة إيجابية واضحة. وكان لتحسين نوعية التكنولوجيا المستخدمة وقع إيجابي حيث تم استيراد آلات متطورة إلى الجمهورية التشيكية، منها ما هو تشخيصي والبعض الآخر علاجي، وكانت الإمكانيات العلاجية لكثير من الأمراض الخطيرة متوفرة بشكل متميز.

وكما بالنسبة للجمهورية التشيكية وغيرها من الدول التي تتحول من قطاعي الاقتصاد والصحة الاشتراكييّن نحو اقتصاد السوق الاجتماعي والجماعي، فإنه لا يمكن للجمهورية التشيكية على المدى الطويل تجاوز الحقيقة الموضوعية التي تفيد بأنه في ظل انخفاض إنتاجية الاقتصاد الوطني والانخفاض الأقل للناتج الإجمالي المحلي مقارنة بما هو عليه في دول الاتحاد الأوروبي، فلا يمكن لدول وسط وشرق أوروبا أن تسمح لنفسها بتأمين الرعاية الصحية بالحجم الأقصى وأن تضمن النوعية المرغوبة بالكامل أو بشكل جزئي من التأمين التضامني. وفي نفس الوقت فإن السياسيين يمنعون رفع معدل التأمين الصحي وفرض المساهمات المالية على المرضى.

إن السؤال الماثل الآن هو ماذا يمكن فعله في الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا والمجر لكي يصبح المريض - الذي سيدافع بلا شك عن موقعه كمستهلك للرعاية الصحية "المجانية" في قسمها الأكبر- شخصاً مسؤولاً واعياً يسدد من جهة التزاماته حيال التأمين وغيرها من المساهمات المالية، وأيضاً مراقباً فعالاً لنوعية وتكاليف الرعاية الصحية المقدمة له؟. يجب على المريض أن يحرص على مسألة توفر الرعاية الصحية ونوعيتها والحفاظ على طابعها العام. لكن

يجب في نفس الوقت أن يهتم بقضية أسعار الخدمات الصحية والأدوية. كما أن مصلحته تكمن أيضاً في أن لا تنخفض نوعية الرعاية الصحية بشكل درامي عند خفض النفقات المرتبطة بها، وبأن لا يتم قمع البرامج الصحية الوقائية. إذاً ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها بهذا الخصوص؟ يمكن ودون شك تحسين فعالية وتمويل المؤسسات الصحية بشكل جزئي. ويمكن الحد من عمليات الهدر ومنع التصرفات المسرفة في المصادر المالية. لكن يجب أيضاً تغيير الطريقة التي يتعامل بها المرضى. فهناك أدلة كافية تثبت عدم وجود آلية تنظيمية تحث المرضى على أن يكونوا أكثر اقتصادية ومسؤولية حيال الرعاية الصحية بدلاً من أن يتم فرض المساهمة المالية الفعالة.

وأنا شخصياً أعتقد بأن خطأ السياسة الصحيّة هو أنه لم يتم لثلاث مرات متتالية في الأعوام 1990 – 1992 الحصول على دعم لفرض المساهمة المالية. كما أن القانون الخاص بشركات التأمين لم يرس الدعائم المطلوبة لنشوء بعض شركات التأمين الصحية العامة الكبيرة وفي نفس الوقت توفير إمكانية نشوء تأمين صحي خاص كنوع إضافي من المساهمة المالية. وفيما يتعلق بإعادة إحياء نشاط نقابة الأطباء التشيك، فإن إدارة وزارة الصحة لم تتمكن من إقناع السياسيين المؤثرين بأن الإلزام بالخدمة جميع الأطباء – أي حتى الموظفين منهم والذين لا يمارسون نشاطات تجارية خاصة لم يكن حلاً ملائماً، كما لم يكن ملائماً الحد من بعض صلاحيات نقابة الأطباء. مما أدى إلى أن قام نفس السياسيين الذين عملوا في السابق على فرض هذا التصور غير الليبرالي لنقابة الأطباء، بتوجيه الانتقادات لها ولا يزالون، بسبب موضوع العضوية الإلزامية وبعض القضايا الأخرى.

إن مجرى عملية تحويل القطاع الصحي في الجمهورية التشيكية يمكن أن يخدم كشهادة مقنعة لتأكيد مصداقية ما ذكره عالم الاقتصاد البريطاني ج. مينارد عندما قال : "إذا سمعتُ أحداً يتحدث عن حرية السوق أو السوق دون تنظيم في القطاع الصحي، فإنني أعتقد بأن شخصاً مثل هذا يجب أن يزور

عيادة الطبيب النفسي". فقد أظهرت الأعوام الخمسة عشر الماضية بشكل واضح، بأن السوق غير قادر على حل مشاكل القطاع الصحي، وذلك بالرغم من أن القطاع الخاص وبعض عناصر اقتصاد السوق تمثّل في واقع الحال دوافع وحوافز ثمينة وضرورية.

إنني آسف شخصياً لأننا كأعضاء في الحكومة الثانية من مرحلة ما بعد ثورة تشرين الثاني لم نتمكن ولم نقدر أن نكون أكثر صرامة في تنفيذ الخطوات التحويلية التي بدت بأنها راديكالية جداً. وأعتقد بأنه كان من الأفضل على الحكومات أن لا تساوم حيال الجهود التي كانت تُبذل من قبل أعضاء قياديين سابقين في الحزب الشيوعي للحفاظ على أدوارهم ونفوذهم التي كانوا يتمتعون بها على السلطات الاقتصادية والسياسية وحتى على القطاع الصحي. لاسيما وأن الكثير من الشيوعيين السابقين استغلوا الثغرات الموجودة في قانون ما يعرف بعملية التطهير من أجل الحفاظ على تأثيرهم واستمرار سلطتهم وفق ما تمليه عليهم مبادئهم "الماكيافيللية". و"انتقلوا" لاحقاً إلى القطاع الخاص وأحياناً كثيرة إلى بعض التشكيلات والأحزاب الملوّنة بطابع سياسي يميني. وبعد أعوام قليلة بدأ هؤلاء الأعضاء السابقون للحزب الشيوعي يقدّمون أنفسهم كديمقراطيين، بل وحتى كضحايا للنظام السابق الذي كانوا يدعمونه بالطبع بشكل انتهازي ويساهمون بتطويره. وأشعر بأننا لا نزال ندفع ثمناً باهظاً في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية، لأنه لم يتحقق بعد الشرط القاضي بمنع أقطاب النظام السابق (أعضاء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي أو المتعاونين مع مختلف الأجهزة الأمنية) من ممارسة الوظائف القيادية على المستويات المختلفة.

مارتين بويار

عمل مارتين بويار حتى ديسمبر 1989 كطبيب أعصاب في مستوصف عادي. في ربيع العام 1989 انضم إلى النشاطات الاجتماعية غير الرسمية في تجمع "كروه" للمثقفين المستقلين. بعد نوفمبر 1989 عمل في منتدى براغ للموظفين

في القطاع الصحي وكذلك في مجموعة كانت تسعى لإصلاح القطاع الصحي. عيّن بعد الانتخابات التي جرت في العام 1990 كثاني وزير للصحة في الجمهورية التشيكية بعد التغييرات الثورية، واستمر في منصبه هذا حتى خريف العام 1992. بعد ذلك عاد لممارسة مهنته كطبيب في المستشفى الجامعي موتول ببراغ، حيث يعمل حتى يومنا هذا.

التحول في النقابات العمالية التشيكية قبل وبعد الثورة

يانا كاشباروفا

طالت أزمة الأنظمة الشمولية الآخذة بالانتشار السريع في تشيكوسلوفاكيا خلال العام 1989 حتى النقابات. المنظمة الوحيدة التي كانت تحتكر العمل النقابي في تلك الفترة كانت "الحركة النقابية الثورية" (ROH)، التي كانت تضم قبل الثورة سبعة ملايين عضو. وبعد السابع عشر من نوفمبر دانت معظم المنظمات النقابية الرئيسية في أماكن العمل الطريقة الوحشية التي تبنّتها الشرطة لقمع المتظاهرين، وأيّدت دعوة المنتدى المدني للإضراب العام. واعتبر الأعضاء بأن الانتقاد الذي عبّرت عنه قيادة النقابات للمظاهرة ودعوتها لعدم المشاركة بها بمثابة الخيانة، ولذلك أخذوا يُنشئون لجان الإضراب الكثيرة في كافة مؤسسات جمهورية تشيكوسلوفاكيا. وبمبادرة من لجان الإضراب التابعة لتسع مصانع براغية كبيرة نشأ تجمع لجان الإضراب (SSV) الذي تحول بسرعة إلى مركز لحركة الإضراب. وبالرغم من أن التجمع المذكور قد نشأ في واقع الأمر بشكل عفوي ولم يضم هيئة احترافية بل عشرين متحمساً بكل ما للكلمة من معنى، إلا أنه كان قادراً على تنسيق عملية التحضير للإضراب العام.

في السابع والعشرين من نوفمبر 1989 جرى الإضراب العام في كافة أنحاء البلاد من الساعة 12 ولغاية الساعة 14 بعد الظهر، وشارك فيه 75% من المواطنين. وبنجاح مجرى الإضراب بدأ فصل جديد من فعاليات تجمع لجان الإضراب، بحيث بدأ الأخير يدعو لإجراء انتخابات جديدة في المنظمات النقابية وبتأييد مطالب المنتدى المدني. لكن بعد ذلك حدث تباين في أراء مجمع لجان الإضراب (SSV) وبين المنتدى المدني لأنه لم يوافق على توجيهاته التي كانت تطالب بإعادة تشكيل لجان الإضراب في المؤسسات بناء على

قاعدة مرتبطة بالمنتدى المدني. وفي يومي الثاني والثالث من مارس 1990 انعقد المؤتمر الاستثنائي النقابي العام الذي أنهى نشاط الحركة النقابية الثورية وأسس مركزاً نقابياً جديداً – كونفدرالية اتحادات النقابات التشيكوسلوفاكية (ČSKOS). وقد تبنّى المؤتمر المذكور قراراً هاماً نص على تقسيم ممتلكات الحركة النقابية الثورية والتي كانت موحدة في السابق، وتوزيعها بين فروع التنظيمات المحلية والاتحادات النقابية، في حين تم نقل قسم كبير من الأملاك المشتركة إلى إدارة المنظمة الناشئة حديثاً. وفي العام 1994 تم نقل قسم من الأملاك التي تديرها هذه المنظمة إلى شركة مساهمة مشتركة اسمها (GEN) وكانت الاتحادات النقابية المختلفة بمثابة المساهم فيها. لكن تمّت إدارة الممتلكات بطريقة بدائية جداً، مما أدّى، بالإضافة لخرق المبادئ التي كانت تمنع شركة (GEN) من بيع أسهمها لغير النقابات، بفقدان هذه النقابات لقسم هام من أملاكها الثمينة .

وقد تعاملت النقابات الجديدة منذ البداية بشكل إيجابي مع مشروع التحول في المجتمع. فبالتناسق مع الرأي الذي كان سائداً بين أوساط غالبية الشعب وبالتالي معظم أعضاءها أيضاً، أيدت النقابات بقوة في بداية مشروع التحول الخطوات الراديكالية ذات الطابع الليبرالي للإصلاح الاقتصادي. ولكي يتم تنفيذ تلك الخطوات عملت على خلق ظروف ملائمة لتحقيق الوئام الاجتماعي. ولولا تبنّي النقابات لهذا الموقف فإنه لم يكن من الممكن التفكير بتنفيذ عملية تحول ناجحة في الجمهورية التشيكية. وأيدت النقابات أيضاً الطريق السريع لخصخصة ممتلكات الدولة لأنها كانت تأمل بالحصول على شريك حقيقي من جانب أرباب العمل لتحقيق مفاوضات جماعية حرة. لكنها كانت تشير بالدرجة الأولى إلى بطء وعدم جدية مشروع الخصخصة. وانتقدت من جهة أخرى تهرب الدولة من دورها كمالك في مرحلة الإعداد للخصخصة وخلال مشروع الخصخصة نفسه. وقد كان لهذا التهرب – الذي كان يوصف بشكل عام بأنه "معاناة المؤسسات في مرحلة ما قبل الخصخصة" – نتائج سيئة على المؤسسات بشكل خاص وعلى مسألة تعزيز البيئة التجارية بشكل عام.

لقد تم التعامل مع النتائج الاجتماعية لهذه المشاريع على أنها ثمن ضروري لعملية إصلاح أخطاء الماضي والتصحيح الشامل للاقتصاد. لكن بالإضافة لذلك فإن الصدمة الأولى للأسعار التي جرت في العام 1991 أدّت لإبطاء عملية التضخم. وقد ساهم ارتفاع الرواتب، والنظام المنسّق والمتعلق بالتعويضات في قطاع العائدات الاجتماعية، وبشكل خاص انخفاض مستوى البطالة، بخلق شعور بتحسن المستوى المعيشي بشكل تدريجي. الحقيقة أن النقابات تحولت إلى الشريك الأهم المعترف به للحكومة أثناء تشكيل السياسة الاجتماعية وأثناء تحضير عميلة إصلاح النظام الاجتماعي. وقد ساهمت المفاوضات التي جرت على قاعدة الـ "*تريبارتيتا*" في القيام بتعديلات كثيرة على الإجراءات التي تم إعدادها. وقد تم تأسيس مجلس التوافق الاجتماعي والاقتصادي (الذي يتم اختصاره بكلمة (*تريبارتيتا*) في شهر أكتوبر من عام 1990، بناء على الاتفاق الطوعي بين ثلاثة شركاء اجتماعيين: الحكومة، النقابات، ومنظمة رجال الأعمال. وبرغم هذا التطور الإيجابي من حيث المبدأ، إلا أنه تكررت حالات الاختلاف بالرأي، والتي شكّلت – مثلما أظهر التطور المستقبلي – أساس الاختلافات المستقبلية في الرأي بين النقابات والحكومة حول طابع عملية الإصلاح الاقتصادي.

يانا كاشباروفا

يانا كاشباروفا هي رئيسة تحرير مجلة النقابات "سوندي" والمستشارة الإعلامية لرئيس كونفدرالية النقابات العمالية في تشيكيا ومورافيا.

الانتقال إلى الديمقراطية و"الشفافية"

بيتر بلاجيك

بعد مرور خمسة عشر عاماً على "عام المعجزات"، وهو الوصف الذي أطلقه عالم التاريخ تيموثي غارتون أش على العام 1989 الذي انهارت فيه الإمبراطورية السوفييتية الخارجية خلال بضعة أشهر وبطريقة مماثلة للعبة الدومينو، فيمكننا مقارنة تجارب الدول الشيوعية السابقة المختلفة التي تملك "تراثاً من الماضي". في البيئة التشيكية حيث يمكن في الوقت الحاضر تمييز ثلاثة دوائر إشكالية واسعة مرتبطة "بالشيوعية": أ) تسوية الحسابات مع الماضي الشيوعي - فيما يتعلق بتفسير العناصر التاريخية المكوّنة للحاضر- ؛ ب) المشاكل المرتبطة بتأثير أقطاب النظام الشيوعي في مرحلة الديمقراطية التي حلّت بعد ثورة نوفمبر 1989؛ ت) التعامل مع حقيقة وجود الحزب الشيوعي الحالي وغيره من المنظمات والأفراد الذين يروّجون للشيوعية.

وكما تشير تجارب الانتقال من الأنظمة الشمولية ذات الخلفية الإيديولوجية المختلفة والتي يتضمَّنها تقرير لجنة المجلس الدولي للأرشيف (the International Council on Archives) الصادر في العام 1998، فإن أرشيف القوى القمعية السابقة يلعب دوراً هاماً. المهم بالطبع أن تتم المحافظة عليه وأن يتم استخدامه من قبل النظام الجديد. وعمليات الانتقال الطويلة التي تتم بمبادرة من الأنظمة الشمولية نفسها، تتسبب عادة بحالة أكبر من التردّد لدى ممثلي النظام الجديد لكي يهتموا بقضايا تأهيل وتعويض ضحايا عمليات القمع، وملاحقة الأشخاص المسؤولين عنها. مثال على ذلك انتقال إسبانيا من نظام فرانكو، في حين أن المثال المعاكس كلياً لذلك هو النموذج الألماني. ففي هذا البلد ساعد انهيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية على الحفاظ على أرشيف الوثائق الشامل لوزارة أمن الدولة السابقة (Ministerium für Staatsicherheit) واستخدامه بشكل واسع لتحقيق الأهداف المذكورة.

أما المساهمة التشيكوسلوفاكية المميّزة فتمّت على شكل تشريعي من خلال "قوانين التطهير والشفافية"، بحيث تم وبالاعتماد على وثائق الأرشيف المحفوظة، منع مجموعات محددة من المواطنين من العمل في كثير من وظائف الدولة. وبالإضافة لجملة من المحاكمات التي تمّت مع ممثلي النظام السابق وأعضاء أجهزته القمعية، فإن الاستبعاد الإداري شكّل البُعد القانوني الأساسي لمسألة التسوية مع الماضي. وإلى جانب عملية التأهيل (التي خففت من ظاهرة الإجحاف القضائي) وإعادة الممتلكات (التي خففت من ظاهرة الإجحاف المتعلق بقضية الممتلكات) التي تم البدء بها في بداية التسعينات، فإن عملية "التطهير "كانت تتمتع مسبقاً بفترة محددة لاستبعاد المتسبّبين بظاهرة الإجحاف ومعاونيهم بشكل خاص، ومنعهم من تولّي المناصب الهامة؛ وكانت نيّة المشرّعين العمل بشكل مسبق للحد من تأثير هؤلاء في عملية تشكيل النظام السياسي الجديد.

وفي البيئة التشيكية، فإن الخطوة التشريعية النهائية والهامة فيما يتعلق بمسألة التسوية مع الماضي تمثّلت بالقانون الصادر في العام 1993، والذي حدّد الطابع غير القانوني للنظام الشيوعي وثمّن بشكل أخلاقي المقاومة ضده. ونص القانون المذكور على "أن مدة السماح القانوني -التي يتم على أساسها وقف الإجراء القانوني بسبب العامل الزمني- لا تتضمن الفترة الواقعة بين 25 فبراير 1948 و29 ديسمبر 1989، وخصوصاً في القضايا التي تم خلالها إدانة أو تبرئة أي شخص بالاعتماد على أسباب سياسية غير متوافقة مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني في الدولة الديمقراطية". ووُصف الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في القانون المذكور بالمنظمة "الإجرامية التي تستحق الإدانة، مثل غيرها من المنظمات التي تعتمد على إيديولوجيتها والتي ساهمت من خلال نشاطاتها بقمع حقوق الإنسان والنظام الديمقراطي".

عملية "التطهير" قبل الثورة المخملية

لكي نفهم معنى عملية "التطهير" في مرحلة ما بعد الثورة في تشيكوسلوفاكيا

(أو في الجمهورية التشيكية) فإنه من الضروري أولاً تفسير معنى هذا المصطلح خلال عهد النظام الشيوعي. في البيئة الأمنية كان مصطلح "التطهير" يطلق عادة للتأكد فيما إذا كان للشخصية المختارة ملف في الأرشيف المركزي التابع لهيئتين أمنيّتين – الأمن العام (VB) وأمن الدولة (STB). وكانت عملية التطهير تهدف للحصول على المعلومات والحد من إمكانية تصادم المصالح العملية. وفي حال كانت النتيجة إيجابية - أي إذا تم العثور على ملف للشخص المعني -، تصرّف موظفو أرشيف الإحصاء والتوثيق المركزي الخاص بوزارة الداخليّة بناءً على طريقتين. فإذا كان الشخص موجوداً في السجل كتبوا على الصفحة الأخيرة من ملفّ التطهير التابع له رقمه الأرشيفي، أي ذلك الذي بناءاً عليه تم وضع الملف في الأرشيف العملي. وفي الملفات "الحيّة" كما يطلق عليها فإن الموظف المسؤول عن عملية التطهير كان يحصل على ملف الشخص الفاعل عملياً، وعلى اسم الشخص الذي نظّم الملف. ولم يتبيّن من عملية التطهير المنفَّذة طبيعة المعلومات المجموعة عن الشخص المعني، وفيما إذا كان مدرجاً كعميل سري، أو كشخص "تم التأكد منه" أو كشخص "يجري العمل عليه". المعلومات المحددة كان ممكناً الحصول عليها من مركز الوثائق المطلوبة أو من الموظف العامل في هذه القضية بالذات. وكانت عمليات التطهير إلزامية خلال تأسيس الملفات الشخصية، ويتم خلالها التدقيق ليس فقط بالأشخاص الذين سيتم تأسيس ملف عنهم، لكن أيضاً بأقاربهم. فعلى سبيل المثال عندما كان يتم تأسيس ملف حول منزل أمني (أي مخصص للأعمال المخابراتية) تم استخدامه من قبل أعضاء أمن الدولة (STB) بهدف الاجتماع فيه مع معاونيهم السريين، فسيكون قد تم إجراء عملية تطهير لجميع الأشخاص القاطنين في المبنى الذي يوجد فيه المنزل.

وكانت الوثائق الخاصة بعملية التطهير تكتب يدوياً في غالب الأحيان، لكن في نهاية الثمانينات تمت ميكنة بعض دوائر التسجيل وجرى بالتالي استخدام أحرف مطبوعة ومقروءة بشكل جيّد. في تلك الفترة كان موظفو مديرية الإحصاء والتوثيق المركزية التابعة لوزارة الداخلية الفدرالية يبحثون عن

السجلات الخاصة بالأشخاص المتّهمين في أرشيف الأوراق، وجهاز المايكروفيش (يخزّن الأوراق والملفات على شكل صورة) الملحق بالجهاز الآلي، وكذلك في أرشيف المعلومات المخزّنة في أجهزة الكومبيوتر. ومن بينها جميعاً فإن السجل المعروف بسجل الأفراد كان يشكل الجزء الأهم، حيث كان في نهاية العام 1989 يضم حوالي ثمانمائة ألف قسيمة من المعلومات التي تشير إلى ملفات أمن الدولة المحتفظ بها. وكان هناك أرشيف معلومات آخر مستخدم أطلق عليه اسم "نظام الأدلة الموثّقة الخاصة بالعدو "، والذي تم تأسيسه في العام 1977 بناء على اتفاقية بين وزراء داخلية تسع دول من التكتل السوفييتي السابق. وبقي هذا الأرشيف (الذي كان يضم بشكل خاص معلومات عن الأجانب الذين يتبنون مواقف "عدائية" وكذلك عن أعضاء الجماعات المعارضة الموجودة في المهجر) في موسكو حتى بعد سقوط التكتل السوفييتي، وربما تم استخدامه لاحقاً من قبل جهاز المخابرات الروسي الذي ورث الجهاز السوفييتي القديم كي.جي.بي..

في نفس الفترة، عندما جرت في تشيكوسلوفاكيا أولى التغييرات السياسية المهمة المؤدية لقيام نظام ديمقراطي، نفّذ أعضاء الشرطة السياسية السرية وبناءً على أمر من النائب الأول لوزير الداخلية تمت عملية إتلاف واسعة للوثائق "ذات الطابع الخطير"، والتي كانت توجد في ما يعرف بأجندة الشرطة السرية. وتفيد المعطيات غير الكاملة بأنه تم في الأيام الأولى من شهر ديسمبر من عام 1989 (أي بعد 14 يوماً من انطلاق الثورة) إتلاف "99% من الملفات الحيّة لأشخاص معادين (أي 7193)، 75% من الملفات الشخصية (195)، 67% من ملفات الإشارة (528)، 67% من ملفات الأشخاص الموثوق بهم (8632)، 55% من ملفات الأشخاص الذين تم التدقيق بهم (4701)، 44% من ملفات الوكالات (5179)، 41% من ملفات العملاء المقيمين (54)، 37% من ملفات المؤسسات والمنظمات(1275)، و36% من ملفات الأشخاص المرشحين للتعاون السري (1192)".

هذه الخطوة ساهمت لاحقاً بالحد وبشكل بارز من الإطلاع بشكل كامل على نشاط جهاز أمن الدولة (STB) خلال فترة نهاية النظام الشيوعي، وجعل من المستحيل التحديد الدقيق للطابع الحقيقي للاتصالات والتي كان كثير من المتعاونين السريين المسجّلين يقومون بها مع الضباط المسؤولين عنهم. من جهة أخرى فقد تمت المحافظة على الأدوات التوثيقية وخصوصاً ما يعرف بملفات التسجيل، التي ساهمت لاحقاً بإجراء عملية تطهير على بعض الأشخاص المختارين. لكن من الضروري التذكير بأنها تمثل وإن بشكل جزئي أحد "الأفخاخ الماثلة في مشروع التطهير"، لأن عمليات التسجيل وبالرغم من أنها تشمل غالبية أعضاء أمن الدولة الشيوعي، إلا أنها لا تحتوي على كافة المعلومات الخاصة بهم.

"التطهير" كموضوع سياسي ومعيار تشريعي

لقد أصبح موضوع "تسوية الحسابات مع الماضي" هدفاً سياسياً منذ الأسابيع الأولى لمرحلة ما بعد السابع عشر من نوفمبر 1989. وقد ساهمت حالة الراديكالية التي بات يتمتع بها قسم من المجتمع بفرض ذلك الموضوع، بحيث بات هؤلاء يطالبون بملاحقة بعض المتورطين في عملية القمع السياسي، وإلغاء جهاز أمن الدولة (STB) وتسريح أعضاءه من خدمة الدولة. وكانت تُطرح في النقاشات العامة بشكل تدريجي (منذ فبراير1990) فكرة العمل على منع الحزب الشيوعي كلياً – ونضيف هنا بأن هذا الأمر لم يتحقق حتى يومنا هذا.

بتعيين ريخارد ساخير وزيراً للداخلية، انتهت في الثالث من يناير 1990 فترة خمسة وأربعون عاماً من السيطرة الاحتكارية لممثلي الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي على وزارة الداخلية. لكن المذكور تعرض منذ البداية لضغوط من قبل المنتدى المدني، حيث كان سبب التوتر بينهما يتركز في اختلاف التصور بين الطرفين حول عملية تحويل وحدات الشرطة والقضايا الوظائفية

في الوزارة. ولم يلغ وزير الداخلية الجديد جهاز أمن الدولة إلا في الواحد والثلاثين من يناير 1990؛ حيث أُجبر جميع أعضاء ذلك الجهاز على تسليم أسلحتهم وبطاقاتهم العملية وتم نقلهم لاحقاً إلى قطاع الاحتياط. بعد ذلك تم في الوزارة إنشاء معهد حماية الدستور والديمقراطية. وتولّت اللجان المدنية ولجان التدقيق التي كان فيها أيضا أعضاء من المنتدى المدني، مهمة المراقبة العامة على عملية "تغيير الكوادر "في الوزارة. لكن حل الوسط الشكلي هذا كان في حقيقة الأمر مجرد حل افتراضي وخيالي، لأنه منذ تلك الفترة أصبح يوجد في وزارة الداخلية الفدرالية عملياً "نوعان من الحكم".

وزير الداخلية (ساخير) تعرض فجأة لانتقادات من قبل المنتدى المدني بسبب قيامه بعمليات تطهير غير قانونية بحق النواب وغيرهم من المسؤولين الدستوريين. وكانت "عملية التطهير المتوحشة" كما أطلق عليها قد تمّت بعد موافقة الوزير، بأمر من قائد الإدارة الداخلية والتنظيمية لوزارة الداخلية الفدرالية الرائد فاتسلاف نوفوتني، الذي كان موظفاً منذ فترة طويلة في القوى الأمنية "التطبيعية" (نسبة إلى مرحلة التطبيع التي كانت تعمل خلالها). ولم يتم إلا في الثاني من أبريل 1990 جمع الملفات والمواد الأرشيفية الأخرى التي كان جهاز أمن الدولة السابق يحتفظ بها عن بعض النواب الحاليين، حيث جرى إغلاقها مجدداً في الأرشيف. لكن الوزير أفاد في تصريح لاحق بأنه قد جرت عمليات تطهير "لمجموعات كاملة من الأشخاص" من قبل مدير معهد حماية الدستور والديمقراطية، وأنه قد تم بعد ذلك سحب بطاقات التسجيل الخاصة بالنواب من "الأرشيف العملي" وإغلاقها في خزنته الحديدية الخاصة لكي لا يتمكن أي شخص من التصرف بها كيفما يشاء. وبغض النظر عن الطرف الذي كان يحفّز على إجراء عملية التطهير ضد السياسيين، فإن ظاهرة "التطهير "أصبحت بمثابة المارد الذي أُطلق من مصباحه: "فكل من كان يتحرّك في الطوابق العليا للسياسة كان يعتبر هدفاً محتملاً لجمع أو فبركة المعلومات الخطيرة عنه. وبطبيعة الحال، فإن الشيوعيين السابقين والحاليين كانوا في الواقع الوحيدين القادرين على الدخول إلى مصادر المعلومات. نتيجة لذلك،

تحولت الثورة المسالمة وبشكل مفاجئ إلى حالة مريبة يتم خلالها التدقيق بالأشخاص الموجودين، للتأكد فيما إذا كانوا يمثّلون بالفعل الأشخاص الحقيقيين المفترض وجودهم في تلك المناصب".

لقد كان الوزير (ساخير) موجوداً أيضاً في خلفية أول "فضيحة تطهير" جرت في يونيو (حزيران) 1990. فقد أعلن نائبه، المعارض السابق يان رومل، بشكل علني بأن رئيس حزب الشعب التشيكوسلوفاكي يوزف بارتونتشيك (أي منافس ساخير لرئاسة الحزب المذكور) كان يتعاون بشكل سري مع مخابرات الدولة (STB)، وبأنه رفض اقتراحاً مقدماً له من قبل رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل لكي يستقيل من منصبه بعيدا عن الأضواء. وكما تبيّن لاحقا، فإن الاتهام المذكور كان صحيحاً، لكن الظروف المحيطة بالإعلان عنه كانت سيئة (بتعبير ألطف) من الناحية السياسية - فقد صدر الإعلان قبل يوم واحد فقط من أول انتخابات برلمانية ديمقراطية كان فيها حزب الشعب التشيكوسلوفاكي يشكّل غريماً للمنتدى المدني، الذي فاز بالانتخابات في نهاية الأمر وبفارق كبير. وبالرغم من أن الحكومة الفدرالية الجديدة قررت في الواحد والعشرين من يونيو 1990 منع عملية التطهير، إلا أنه لم يكن ممكناً وقف التحرك في هذا القطاع. ففي الأشهر التالية أصبح بعض النواب الراديكاليين بمثابة الدافع الرئيسي لهذه العملية، حيث قرروا قبل شهر من الانتخابات المحلية إجراء عملية تطهير (وإن بشكل سريع وفوضوي) على جميع المرشحين المقتَرحين. إضافة لذلك فقد أسس البرلمان في سبتمبر من عام 1990 لجنة جديدة يقودها ييرجي رومل (والد يان رومل) طُلب منها التدقيق مجدداً في أحداث شهر تشرين الثاني 1989. وقد حصل أعضاء هذه اللجنة في كانون الثاني من عام 1990 وبناء على موافقة من وزير الداخلية الفدرالي، على كافة تسجيلات الملفات التابعة للمديريات الفرعية لفوج الأمن الوطني السابق.

في بداية العام التالي احتدّ مجدداً الوضع المرتبط بقضايا عمليات "التطهير"

الجديدة. فقد تمكن المعارض السابق فاتسلاف بيندا خلال جلسة لرئاسة البرلمان الفدرالي من فرض اقتراح حول "التنظيف الأخلاقي للبرلمان"؛ وبعد بضعة أيام تم اتخاذ قرار حول التدقيق بالحكومة الفدرالية والكثير من المؤسسات الفدرالية الأخرى. وتولّت "لجنة السابع عشر من تشرين الثاني" عملية التطهير الخاصة بالنواب، حيث قامت في مارس من عام 1991 بنشر أسماء عشرة نواب مسجّلين في الدوائر الأولى والثانية والثالثة لمديرية الأمن العام بصفتهم عملاء سرّيين مع جهاز أمن الدولة (STB). بعد شهرين من ذلك تم تعميم نتائج عملية التطهير التي شملت الحكومة الفدرالية ونوابها (فثبت تعامل 14 منهم) وموظفي مكتب الحكومة الفدرالية (حيث ثبت تعاون 33 شخصاً منهم كذلك مع جهاز أمن الدولة). وجاءت النتائج مماثلة لعمليات التطهير التي شملت على سبيل المثال مكاتب البرلمان الفدرالي، حيث أعلن رئيسه ألكسندر دوبتشيك عن ثبوت تعاون 25 شخصاً من العاملين معه والذين خضعوا لعملية التطهير. ومع بروز قضايا جديدة تؤكد وجود أشخاص مشتبه بهم في مؤسسات الدولة وعلى كافة المستويات، ارتفعت الأصوات المطالبة بإجراء تعديل تشريعي على مشروع "التطهير". وفي يونيو من عام 1991 توافقت النخبة الحاكمة في تلك الفترة على الخطوط العريضة للقانون الفدرالي المستقبلي.

واستناداً لهذا القانون الحكومي، فقد كان من المفترض أن يُطرد من العمل في مؤسسات الدولة "ابتداء من منصب مدير قسم في الوزارة وحتى منصب مسؤول موظفين على مستوى الإقليم"، أعضاء الشرطة السرية السابقة الذين كانوا يعملون في ما يعرف بقسم النضال ضد العدو الداخلي، وموظفو المخابرات الشيوعية، والمتعاونون السريون مع أمن الدولة، ومسئولو الحزب الشيوعي من كافة الرتب الذين كانوا يديرون أمن الدولة. ولم يكن مفترضا إجراء عملية تطهير على الوزراء والنواب. لكن تم في نهاية الأمر وتحديداً في الرابع من أكتوبر 1991 المصادقة على قانون "التطهير "بصيغة أكثر تشدداً بفضل أصوات النواب اليمينيين.

ويشير الاسم المعقد نسبياً "للقانون الكبير للتطهير" إلى حجم فاعليته التي طالت عملياً مجموعة كبيرة من الأشخاص. فقد أبعد عن المناصب والوظائف قسم من القيادة السابقة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، والأعضاء السابقين للوحدات المسلحة التابعة للحزب الشيوعي (الميليشيا الشعبية)، وقسم كبير جداً من أعضاء أمن الدولة (STB) ومعاونيهم السرّيين، وأعضاء اللجان العاملة والطلاب المتخرّجون من بعض الجامعات السوفييتية الخاصة. وتم في القانون الخاص (القانون الصغير للتطهير) الذي تمّت المصادقة عليه بعد بضعة أشهر، تعديل "بعض المعطيات الخاصة بعمل بعض المناصب التي يتم تعيينها أو شغلها من قبل أفراد شرطة الجمهورية التشيكية وأعضاء قسم التربية والإصلاح في الجمهورية التشيكية".

وبالرغم من أن المتعارف عليه بشكل عام هو أن السياسيين اليمينيين يوافقون عادة على عمليات التطهير في حين أن اليساريين يرفضونه، لكن مختلف المعسكرات الخاصة بهذا الأمر تشكّلت في حقيقة الأمر على طول الساحة السياسية. فمناصرو قوانين "التطهير" كانوا يعتبروها بمثابة خطوة محقّة تساهم بمنع الأشخاص الخطيرين من العمل في مؤسسات الدولة وبأنها تحمي النظام الديمقراطي من مخلفات الماضي. مقابل ذلك، فقد حاول الشيوعيون الطعن بهذه القوانين (خلال الأعوام التالية)، لكن أيضاً وكممثلين عن الحركة المدنية والحزب الاجتماعي الديمقراطي، الذين بالإضافة لرفضهم مبدأ "الذنب الجماعي" الذي كان يتم فرضه، كانوا ينتقدون القوانين لاعتمادها على مبدأ المفعول الرجعي، ولأنها تعمم الذنب، ولأنها تقوم بعملية التطهير والتدقيق بالاستناد إلى وثائق ذات أصل شيوعي.

وبالرغم من أن قوانين "التطهير" لم تتعلق فقط بالعملاء السريين لأمن الدولة (STB)، إلا أن اهتمام عامة الشعب تركز عليهم بالدرجة الرئيسية في الأعوام التالية، وتحوّل الصراع الخاص بالتطهير في غالب الأحيان إلى فضائح تطال أشخاصاً محدّدين اتُّهموا بالتعامل مع أمن الدولة الشيوعي بالرغم من أنهم

كانوا حاصلين على شهادة تبيّن عكس ذلك. وبالرغم من أنه لا يوجد كشف بالعدد الإجمالي للأشخاص الذين خضعوا لعملية "التطهير" (أفيد بأنه حتى نهاية شهر يوليو 1994 تم تقديم 250 ألف طلب أُنجزت جميعها – وتبين ثبوت تعامل 14 ألفاً منها مع (STB)؛ وفي الأعوام 1993 و1994 كان قسم التطهير في وزارة الداخلية ينجز أكثر من 100 طلب يومياً)، وإنه يتبين من الأرقام المدرجة أعلاه بأنه لم يكن ممكناً تجنّب الخوض في مثل هذه القضايا.

الاشتراكي الراديكالي والموقع السابق على ميثاق 77 (بيتر أوول)، حدّد بصفته أحد المعارضين الرئيسيين لقوانين "التطهير" الأسباب التي اعتمد عليها لاعتبار "قانون التطهير" غير مقبول بالنسبة إليه، حيث قال: "حتى لو أن التبرير الرسمي لقانون التطهير قد انطلق من المخاوف التي تشير بأن الأشخاص السيّئين قد يتسرّبون إلى إدارة الدولة ويتسببون لها بخسائر، فإن أحداً لم يصدق هذا الكلام. فالجميع كانوا يتعاملون مع قانون التطهير على أنه شكل من أشكال العقاب غير القضائي ضد المتعاونين سابقاً مع جهاز أمن الدولة (STB). وفي حقيقة الأمر فإن هذا القانون قد طالهم أكثر من أن يطال العاملين الرئيسيين، الذين كان بإمكانهم في حال تمكنوا من البقاء في وزارة الداخلية، الحفاظ على وظائفهم استناداً لشروط معينة أو لاستثناءات خاصة". وفي خريف العام 1992 قيّمت المحكمة الدستورية بناء على توصية من 99 نائباً (أي ثلث الأعضاء تقريباً) من البرلمان الفدرالي الذين كان يترأسهم (أوول) شخصياً، دستورية "القانون الكبير للتطهير". ورفضت المحكمة الشكوى المقدّمة ولم تلغ سوى بعض أحكام القانون، من ضمنها الفقرات المثيرة للخلاف بخصوص المتعاونين السريين مع أمن الدولة، حيث لم يكن الشخص المعني يعلم أصلاً بأنه قد تعاون مع هذا الجهاز – فعلى سبيل المثال ورد من بين أسماء المرشحين للتعاون السري اسم الرئيس فاتسلاف هافل.

في ربيع العام 2001 اندلعت أكبر فضيحة على الإطلاق وكانت مرتبطة بعملية منح شهادات التطهير (التي تثبت بأن حاملها لم يتعاون مع أمن الدولة السابق).

فقد أعلن وزير الداخلية آنذاك بأنه من بين المائة وخمسين ألفاً من الأشخاص الذين خضعوا لعمليات تدقيق، تم في بداية التسعينات منح بعض هؤلاء شهادات التطهير دون أن يستحقّوها. لكن لم تكشف في نهاية الأمر إلا 117 حالة، ارتبطت جميعها بأعضاء سابقين في جهاز المخابرات العسكرية التي كانت جزءاً من أمن الدولة (STB). وكانت هذه الوثائق تُمنح من قبل وزارة الداخلية التي كانت تقوم بعملية التطهير بشكل خاطئ، وذلك لأنها لم تكن تملك المعطيات اللازمة من وزارة الدفاع التي أصبحت منذ العام 1990 مسؤولة عن المخابرات العسكرية. في هذا السياق صرح وزير الداخلية الفدرالي السابق (يان لانغوش) بأن : "أقراصاً ممغنطة كانت تأتي من وزارة الدفاع لكنها كانت تحتوي على معلومات لم يكن من الممكن التأكد منها، وذلك لأن وزارة الدفاع لم تكن تسمح بالاطلاع على وثائقها".

القضية المذكورة تشير إلى أن "القانون الكبير للتطهير" يتمتع بالكثير من الأخطاء التنظيمية. فبالإضافة لما سبق قد يكون من الضروري الإشارة إلى أن القانون المذكور لن يحمي إدارة الدولة من جميع المتعاملين السابقين مع القوى الأمنية القمعية للنظام السابق : "وثمة سؤال يبقى ماثلاً في هذا السياق: إلى أي حد قد تم التأكد أيضاً من المتعاونين السريين مع الأقسام العملية لإدارة المراقبة، وإدارة تكنولوجيا المخابرات التابعة للأمن الوطني السابق، وإدارة التحقيق التابعة لأمن الدولة، والتي لم يتم إدراج ملفاتها بشكل كامل إلا في السجلاّت التابعة لهذه الإدارات نفسها". وقد تم أيضا تناسي مؤسسات قمعية أخرى مثل : الجهاز السري الشيوعي الوحيد الذي لم يتم منذ العام 1945 ابتلاعه من قبل أمن الدولة – مديرية المخابرات التابعة لقيادة الأركان (أي المخابرات العسكرية)، شبكة المخابرات التابعة لفرع حرس الحدود وحماية حدود الدولة، وفي النهاية أيضاً قسم من الإدارة الفدرالية للأمن العام.

لقد تم انتقاد عملية المصادقة على قوانين التطهير وتطبيقها من قبل قسم من السياسيين التشيك والمنظمات غير الحكومية المحلية (من بين هؤلاء نشرت

لجنة هلسنكي التشيكية بدورها موقفها الرافض لذلك)، لكن أيضاً من قبل بعض المؤسسات الأجنبية. وغالباً ما تتم الإشارة في هذا السياق إلى الموقف الذي عبر عنه المجلس الإداري لمكتب العمل الدولي في العام 1992، حيث دعا فيه حكومة الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية لاتخاذ الإجراءات الضرورية لإلغاء قانون التطهير أو تغييره، وتأمين التعويضات لجميع الأشخاص الذين تعرضوا للملاحقة بشكل غير عادل. وأشارت لجنة التحقيق التابعة لمنظمة العمل الدولية في العام 1995 بأنه لم يتم تحقيق سوى تقدم طفيف في عملية الالتزام بنصيحة المنظمة - فبرغم الفيتو الذي تقدم به رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل، تم تمديد فعالية القانون حتى العام 2000 (تم بعد ذلك تمديده مرة أخرى، لكن لفترة غير محددة هذه المرة). واقترحت اللجنة أن توجه المنظمة الدولية دعوة إلى حكومة الجمهورية التشيكية تدعوها فيها لاتخاذ إجراءات تهدف لإلغاء أو تغيير فقرات من القانون التي لا تتوافق مع المعاهدة رقم 111. وصدر انتقاد بهذا الخصوص أيضا من المجلس الأوروبي، والبرلمان الأوروبي، ومن بعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية والعالمية. لكن من جهة أخرى فقد قررت ثلاث دول شيوعية سابقة تبنّي الخيار التشيكوسلوفاكي فقامت لاحقاً - وإن بشكل مختلف وبوقع أخف نسبياً - بإدراج عملية التطهير ضمن نظامها القانوني.

بعكس ذلك فقد صادق مجلس قضاة المحكمة الدستورية التشيكوسلوفاكية الفدرالية على رأي مختلف، حيث رفض إعادة تقييم دستورية القانون الصغير للتطهير، واعتبره صالحاً وفاعلاً حتى في تلك الأقسام التي تتوافق مع القسم غير الدستوري من القانون الكبير للتطهير. وأفاد في معرض تبريره لذلك، بأن الإجراءات الناجمة عن قوانين التطهير لها الأولوية مقارنة بحق المواطنين الأساسي للوصول إلى المناصب العامة والمنتَخبَة بناء على شروط متساوية، أو مقارنة بممارسة العمل أو المهنة دون تمييز، وفق ما تنص عليه المعاهدة رقم 111.

وفي يناير من العام 1999 رفض المجلس النيابي لبرلمان الجمهورية التشيكية الاقتراح النيابي للقانون الذي كان من المفترض أن يتم على أساسه إلغاء القانون الكبير للتطهير (وكان قد رُفض مشروع القانون المقدم في العام 1998 والذي كان يدعو أيضاً لإلغاء القانون المذكور). وقد تمثلت آخر محاولة جدّية للطعن بدستورية قوانين عملية التطهير بالاقتراح الذي تقدمت به مجموعة من النواب، والذي تم تقديمه أمام المحكمة الدستورية في مارس من عام 2001. فقد رفض مجلس قضاة المحكمة الدستورية هذا الاقتراح، لكنه دعا البرلمان إلى المصادقة وبشكل سريع على قانون خاص بالخدمة في الدولة.

بيتر بلاجيك

يحمل بيتر بلاجيك إجازة في التاريخ من كلية الفلسفة التابعة لجامعة كارل الرابع. يعمل حالياً كباحث في معهد التاريخ الحديث لدى أكاديمية العلوم بالجمهورية التشيكية.